وزارة التعـليـم العـالـي و البحـث العلمـي
جـــامعة عبـــاس لغـــرور – خـنشلـة
كلية الحـقوق و العـلوم السيـاسية

قسم العلوم السياسية
نيابة العمادة للدراسات في التدرج

الأزمة السورية والتداعيات الإقليمية

مذكـرة مكملـة لنيل شهـــادة المـاسـتر في العلوم السياسية تخصـص: دراسات أمنية

إعـداد الطالبة:
- ركنية سهام

إشـــراف الأستاذة:
أ/ سليماني مباركة

لجنـة المنـاقشـــة

اللقب والاسم	الـرتبة العـلمية	الجـامعة الأصليـة	الصـفـة
د/ يحياوي هادية	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسـا
أ/ سليماني مباركة	أستاذ مساعد "أ"	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشـرفا ومقـررا
أ/ لوصيف عبد الوهاب	أستاذ مساعد "أ"	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضـوا ممتحنـا

السنـة الجـامعية:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين،قال تعالى :"وفوق كل ذي علم عليم". صدق الله العظيم سورة يوسف،الآية76 .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من صنع إليكم معروفا فكافئوه،فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه "...(رواه ابو داوود).

أتقدم بخالص شكري و تقديري و عظيم إمتناني إلى صاحبة التميز و الأفكار النيرة، إلى أستاذتي القديرة، سليماني مباركة لقبولها الإشراف على هذا العمل، ولما أبدته من حسن رعاية ورحابة صدر وروح علمية مخلصة، وما قدمته لي من توجيهات ونصائح سديدة وملاحظات قيمة ومستمرة ساعدتني على الحصول على مفتاح من ذهب، فما أجمل أن يكون الإنسان شمعة تنير دروب الحائرين. فدعائي لك بالخير و العافية ودوام التألق إن شاء الله.

-كما أتوجه بالشكر و الإمتنان للدكتورة يحياوي هادية و الأستاذ لوصيف عبد الوهاب

وذلك لتشريفهما لي بقبول مناقشة المذكرة ، وتقديرا مني لما بذلاه من وقت وجهد في تدريسي وما سيحبواني به من ملاحظات قيمة ، جزاكم الله كل خير.

كما أشكر القائمين على شعبة العلوم السياسية و الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم و توجيهاتهم طيلة المشوار الدراسي و على رأسهم الدكتورة يحياوي هادية ورئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ دمان ذبيح عماد، ، الأستاذ لوصيف عبد الوهاب ،الأستاذة ناصري سميرة،الأستاذ نوري عزيز،الأستاذة سوسن درغال ،الأستاذ بوحالة الطيب.

-كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة العلوم السياسية بجامعة باتنة، وأخص بالذكر الدكتور عادل زقاغ على المساعدة و التوجيه.

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار...إلى من عمره افنى، وبالدعاء اثنى...إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر و العزيمة و الإصرار...إلى والدي أطال الله بقاءه،وألبسه ثوب الصحة و العافية، ومتعني ببره ورد جميله،أهديك ثمرة من ثمار غرسك...ابي العزيز.

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر،عبر سراج الأمل، بلا فتور أو كلل، إلى من بالدعاء تجود وعني العسر تذود، وأنارت طريقي برضاها،متعني الله ببقاءها ودوام صحتها...أمي الحبيبة.

إلى من أرى التفاؤل بعينيه...والسعادة في ضحكته،إلى شعلة النور و الذكاء ،إلى الوجه المفعم بالبراءة...أخي ونور حياتي عادل.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي...إلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة...إلى من تحلت بالإخاء وتميزت بالوفاء.....صديقتي سعيدة.

– إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل...إلى من سار معي نحو الحلم خطوة بخطوة...بذرناه معا...حصدناه معا...وسنكمل باقي الحلم معا،بإذن الله.جزاك الله كل الخير.

كما أهدي هذا العمل إلى كل عائلة ركنية و عائلة سيدهم.

إلى كل طلبة الدفعة الأولى للعلوم السياسية بجامعة خنشلة.

إلى السيد مرغم يوسف شكرا لكل الدعم طيلة فترة دراستي بجامعة خنشلة

إلى كل من سقطوا من قلمي سهوا.

سهام

خطة الدراسة

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية

المطلب الأول: تعريف الأزمة

المطلب الثاني: خصائص الأزمة

المطلب الثالث: الأزمة و المفاهيم المقاربة لها

المبحث الثاني:الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: مقاربة الأمن الإنساني

المطلب الثاني: مقاربة الدولة الفاشلة

المطلب الثالث: المقاربة الإثنو واقعية

المبحث الثالث : التدخل الخارجي من منظور العلاقات الدولية

المطلب الأول: ماهية التدخل الخارجي

المطلب الثاني: التدخل الخارجي من المنظور الواقعي

المطلب الثالث: التدخل الخارجي من المنظور الليبيرالي

المطلب الرابع: مدخل التدخل الإنساني

الفصل الثاني: واقع الأزمة السورية في ظل التدخل الروسي

المبحث الأول: المكانة الإقليمية لسوريا في المنطقة

المطلب الأول: المكانة الجغرافية لسوريا

المطلب الثاني: الإمكانات الإقتصادية لسوريا

المطلب الثالث: الأهمية الجيو إستراتيجية لسوريا

المبحث الثاني: طبيعة الأزمة السورية

المطلب الأول: كرونولوجيا الأزمة السورية

المطلب الثاني: دوافع الأزمة السورية

المطلب الثالث: الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة السورية

المبحث الثالث: التدخل الروسي في الأزمة السورية

المطلب الأول: تاريخ العلاقات السورية–الروسية

المطلب الثاني: دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية

المطلب الثالث: أبعاد التدخل الروسي في الأزمة السورية

الفصل الثالث: إنعكاسات الأزمة السورية على دول الجوار الإقليمي و سيناريوهاتها المستقبلية

المبحث الأول: إنعكاسات الأزمة السورية على الدول المؤيدة لبقاء النظام السوري.

المطلب الأول: إنعكاسات الأزمة السورية على إيران

المطلب الثاني: إنعكاسات الأزمة السورية على لبنان

المطلب الثالث: إنعكاسات الأزمة السورية على العراق

المبحث الثاني: إنعكاسات الأزمة السورية على الدول المعارضة لبقاء النظام السوري

المطلب الأول: إنعكاسات الأزمة السورية على تركيا

المطلب الثاني: إنعكاسات الأزمة السورية على الأردن

المطلب الثالث: إنعكاسات الأزمة السورية على إسرائيل

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية

المطلب الأول: سيناريو إستمرار الأزمة السورية

المطلب الثاني: سيناريو إستمرار النظام السوري

المطلب الثالث: سيناريو سقوط النظام السوري

المطلب الرابع: سيناريو الحل السلمي للأزمة السورية

الخاتمة

مقدمة

تثير القضايا الأمنية إنشغال وحيرة الباحثين في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية خصوصا، وكذا المهتمين بحقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فلا يزال البحث متواصل عن أنجع وسيلة تمكن الدول من ضمان أمنها وإستقرارها الداخلي والوصول إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، في ظل تحول الحروب من طابعها الكلاسيكي المتمثل في المواجهات العسكرية بين الجيوش النظامية لدولتين أو أكثر، إلى حروب داخلية تقع في إقليم نفس الدولة بين الجماعات الأهلية أو بين الشعب والنظام نفسه، و تنطبق هذه الحالة على ما يحدث الآن في سوريا، فقد تطورت الأحداث في سوريا في ظل واقع سياسي وأمني معقد تمثل في جمود البنية السياسية وعدم الرضا عن منظومة القيم التي يحتكم إليها النظام في ممارساته العامة، وهي السياسة التي وضع أسسها الرئيس الراحل "**حافظ الأسد**" وحافظ على سيرورتها بعده الرئيس "**بشار الأسد**".

تعد الأزمة السورية أكاديميا وعمليا مسألة بالغة الدلالة والأثر، حيث يجب التأمل في حيثياتها و مضامينها كونها تساهم في رسم حاضر ومستقبل منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يفرض على الباحثين و المفكرين بلورة أدوات تحليلية جديرة بدراسة السياقات التاريخية لهذه الأزمة، بإعتبارها إحدى أهم القضايا الإقليمية الخطيرة التي لقيت إهتماما إقليميا ودوليا كبيرا نظرا للأهمية الجيوسياسية التي تتميز بها سوريا، وهو ما يفسر أهميتها في الترتيبات الإقليمية و الدولية بالمنطقة، حيث تشير التغييرات الدائرة في العالم العربي إلى بوادر التحول في منطقة الشرق الأوسط وذلك عبر بوابة سوريا كمركز ومحور للتفاعلات في الأجندة السياسية للعالم .

أهمية الموضوع :

حظي الحراك السياسي الذي شهدته عديد الدول العربية منذ مطلع العام 2011 بإهتمام وإنشغال مراكز الدراسات والأبحاث العالمية، بما في ذلك الأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية في ظل تنامي دور وثقل العامل الخارجي في توجيه مساراتها وتفاعلاتها، وهو ما

جعل من الأزمة السورية بمختلف تطوراتها أزمة مجتمعية ذات صدى إقليمي وعالمي نظرا لأهمية سوريا في المنطقة، ولإرتباط الأمن والإستقرار فيها بإستقرار باقي دول المنطقة.

أسباب إختيار الموضوع :

يعد موضوع الدراسة " الأزمة السورية والتداعيات الإقليمية " من المواضيع الحديثة ذات الإهتمام الدولي ، وهذا ما يفسر الإهتمام الكبير الذي يحظى به في أوساط الباحثين والطلبة، و يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع الى:

الأسباب الذاتية :

1. الإنتماء إلى الفضاء العربي .

2. شغف الباحثة بدراسة قضايا منطقة الشرق الأوسط، و قد تم التركيز على الأزمة السورية كنموذج للدراسة .

الأسباب الموضوعية :

1. الإهتمام الكبير المقدم من طرف السياسيين ووسائل الإعلام بالأزمات في منطقة الشرق الأوسط، خاصة منها الأزمة السورية.

2. الديناميكية التي تميز الموضوع من خلال أبعاده التاريخية و تطوراته الحالية وتوجهاته المستقبلية.

3. حداثة الموضوع بإعتباره موضوع الساعة لاسيما أمام التحديات التي يفرضها موضوع الدراسة على الواقع الأمني (الإقليمي و الدولي).

أهداف الموضوع : تهدف الدراسة إلى :

- إثراء مكتبة القسم و تزويد الباحثين بدراسة أكاديمية حول الوضع السوري
- إبراز دور المتغيرات الداخلية في الأزمة و حقيقة التفاعلات الجارية على أرض الواقع.
- بحث العوامل والأسباب(السياسية-الإجتماعية والإقتصادية) التي أدت إلى قيام الأزمة وذلك بهدف التوعية و تجنب حدوث الأزمات في مناطق أخرى من الوطن العربي بصفة عامة، و الجزائر بصفة خاصة.

– الكشف عن تأثيرات الأزمة على دول الجوار الإقليمي خاصة ما يمكن أن تسببه الأزمة من خطر على الأمن و الإستقرار.

– معرفة مدى و حدود تأثير العامل الخارجي في حركيات الأحداث في سوريا.

– إسقاط الجوانب النظرية والمعرفية المعتمدة على واقع الأزمة السورية و بحث مدى فاعليتها ونجاعتها في تحليل الوضع السوري .

– محاولة التوصل إلى مقترحات وإيجاد حلول سلمية للأزمة.

الدراسات السابقة :

رغم أن موضوع الأزمة السورية و التداعيات الإقليمية موضوع جديد إلا أنه من المواضيع التي درسها باحثوا العلوم السياسية و العلاقات الدولية، ومن أبرز الدراسات التي أسست للموضوع :

- جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا :الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011،** (بيروت: دار المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013)، ركز فيه الكاتب على الجغرافيا السياسية لسوريا وتطرق إلى السياسة السورية و ما عانته من تقلبات خلال القرن العشرين مرورا بفترة صراع القوى العظمى حول سوريا، أما الجزء الأخير من الكتاب فتناول فيه الأوضاع الراهنة لسوريا و تحليلها من وجهة نظر التأثير الجيوسياسي في الشرق الأوسط.
- ثائر أبو صلاح، **الإستراتيجيات في سوريا :النظام السياسي في مواجهة الأزمة،** (سوريا :المركز السوري للدراسات الإستراتيجية و السياسية،2012)، حيث ركز فيه الكاتب على خلفية تشكل النظام السوري مرورا بفترة حكم الرئيس الراحل "**حافظ الأسد**"، إلى غاية وصول الرئيس "**بشار الأسد**"، إضافة إلى كيفية مواجهة النظام السوري للإحتجاجات في سوريا.
- نجاة مدوخ، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة :دراسة حالة سوريا**"، **2014/2010**، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، قسم العلوم السياسية،2015، وقد ركزت الدراسة على مكانة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية إلى جانب الدور الروسي تجاه سوريا في ظل الأزمة.

- أحمد قنديل، "**التأثيرات المحتملة للأزمة السورية**"، **السياسة الدولية**،العدد 190، اكتوبر2012، وقد ركز الكاتب في مقاله هذا على أهم تداعيات الأزمة السورية على دول الجوار الإقليمي خاصة منها التداعيات على إيران، موضحا ما سببته الأزمة منذ بدايتها من خطر على الواقع الإيراني، إضافة إلى ذكر ما سببته الأزمة إن طال أمدها على دول المنطقة ككل.

إن جل الدراسات التي اهتمت بدراسة الموضوع محل الدراسة تقف عند الملامح الكبرى لهذه الأزمة، أو التخصص في تحليل جزئية معينة دون التطرق إلى جزئية أخرى ،لهذا فموضوع دراستنا يحاول الوقوف عند أهم محددات الأزمة السورية منذ بدايتها(الأسباب–الأطراف الداخلية المؤثرة فيها، إضافة إلى التدخل الروسي في الأزمة مرورا بتاريخ العلاقات بين البلدين ودوافع التدخل في الأزمة و أبعاد هذا التدخل)، إلى جانب التركيز على أهم التداعيات للأزمة على المنطقة سواءا على الدول المؤيدة أو المعارضة للنظام، و كذلك محاولة إستشراف للأزمة السورية في ظل دلالات الواقع الراهن.

الإشكالية :

إن البحث في موضوع "الأزمة السورية و التداعيات الإقليمية" يطرح إشكالية جوهرية هي كالتالي:

ما مدى تأثير الأزمة في سوريا على أمن وإستقرار دول الجوار الإقليمي ومصالح القوى الكبرى في المنطقة ؟

الأسئلة الفرعية :

1. ما هي أهم الدوافع التي أدت إلى إندلاع الإحتجاجات و بداية الأزمة السورية؟

2. فيما تتمثل محددات إنقسام الدول الإقليمية لسوريا وتشكيلها لتحالفات داعمة أو معارضة للنظام السوري؟

3. ما هي أهم أسباب إستمرار الأزمة السورية؟

4. ما مستقبل الأزمة السورية في ظل التغيرات الداخلية و تقاطع المصالح الإقليمية؟

الفرضيات :

1. أدى سوء الأوضاع السياسية–الإقتصادية والإجتماعية في سوريا الى إندلاع الإحتجاجات و تفجر الأزمة.

2. كلما كانت الدول حريصة على حماية مصالحها والحفاظ على إمتيازاتها التي تتحقق من خلال الأمن و الإستقرار،كلما كان موقفها المؤيد أو المعارض للنظام السوري محكوم بمعادلة المصلحة.

3. كلما تعددت و تضاربت مواقف الأطراف الخارجية(الإقليمية–الدولية) المتدخلة في سوريا، كلما أدى ذلك الى مزيد من التعقيد وإستمرار الوضع على حاله دون حسمه لأي من الأطراف.

4. بقدر ما تصادمت المطالب الداخلية بين النظام السوري و المعارضة إلى جانب تقاطع المصالح الإقليمية حول الأزمة السورية بقدر ما أدى ذلك إلى صعوبة التنبؤ بمستقبل قريب للأزمة السورية.

منهجية الدراسة :

فرضت طبيعة الموضوع المتشعبة إعتماد مركب منهجي يضم مجموعة من المناهج، هي كالآتي:

1. **المنهج التاريخي:** إستخدم كمنهج مساعد كون المنهج التاريخي يمدنا بكشف زمني لتطور الأحداث والسياسات في سوريا والمنطقة عموما، مع إسترجاع زمني للأحداث الماضية كعوامل مساعدة على التحليل والتفسير والإستشراف .

2. **منهج دراسة الحالة :** يقوم على دراسة حالة واحدة قائمة " الأزمة السورية"، ويتم ذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات التفصيلية عن موضوع الدراسة، أي الوصول إلى حقائق تفصيلية حول الأحداث التي تشهدها سوريا.

3. **مقترب صنع القرار**: وقد إستخدمناه لتحليل و معرفة العوامل المؤثرة و التي تحيط بصانع القرار سواء كانت داخلية أو خارجية، وتفاعل هذه المعطيات مع الأوضاع الداخلية لموضوع الدراسة، وهو ما إرتبط أساسا بحالات إصدار قرارات حول الموضوع، أو إعلان التدخل أو الدخول في تحالفات معينة.

تبرير الخطة :

إقتضت طبيعة الموضوع المتشعبة تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول: مقسم إلى ثلاثة مباحث تناولت بالتفصيل الجزء المفاهيمي و النظري للدراسة، تناولنا في المبحث الاول مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية إضافة غلى خصائصها وبعض المفاهيم المقاربة لها اما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الإطار النظري للدراسة والذي إحتوى على مقاربة الامن الإنساني كمطلب أول و مقاربة الدولة الفاشلة كمطلب ثاني وأخيرا المقاربة الإثنو واقعية كمطلب ثالث، إضافة إلى مبحث أخير و تطرقنا فيه إلى دراسة التدخل الخارجي من منظور العلاقات الدولية (المنظور الواقعي– الليبيرالي و مدخل التدخل الإنساني)

الفصل الثاني: تناول واقع الأزمة السورية في ظل التدخل الروسي في ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول المكانة الجيو إستراتيجية لسوريا بالتطرق إلى المكانة الجغرافية لسوريا كمطلب أول أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى الإمكانات الإقتصادية لسوريا والمطلب الثالث الأهمية الجيو إستراتيجية لسوريا، و المبحث الثاني تناول طبيعة الأزمة السورية بالتطرق إلى كرونولوجيا الأزمة السورية كمطلب أول ودوافع الأزمة السورية كمطلب ثاني إضافة إلى الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة أما المبحث الثالث فخصصناه للتدخل الروسي في الأزمة السورية وتطرقنا إلى تاريخ العلاقات بين روسيا و سوريا في المطلب الاول و المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية إضافة إلى أبعاد التدخل الروسي في الأزمة السورية كمطلب ثالث

أما الفصل الثالث: خصصناه لبحث إنعكاسات الأزمة السورية على دول المنطقة فتناولنا في المبحث الأول إنعكاسات الأزمة على الدول المؤيدة لبقاء النظام السوري قسمناه على ثلاثة مطالب تضمنت كل من (إيران العراق ولبنان) أما المبحث الثاني فتناولنا فيه إنعكاسات الأزمة على الدول المعارضة لبقاء النظام السوري قسمناه أيضا على ثلاثة مطالب تضمنت (تركيا الأردن وإسرائيل) أما المبحث الثالث فتعرضنا فيه إلى السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية قسمنا المبحث إلى أربعة مطالب أولا: سيناريو إستمرار الأزمة، المطلب الثاني تضمن سيناريو إستمرار النظام السوري، أما المطلب الثالث فتضمن سيناريو سقوط النظام، و المطلب الأخير فتطرقنا فيه إلى سيناريو الحل السلمي للأزمة السورية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تشكل المفاهيم حجر الزاوية الأساسي في كل دراسة، لهذا فإننا ركزنا في دراستنا على مفهوم الأزمة والذي أصبح ظاهرة أساسية في حقل العلاقات الدولية وقد حظي بإهتمام أكاديمي كبير من قبل باحثي ومنظري هذا الحقل المعرفي خاصة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة والتغييرات التي ألحقت بالحقل المفهومي والنظري للعلاقات الدولية، كما تناولت الدراسة في إطار الحقل النظري المقاربات النظرية التي تساعد على فهم ودراسة الموضوع محل الدراسة وأيضا تناول الفصل النظريات المفسرة لظاهرة التدخل الخارجي، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثالث: التدخل الخارجي من منظور العلاقات الدولية

المبحث الأول: مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية

تعتبر الأزمة ظاهرة إنسانية عرفت منذ العصور القديمة، قد تنشأ في ظروف غامضة كنتيجة لتراكم ظروف داخلية أو خارجية تخلق نوع من التهديد للدولة أو الفرد ، وهذا ما يؤدي إلى حتمية التعامل معها للقضاء عليها والحد من خسائرها و تأثيراتها على مختلف الأصعدة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، حتى أنها أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للمجتمعات والدول، الأمر الذي أدى إلى أهمية الإهتمام بها وبإدارتها للتكييف مع التغييرات المفاجئة المصاحبة لها.

المطلب الأول : تعريف الأزمة

إن الأزمة من أكثر الكلمات تداولا في مختلف الأنظمة والتخصصات وأيضا في مختلف المستويات من الفرد إلى المجتمع والدولة حتى أن تعريفاتها تعددت وتنوعت حسب نوع الأزمة ومستواها.

أ- الأزمة لغة:

هي الضيق والشدة ، والفعل أزم على الشيء أزمات ، عض بالفم كله ، عضا شديدا فمثلا يقال أزم الفرس على اللجام[1]، والأزمة طبقا لقاموس "**لسان العرب**" هي الجدب أو القحط ، وطبقا لقاموس "**المورد**" هي تغير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ[2].

ب- الأزمة إصطلاحا :

الأزمة ظرف إنتقالي يتسم بعدم التوازن وبمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير، كما تعرف الأزمة أيضا على أنها حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.

---

[1]- محمد نصر مهنا،**إدارة الأزمات**،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجمعية،2006)، ص28.

[2]- عبد العزيز عبد المنعم خطاب،**إدارة الازمات الأمنية**،(القاهرة: دار العلوم للنشر،2003)، ص 7 .

وقد عرفها "**ويليام كونت**" بقوله " إن الأزمات بطبيعتها تطرح إقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة وحادة عندما يواجه صانعي القرار السياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محدق وعدم يقين بما سيحدث"[1].

يشير "**روبرت نورث**" إلى أن : الأزمة عبارة عن تصعيد حاد للفعل أي هي عملية إنشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إزكاء درجة التهديد والإكراه ويشير نورث إلى أن الأزمات غالبا ما تسبق الحروب ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب وقد مثل على ذلك بما يحدث بين الهند وباكستان بسبب إقليم كشمير[2].

أما "**كورال بل**" فقد عرفت الأزمة في كتابها "**إتفاقيات الأزمة**" بأنها: "إرتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول أو داخل الدولة الواحدة" ، وأيضا عرفها "**الستار يوخان**" بأنها : "ظاهرة أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه"[3].

وفي مجال الأزمات الداخلية تعرف الأزمة على أنها حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن والمصلحة القومية وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة ، ويعرفها الأستاذ الدكتور "**صلاح الدين فوزي**" بأنها: "حالة طارئة ومفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها مما يوجب ضرورة التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت"[4].

يعرف "**تورنجتون**" "**TORRINGTON**" الأزمة على أنها: "حدث مفاجئ غير متوقع تتشابك فيه الأسباب بالنتائج، وتتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة لتزيد من درجة المجهول عما

---

[1]– رجب بود بوس ، **محاضرات في علم الثورة** ، (القاهرة : المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر،2011)، ص 27

[2]– نعيم إبراهيم الظاهر ، **إدارة الازمات**،(الأردن: عالم الكتب الحديث ، 2009)، ص 4 .

[3]– عبد العزيز عبد المنعم خطاب ، مرجع سابق ، ص 18 .

[4]– عامر عبد الباسط ضرار، **إدارة الأزمات: رؤية إسلامية**،(مصر: دار الكلمة للنشر و التوزيع ، 2000)، ص 55.

يحدث من تطورات ، وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة تجاه أي قرار يتخذه و قد تفقده القدرة على السيطرة و التصرف"[1].

لقد ركزت التعاريف السابقة على أن الأزمة ظرف إنتقالي أو حالة مؤثرة أو مواقف عصيبة في فترات حرجة ونقاط تحول مفاجئ، وهي تعاريف شاملة و سنورد بعض التعاريف تقف على عدة جوانب تتعلق بالأزمة كما يلي :

يعرف "**جلن سندر**"و "**بول ديزينج**" الأزمة على أنها: "أزمة دولية وهي تسلسل تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع يصل إلى درجة حرب حقيقية ولكن يحوي بين طياته بدرجة كبيرة إحتمالية نشوء تلك الحرب"[2].

أما الأزمة من الناحية الإجتماعية فهي تعرف على أنها: "خلل وعدم توازن في عناصر النظام الإجتماعي في ظل حالات من التوتر و القلق و الشعور بالعجز لدى الأفراد أو عدم القدرة على إقامة علاقات إنسانية و إجتماعية و ظهور قيم و معايير أخلاقية مغايرة للثقافة السائدة"[3].

ويعرف "**السيد عليوة**" الأزمة على أنها: "تحول مفاجئ عن سلوك معتاد، كما تعني تداعي جملة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة إتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق و في عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر في شكل صدام عسكري"[4].

---

[1]–Derek torrington,**effective management** :**people organization**,(new york :prentice hall book,1989),p 38.

[2]– محمود جاد الله، **إدارة الازمات**،(عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع ، د س ن)، ص 35.

[3]– سعيد السيد، **إستراتيجية إدارة الأزمات و الكوارث**،(القاهرة: دار العلوم للنشر،2006)، ص 31.

[4]– عليوة السيد، **إدارة الوقت والأزمات و الإدارة**،(القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع،2007)، ص 19.

المطلب الثاني: خصائص الأزمة

تمتاز الأزمة بمجموعة من الخصائص والمميزات يجب توفرها في الموقف الأزموي ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- تتميز الأزمة بالمفاجأة العنيفة والمعقدة ، لما تحمله من تهديد خطير للوضع القائم
- السرعة في تتابع الأحداث ونتائجها ، وهذا يولد ضغط كبير لدى صانع القرار للتعامل مع الأزمة.
- أهمية السرعة في إتخاذ القرارات الحاسمة.
- تعقيد الموقف الأزموي بسبب التداخل بين الأسباب والنتائج وبين مختلف أطراف الأزمة المؤيدة والمعارضة[1].
- حالة من عدم التأكيد نتيجة نقص المعلومات ، قلة المعرفة ، ومن ثم ضعف القدرة على التنبؤ بإتجاه حركة الأزمة مما يولد غموضا وصعوبة بالغة في إتخاذ القرار وإختيار البديل الأفضل[2].
- سيادة حالة من التوتر ، القلق ،والإرباك ، والخوف من فقدان السيطرة.
- نقطة تحول مصيرية تحمل جانبي التهديد والفرصة معا.

وقد أوجز أحد الباحثين هذه الخصائص في أربعة نقاط ، كما يلي :

- المفاجأة المباغتة غير المتوقعة ، والتي تؤدي عادة إلى حالة من الإرتباك والشلل قد يصاحبها قدر من التوتر والفزع مع تلاحق الأحداث وتتابعها.
- الخطر الداهم والمتعاطي الذي يهدد الأرواح والممتلكات وإستمرار الخدمات وعمل المرافق العامة ، مما يحدث توترا و إضطرابا في المجتمع والأجهزة الرسمية وغير الرسمية.

---

[1]- محمد سرور الحريري،**إدارة الأزمات السياسية و إستراتيجية القضاء على الأزمات السياسية الدولية**،(الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع،2012)، ص 56.

[2]- أحمد ماهر ،**إدارة الأزمات**،(الإسكندرية: الدار الجامعية،2006)، ص 24.

وإنتشار الشائعات التي تتزيد الضغوط على مراكز إتخاذ القرارات[1].

- الضغط القوى لعنصر الزمن ، وقيمة الوقت محسوبا بالثواني بالنسبة لعملية إتخاذ القرارات إزاء موقف يزداد ترديا وتعقيدا.

- المدى غير المتيقن الذي يصعب تقديره أو تحديده لنهاية الأزمة إزاء تداعياتها المتلاحقة مما يزيد التوتر ويجعل عملية تخطيط وتعبئة وحشد الإمكانيات معقدة وصعبة[2].

أما "**السيد عليوة**" فيرى أن أهم خصائص الأزمة هي كالتالي[3] :

- نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.

- تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة.

- تسود فيها ظروف عدم التأكد و نقص المعلومات.

- ضغط الوقت و الحاجة إلى إتخاذ قرارات صائبة و سريعة مع عدم وجود إحتمال للخطأ لعدم وجود الوقت لإصلاحه.

- التهديد الشديد للمصالح و الأهداف(داخليا أو خارجيا).

- التداخل و التعدد في الأسباب و العوامل و العناصر و القوى المؤيدة و المعارضة و إتساع جبهة المواجهة.

وفي رأي "**لويس كمفورت**" فإن هناك ثلاثة خصائص للأزمة تؤدي إلى إعاقة التعامل مع الأزمات و معالجتها و هي[4] :

1. عامل الشك أو عدم التأكد : uncertainty
2. عامل التفاعل : interaction

---

[1]- رجب بود بوس، مرجع سابق، ص 31.

[2]-نعيم إبراهيم الظاهر ، مرجع سابق، ص 13.

[3]- عليوة السيد، مرجع سابق، ص 42.

[4]- محسن أحمد الخضيري، **الأزمات: منهج إقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الإقتصادي القومي و الوحدات الإقتصادية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي،2003)، ص 21.

3. عامل التشابك و التعقيد : complexity

المطلب الثالث : الأزمة والمفاهيم المقاربة لها

إن مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الإنتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يشكل أو يأخذ كل الجوانب الحياة بدءا من الأزمات التى تواجه الفرد ، مرورا بالأزمات التي مرت بها الجماعات والحكومات ومن هنا بعض المفاهيم المقاربة لمفهوم الأزمة ومنها:

الفرع الأول : الثورة

إن ضبط مفهوم للثورة أمر صعب ، بسبب تنوع الفهم للمصطلح وتنوع إقترابات المفكرين منه، فنجد من سيخدمه للدلالة على تغييرات فجائية وجدرية في الظروف الاجتماعية والسياسية ، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية ، وأحيانا بصورة عنيفة .

ويعرف "**كرين برنتون**" الثورة في كتابة الموسوم " **تشريح الثورة** " بقوله :" أنها عملية حركية دينامية تتميز بالإنتقال من بنيان إجتماعي إلى بيان إجتماعي آخر".

وعرفها البروفيسور "**هاري إيكشتاين**" ،في مقدمته عن الحرب الداخلية بأنها: "محاولات التغيير بالعنف أو التهديد بإستخدامه ضد سياسات الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة"، كما يراها "**برنتون**" أنها: "تغيير في الحكومة القائمة بتجاوز الحد القانوني ويكون عنيف عادة"[1]،وقد أستخدم لفظ ثورة أيضا في وصف التمردات الشعبية الذي جاء بشكل متأخر متأثر بالأيديولوجيات الثورية في القرن العشرين.

[1]–شعلان الظاهر الأسود،**علم الإجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة** ، (القاهرة: الدار المصرية للبنانية، 2003)، ص 46.

وقد أشار "**هيجل**" في كتابه "**العقل والثورة**" في تعرفيه لها على أنها: "الثورة على الأوضاع القائمة وإنها حركة تتسم برفض وإنكار ما هو قائم فعلا ، وإنها إعادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلاني"[1].

يتضح من خلال التعريفات السابقة أن الأزمة لا تعني الثورة فتتجلى مظاهر الإختلاف بينهما كون الأزمة تبدأ من حل المشكلة وتنتهي للمطالبة بإصلاح نظام الحكم أو أحد مؤسساته.

أما الثورة فتعني إسقاط النظام بكل مؤسساته الشرعية ،المنتخبة أو غير الشرعية والمعينة ويمكن للأزمات أن تحل بتعديل الدستور عن طريق مجلس منتخب أو تعديل أو تغيير في الحكومة ومؤسسات الحكم، كما تهدف الثورة إلى الإطاحة بالنظام وحل كل المؤسسات والمجالس التي تم إنتخابها، وسن دستور جديد.

الفرع الثاني: الإنتفاضة

الإنتفاضة لغة: مشتقة من فعل نفض ومما ورد فيها نفض الثوب ينفضه حركة ليزول عنه الغبار، كما تعرف على أنها التحرك، فقد جاء في معجم "**لسان العرب**" لإبن منظور نفضت الثوب و الشجر، إذا حركته لينتفض، وكذلك جاء في "**المعجم الوسيط**"، إنتفض الشيء تحرك وإضطرب، وفلان ينتفض من الرعدة، فتعرف الإنتفاضة لغة على أنها الحركة و الإضطراب، وتشير المعاني المرتبطة بالفعل نقض إلى جملة من العناصر الأساسية منها: الحركة، المفاجأة في المواجهة والتخلص من الأذى والسوء.

[1]– عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007)، ص24.

وقد تعددت الآراء حول تحديد ماهيتها فهناك من يرى أنها حالة إشتباك يومية مع العدو يقوم بها قائد المقاومة الشعبية المعد جيدا ، تعبر عن إرادة الشعب بحيث يستخدم كل الأسلحة المتاحة لديه عنيفة أو سلمية[1].

كما تعتبر مقاومة شعبية مستمرة بكافة الوسائل المدنية أو العنيفة أو كلاهما معا تجمع بين التصاعد والحنو،و تعبر عن تعرض جماعة إنسانية أو أفراد لظلم أو فساد أو منكر أو تخلف أو تبعية ، وقع عليهم من قوة داخلية مستبدة تعمل لصالح أصواتها وبقائها في السلطة أو من قوة قمع خارجية أكثر قوة.

كما تعرف الإنتفاضة على أنها مقاومة مستمرة من مجتمع أو شعب لظلم وقع من قوة داخلية ذات نفوذ وسلطان أو من جماعة خارجية أكثر قوة تهدف إلى سلب هويته وأرضه ومقدساته وإبادته.

والتعريف يجعل من الإنتفاضة ظاهرة حضارية تسعى إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة الإجتماعية والحرية في النظام السياسي وإلى بناء مجتمع وحل مشاكل المستعصية ومن ناحية أخرى يدعوا إلى بناء القوة لمواجهة العدو[2].

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن الإنتفاضة تختلف عن الأزمة حيث أن الأزمة تتصف بنقص فعالية الأجهزة والوظائف كما أنها أعم من الإنتفاضة.

أما الإنتفاضه فهي وسلية تعبر عن عدم الرضا عن طرف خارجي فرض نفسه بالقوة، أيضا تختلف الأزمات من أزمة سياسية إقتصادية إجتماعية لكن الإنتفاضة حركة شعبية لها هدف محدد هو مقاومة الإحتلال والنهوض ضد الظلم والإستبداد الخارجي.

---

[1]– منير الحمش،**السلام المدان:الشرق الأوسط الجديد من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى**،(دمشق: مكتب الدراسات والإستشارات الإقتصادية،1995)، ص 148.

[2]– عبد الهادي الحشاش، **الإنتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987–1988: دراسة في أثرها على الكيان الصهيوني في موقعها في برامج القوى الفلينية وصداها عربيا ودوليا**،(دمشق: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطنين، 1985)، ص11.

الفرع الثالث:الحرب الأهلية

هي الحرب التى تحدث داخل الأمة بين مختلف الفصائل والجماعات الدينية ويعتبر تعريف الحرب الأهلية من التعريفات الغامضة حيث أنه يتضمن عدة معايير، بما في ذلك النزاع الذي يكتسب من أجل السيطرة على الأراضي، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم الناس تعتبر أن الصراع يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية عندما تعترف الدول الأخرى بمطالب طرف واحد أو أكثر في الصراع وتعترض على متطلبات طرف آخر[1].

كما تعرف أيضا على أنها: "صراع مسلح داخل دولة ما ، على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي أو طائفي وهدفها قلب نظام الحكم أو السيطرة على جزء منه أو تحقيق إستقلال ذاتي في جزء من الإقليم الوطني ومن وسائلها إستهداف المدنيين عن طريق الكمائن والإغتيالات لأغراض مختلفة أولها التهريب وليس آخرها الإبادة الجماعية" [2].

وقد عرفها الفقيه "**بوفندوف**" بأنها: "تلك الحرب التي يكون فيها أعضاء المجتمع الواحد يتناحرون فيما بينهم"، أما المفكر "**مارتينيز**" فيرى أن الحروب الأهلية هي: "الحروب التي تقوم بين أعضاء الدولة الواحدة"، وهو نفس ما ذهب إليه المفكر "**كالفو**" بقوله بأن الحرب الأهلية عبارة عن نزاعات بين المواطنين في داخل الدولة الواحدة[3].

كما تعرف أيضا على أنها حرب بين طائفتين أو أكثر من دولة تنازع كل سلطة الأخرى و تدعي أنها هي الحكومة الشرعية، وقد يستخدم التعبير في حروب التمرد و عندما تكون المقاطعة المتمردة أو شطر منها مجاور لمقر الحكومة[4].

---

[1]– فضيل مهديد، التنظيم الدولي للنزاعات المسلحة الداخلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،(جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق)، 2014، ص 28 .

[2]– عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسة** ،الجزء الثالث ، ط2(بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر، د س ن)، ص 632.

[3]– صلاح الدين عامر،**المقاومة الشعبية المسلحة**،(القاهرة: دار الفكر العربي،د س ن)، ص296.

[4]– سعيد سالم الجويلي، **مدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني**،(القاهرة: دار النهضة العربية،2006)، ص 249.

ومن خلال التعريفات السابقة نجد هناك إختلاف في مفهومي الأزمة والحرب الأهلية حيث تعبر الأولى على حدث مفاجئ وحالة توتر تنم عن إرادة تغيير من طرف الشعب في نظام الحكم[1].

أما الحرب الأهلية تعبر عن عملية إقتتال بين مجموعات أو أقليات داخل إقليم واحد فتعريف الحرب الأهلية يشير لوجود صراع مسلح بين مجموعتين منظمتين في دولة واحدة ، هدفه السيطرة على هذه الدولة أو على جزء من أراضيهما للإنفصال عنها.

ولا شك أن قراءة الحالة السورية وطول الأزمة وتداخلاتها الإقليمية والدولية ، جعلها موضوع نقاش وسجال وإختلاف حول دقة التوصيف لما يجري منذ 15 /2011/03 لكن توجد معايير يحدد أنها لوصف وضع متأزم في بلد من البلدان بالحرب الأهلية أو الثورة أو إنتفاضة نظرا لإختلاف مركباتها من وضع إلى آخر وإن كان ثمة مشتركات ومؤشرات عليها لذلك ستركز هذه الدراسة على مفهوم الأزمة فلا يمكن وصف ما يحصل في سوريا بالثورة لأنها كانت بداية عبارة عن إحتجاجات سلمية .

ولا يمكن وصفها بالحرب الأهلية لأن طابعه يخص عموم الناس من سائر المتضررين من ظلم النظام ويجمع قطاعات واسعة من الناس وليست مسألة طائفية أو إقتتال أهلي .

[1]– فضيل مهديد مرجع سابق، ص 32.

المبحث الثاني :الإطار النظري للدراسة

أدت التغييرات التي طرأت على عالم ما بعد الحرب الباردة إلى طرح تساؤلات حول المفهوم الكلاسيكي للأمن الذي يعتمد على الدول وإنتقل التركيز من أمن الدولة الى أمن الفرد أو ما يعرف بالأمن الإنساني وذلك بالتطرق إلى مختلف التهديدات التي تمس أمن الأفراد في ظل رقعته الجغرافية (الدول) والتي أصبحت أيضا مهددة بما يسمى الدولة الفاشلة.

المطلب الأول: مقاربة الأمن الإنساني

يعد مصطلح الأمن من أهم المصطلحات المتواجدة على شبكة العلاقات الدولية، إذ يعتبر الأمن الأولوية القسوى والمصلحة العليا للدولة، وذلك بالتركيز على الأمن الإنساني الذي يعد أحد المفاهيم الأمنية التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة وهذا في إطار محاولة إدماج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية .

الفرع الأول: تطور مفهوم الأمن

تعريف الأمن لغة: يعرف الأمن على أنه السلامة ويقال أمن بمعنى سلم، وأمن البلد يعني إطمئن به أهله، ويعني أيضا طمأنينة النفس وزوال الخوف فهو بهذا المعنى مرتبط بالإنسان [1]، فلوقت طويل إرتبط الأمن بمسائل تقليدية (التهديد العسكري) لكن منذ نهاية الحرب الباردة تمت إعادة النظر في مفهوم الأمن وتطويره وفق مجموعة من المتغيرات على مستوى النظام الدولي.

ومن خلال التطرق إلى مسألة التطور في مفهوم الأمن نجد أنه نتيجة منطقية لجملة من التغيرات عرفها الوضع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة منها :

- ظهور فواعل جديدة من غير الدول كالمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والفرد والشركات متعددة الجنسيات .

[1]- معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005)، ص15.

- التحول في مصادر التهديد حيث لم يعد التهديد العسكري الوحيد بل ظهرت تهديدات جديدة كالهجرة السرية، الإرهاب، الجريمة المنظمة.

- التحول في طبيعة الصراعات حيث لم تعد حصرا على الصراع القائم بين الدول بل أصبحت صراعات داخل الدول وبين الأفراد[1].

ومن هنا أصبحت النظريات التقليدية بمفهومها الضيق للأمن لا تتناسب والوضع الأمني في العالم، فوسع إلى أبعاد أخرى ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، حيث يرى "**باري بوزان**" بأنه:" **العمل على التحرر من التهديد**" وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية [2].

أما "**بطرس غالي**" فيرى أن :" مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي لأن الأمن متعلق بالإستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"[3].

وقد عرفه وزير الدفاع الأمريكي "**روبرت مكنمارا**" في كتابه "**جوهر الأمن**": الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة ، ومن خلال تعريف "**روبرت مكنمارا**" نجد أنه حاول إعطاء أبعاد أشمل للأمن بعيدة عن النظرة التقليدية حيث إعتبر الأمن مرادف للتنمية في جميع مجالاتها بضمان التنمية نستطيع أن نحقق الأمن والإستقرار.

---

[1] – charles philippe ,david, **théories de la securité**, (parise: montchrestien, 2002), p12.

[2]– عبد النور عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر،أروبا والحلف الأطلسي** ، (الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،2005)، ص ص 15 16.

[3]– حسين زكريا ، **الأمن القومي**، (القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية ، 2007)، ص10.

الفرع الثاني : مفهوم الأمن الإنساني

يعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994 وثيقة رئيسية إعتمدت مفهوم الأمن الإنساني وأعطته صفة العالمية من خلال إجتماع الدول التي شاركت في تحديد الوثيقة التنموية ، حيث إرتبطت الفكرة منذ بدايتها بالمفكر الإقتصادي "**محبوب الحق**" ، حيث أكد على أن الموضوع المرجعي للأمن الإنساني هو الفرد[1]، إذ يعنى هذا الأخير التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والإقتصادي والإجتماعي ، من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي ، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ، مع البحث عن سبل تنفيذها ، وهو قائم من تعهدات دولية لتحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة ، ونستخلص من خلال تعريفها أن مفهوم الأمن الإنساني يقوم على :

- الفرد أو الإنسان هو جوهر الأمن.
- أمن الأفراد يرتبط بأمن الدول : بقاء المفهوم الواقعي مسيطر.
- إيجاد آليات ومؤسسات جديدة تعمل على ضمان الأمن[2].

- أخذت كل من اليابان وكندا مفهوم الأمن الإنساني حيث إختلفت رؤية كل منها للمفهوم ، فإذا أخذنا الرؤية اليابانية للأمن الإنساني نجدها تركز على البعد التنموي للمفهوم :" **التحرر من الحاجة** " بحيث ركزت على البعد الإقتصادي من خلال تقديم المساهمة المالية لمشروعات تنموية تهدف إلى مساعدة الأفراد ونجد أن اليابان ربطت بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم المسؤولية الإنسانية ، وحسب التصور الياباني فإن معنى هذه الأخيرة هو أن الكل عليه أن يساهم في تحقيق الأمن الإنساني ، وهذا ما إنعكس من خلال

[1] - فريدة حمو ، الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، 2004، ص 54.

[2]– Paul d.williams ,**security studies :in introduction**,(London: routledge,2008), p 61.

إنشاء اليابان لصندوق الأمن الإنساني بالأمم المتحدة ، إلى جانب ضرورة خلق حوار عالمي يساهم في وضع وإدراك أبعاد مصادر تهديد الأمن الإنساني[1].

– أما التصور الكندي فقد جمع بين الأمن الإنساني والتدخل الدولي الإنساني " **التحرر من الخوف** " إنطلاقا من الصورة الإنسانية لحماية الأفراد بإعتباره واجب يقع على عاتق الدول الكبرى ، وبهذا فإن مفهوم الأمن الإنساني حسب السياسة الكندية هو :" أمن الإنسان هو أكثر بكثير من عدم وجود تهديد عسكري ، يشمل الأمن غياب الحرمان الإقتصادي ونوعية مقبولة من الحياة وضمان حقوق الإنسان الأساسية.

الفرع الثالث : أبعاد الأمن الإنساني

1. الأمن الإقتصادي : يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني ، نظرا لما لعامل الإقتصاد من أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة ، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظل إقتصاد قوي في ظل عولمة الإقتصاد أصبحت إقتصاديات الدول مترابطة مع بعضها البعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب إقتصاد إحدى الدول سوف يؤثر بالضرورة على إقتصاد دولة أخرى وبالتالي ضمان الأمن الإنساني يتطلب تحقيق الإستقرار في الإقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

2. الأمن السياسي: يحق للفرد الإستقلالية في إختيار ممثليه وفي المشاركة في الحياة السياسية وفي تشكيل جهات معارضة ويتمثل كذلك الأمن السياسي في ممارسة الفرد لحقوقه دون خرق لها أو تعرضه للإكراه أو العنف[2] .

3. الأمن الصحي : يتحقق الأمن الإنساني من خلال الحصول على الرعاية الصحية المناسبة وتحقيقها لجميع أفراد الشعب الواحد.

---

[1] –خولة محي الدين يوسف ، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام ، رسالة دكتوراه ، (جامعة دمشق ، كلية الحقوق قسم القانون الدولي)، 2012، ص56.

[2] – فريدة حمو ، مرجع سابق، ص 60 .

4. **الأمن الغذائي:** يتحقق الأمن الإنساني من خلال التحرر من الجوع.

5. **الأمن البيئي:** يتحقق الأمن الإنساني من خلال الوفاق ما بين الجماعات المتعددة في المجتمع وإحترام المجتمع لحرية الفرد.

6. **الأمن الشخصي:** يتحقق الأمن الإنساني من خلال التقليل من تهديد الجريمة على الإنسان.

7. **الأمن المجتمعي** : يتحقق الأمن المجتمعي من خلال تحقيق الوفاق ما بين الجماعات المتعددة في المجتمع وإحترام المجتمع لحرية الفرد[1].

وفي الأخير نستنتج أن مقاربة الأمن الإنساني بصيغته التي بين التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف تعطي المجال للإهتمام أكثر بالتهديدات غير المباشرة الموضحة في الأبعاد السبعة للأمن الإنساني ، ومع إعطاء الأولوية للأمن الفردي والكرامة الإنسانية .

[1] – إلياس أبو جودة،**العرب في دائرة النزاعات الدولية**،(بيروت: مطبعة سيكو،2001)، ص 55.

المطلب الثاني : مقاربة الدولة الفاشلة

يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة من أحدث المفاهيم التي دخلت حقل العلاقات الدولية وظهر بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة مع سلسلة التدخلات الدولية لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، وأستخدم للمرة الأولى في عهد الرئيس "**بيل كلينتون**" ونعت به الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية ، والتي بات فشلها في لعب وظائفها الرئيسية يمثل خطر على الأمن والسلم العالميين ولم يتم بعد وضع تعريف شامل ومتفق عليه وهذا لإختلاف الجهات السياسية والأكاديمية في تعريفه.

الفرع الأول: تعريف الدولة الفاشلة

يرى "**نعوم تشومسكي**" أن الدولة الفاشلة هي : "الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه والتي تعتبر نفسها فوق القانون محليا كان أم دوليا وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وإرتكاب العدوان" [1].

كما يقول "**وليام زرتمن**" في معنى الدولة الفاشلة: "إن عقدا إجتماعيا يعتبر أن تعريف الدولة الفاشلة يحدث عندما تكون الوظائف الأساسية لها غير مجدية ، إلا أن الأمر ظاهرة أعمق من مجرد تمرد أو إنقلاب أو مظاهرة ، إن الأمر يعود إلى الحالة التي يكون فيها هيكل السلطة (القوة الشرعية) والقانون والتنظيم السياسي في إنهيار"[2].

ويشير معهد **stratigic assement** إلى أن الدولة الفاشلة هي: "الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الإثنية ، العشائرية والقبلية والدينية ، مما يؤدي إلى فوضى داخلية وإنتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بإنهيار دولة القانون إلى حركة اللاجئين"[3].

---

[1]– خولة محي الدين يوسف ، مرجع سابق ، ص 63 .

[2]– نعوم نشومسكي ، **الدولة الفاشلة** ، ترجمة الكعكي سامي ،(لبنان: دار الكتاب العربي ، 2007)، ص1.

[3]– أعمر عمورة ، التهديدات اللاتمائلية في منطقة الساحل الإفريقي، مقاربة جيو أمنية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)، 2011، ص17.

وقد جاءت هذه المقاربة لفهم ورصد النزاعات والأزمات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة ، وإعتبر "**كالفي هولستي**" أن الأزمات والصراعات ستأخذ أشكالا أخرى أو كما يسمى ب:" **حروب الشعوب**" ولها جملة من الخصائص منها:

- أن هذه الحروب لم تعد ما بين دولتين وعندما تأخذ هذا الشكل فإننا نكون بصدد الحديث عن الدول الصغرى.
- غياب حملات عسكرية نظامية بل جهات أخرى تقود هذه العمليات العسكرية.
- للشعوب قابلية للعنف والتطرف وهذا ما تعبر عنه الأرقام بازدياد الحروب الداخلية ذات أبعاد إثنية عرقية ودينية بعد نهاية الحرب الباردة [1].

نلاحظ أن مختلف التعريفات السابقة للدولة الفاشلة تتفق حول عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها وفشلها في القيام بوظائفها وديكتاتورية الأنظمة السياسية (غياب القوة الشرعية)في هذه الدول، والملاحظ أيضا غياب دور العامل الإقتصادي مع أنه مهم ورئيسي لتقدم الدول وصعودها [2].

وقد قسم "**هلمان و راتنر**" **helman and ratner** الدول الفاشلة إلى 3 أنواع:

1. دولة فاشلة تشهد عجزا أو إرباك في عمل الحكومة.
2. دولة فاشلة إنهيارها ليس وشيكا و لكن يمكن أن يحدث في غضون عدة سنوات
3. دولة فاشلة هي مستقلة حديثا و من الصعوبة تقييم مستقبلها[3].

---

[1]– زيدان زياني ، التدخل الدولي لحل النواعات داخل الدول العاجزة ، دراسة حالة دار فور ، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير ، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)، 2009، ص15.

[2]– عادل مجاهد الشربجي و آخرون، **أزمة الدولة في الوطن العربي**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة لعربية،2011)، ص93.

[3]– Gerald helman and steven ratner,"saving failed state" ,**forgein policy**,vol89, no04, (1993),p4

الفرع الثاني: خصائص الدول الفاشلة

يشير "**روتبرغ**" rotberg أن الدولة الفاشلة هي: دولة في حالة وسطية أو مرحلة إنتقال والشكل اللطيف لدول منهارة وهي تتأرجح بين الدول القوية والمنهارة وحسب "**روتبرغ**" توجد خصائص يمكن الإعتماد عليها لتحديد الدولة الفاشلة منها :

- إنتشار الإجرام والعنف السياسي.
- إنتشار التوترات والنزاعات خاصة العرقية والإثنية.
- لا فعالية البنى التحتية: العجز في المستوى الخدماتي ، عدم تكافؤ الفرص.
- ضعف السلطات التشريعية، التنفيذية و القضائية ، مما أدى إلى ظهور الدولة الضد كنتيجة لضعف السلطات .
- إستخدام الكره الإجباري ضد المواطنين[1].

وأيضا من الخصائص الأكثر بروزا للدولة الفاشلة ،أنها لا تحمي مواطنيها من العنف وأن صناع القرار ينظرون إلى هذه المشاكل كأولوية أدنى في سلم الأولويات من القوة والثروة ، وهناك سمة أخرى وهي أنها دولة :" خارجة على القانون" تنبذ قيادتها القانون الدولي والإتفاقيات الدولية [2].

الفرع الثالث: مؤشرات الدولة الفاشلة

منذ2005 بدأ صندوق السلام بالإشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، في إصدار تقارير سنوية حول الدولة الفاشلة، و قد تم وضع مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج متطورة و تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات و تحليلها ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشرا فرعيا إجتماعيا و إقتصاديا و سياسيا و

[1] –Jean jacques roche,**théorier des relations international** ,5eme édition (paris : montghrestion,2004), p109.

[2]– أعمر عمورة ، مرجع سابق ، ص 22.

عسكريا،و تتراوح قيمة كل منها بين 0 إلى 10 و كلما حازت الدولة علامات أعلى تصدرت قائمة تصنيف الدولة الفاشلة[1].

جدول رقم(01): مؤشرات الدولة الفاشلة

مؤشرات اجتماعية	مؤشرات اقتصادية	مؤشرات سياسية
– الحركة العشوائية للاجئين وما ينتج عنها من أمراض، نقص المياه والغذاء – الميراث العدواني عن عدم العدالة – الإستثناء السياسي والمؤسسي. – سيطرة الأغلبية على الأقلية. – إنخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الإحتياجات الأساسية .	– تذبذب معدلات التنمية الإقتصادية (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل مستويات الفقر) وما ينتج عنها من تزايد النزاعات الإثنية. – الإقتصاد غير المشروع – إنهيار البنى التحتية والمؤسسات الإقتصادية – تنمية إقتصادية محددة خاصة في المناطق المعزولة – إزدياد معدلات الفشل وإنتشار المعاملات العرقية.	– فقدان شرعية الدولة (فساد النخب الحاكمة ، غياب الشفافية والمحاسبة السياسية ، ضعف الثقة في المؤسسات إنتشار جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة) – التدهور الحاد في تقديم الخدمة العامة – الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار إنتهاكات حقوق الإنسان. – (الحكم العسكري ، قوانين الطوارئ، الإغفال السياسي) – تزايد الإنشقاقات داخل النخب بالدولة – تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسين خارجيين(التدخل العسكري في الدولة) – الإنقلابات العسكرية.

المصدر : شاكر ظريف،التنسيق الإقليمي و أثره على بنية الأمن و الإستقرار في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: تحديات ورهانات، أطروحة دكتوراه،(جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية)،2015، ص 68 .بتصرف.

[1] –" The fund for peace": http : ffp.statesindex.org. (23/11/2015)

وفي الأخير نستنتج أن أهم نقد موجه لهذه المقاربة هو التسرع في الحكم على هذه الدول بالفشل وذلك من أجل التدخل الخارجي فيها تحت عدة مسميات مثل التدخل بإسم حماية حقوق الإنسان .

المطلب الثالث: المقاربة الإثنو واقعية

هيمنت المدرسة الواقعية على نظرية العلاقات الدولية منذ فترة ما بين الحربين حيث تتميز بسهولة مفهوماتية تتماشى و الأفكار الفلسفية التي تتواصل مع "**هوبز**" و "**ثيوسيديدس**"[1].

تعتبر الدول هي الفاعل الرئيسي عند الواقعيين و هي وحدة التحليل لديها، فأدى ذلك إلى دعوة العديد من منظري الواقعية إلى التكيف مع المعايير الجديدة للظاهرة منذ نهاية الحرب الباردة أين تضاعفت الفواعل و تغيرت طبيعة التهديدات، فكل هذا يحتاج إلى تعديل نظري (**AJUSTEMENT THEORIQUE**) حيث طالب "**محمد أيوب**" بتغيير سلم الواقعية حيث إقترح بأن تتعدى الواقعية إطار الدولة لتدرس ما يحدث داخلها[2].

فالواقعيون الذين يدرسون النزاعات الإثنية يثبتون بأنهم يريدون تطوير و توسيع الإطار التحليلي لديهم و من هنا نشأ الإثنو واقعيون الذين إعتمدوا في تحليلهم لظاهرة النزاعات الإثنية على مداخل الدولة باعتبار الجماعة الإثنية هي وحدة التحليل، و إعتمدوا في تفسيرهم لأسباب النزاع الإثني على ظاهرة الخوف أو القلق و علاقته بحدوث الأزمات[3].

---

[1] – سيد أحمد قوجيلي،الحوارات المنظورية و إشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية،رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، 2011 ، ص 126.

[2]–CHRISTIAN GEISER , "LES APPROCHES THEORIQUES SUR LES CONFLITS ETHNIQUES ET LES REFUGIES",SUR : http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf. .(2016/02/05)

[3]– عادل زقاغ،إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث ،رسالة ماجستير،(جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2009، ص 85.

تؤكد الإثنوواقعية على أهمية الخوف في النزاعات الإثنية فهي تعتمد على متغير الخوف كأساس للتحليل،و حسب "**دافيد لاك**" هناك نوعين من الخوف، الخوف من التعرض للإستيعاب و هيمنة الآخر داخل المجتمع الواحد، و الخوف من القضاء على الحياة و البقاء و التهديد الذي يصاحبه بسبب التمييز العرقي أو الديني أو اللغوي، و هذا الخوف هو الأكثر تبريرا في حالة ما إذا جماعة إثنية قوبلت بالتمييز و إنتهاك الحقوق،و خاصة في حالة غياب الإنسجام بين الجماعات[1].

و يمكن أن تتفاقم هذه المخاوف لحالة الفوضى بمفهوم "**هوبز**"،و القوة بمفهوم "**ميكيافيلي**"،أي نفس المنطلقات الفلسفية و المعرفية التي ينطلق منها الواقعيون، فعندما تغيب الدولة أو ليس بمقدورها ضبط الأمن و فرض الشروط الأمنية، فحسب "**دافيد لاك**" الفوضى ليست نتيجة لعدم وجود الوسائل فقط، و بالتالي إنهيار الهياكل ،و لكن يمكن أن يكون سببها هو عدم رغبة الدولة في فرض النظام،و خاصة عندما يكون لفائدة جماعة عرقية منحازة لها،و بالتالي تولد التوترات الإثنية و منه الخوف فتتفاقم حالة الفوضى[2].

كما قام الإثنو واقعيون بتكييف مفهوم الفوضى الذي يعتبره ميزة للنظام الدولي لديهم، فالعلاقات الإثنية تؤدي إلى نزاعات غير خاضعة للسلطة الفعلية للدولة، فعندما تنهار الدولة تحل الفوضى الداخلية التي تشبه الفوضى في النظام الدولي لدى الواقعيون، فمعضلة الأمن تنطبق على الإثنيات كما هو الحال بالنسبة للدول، و من هنا تصبح المواجهة الإثنية نتيجة للمعضلة الأمنية أو كما يسميها "**باري بوزان**" بالمعضلة الأمنية الداخلية الإثنية، والذي يعتبر أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على الواقع الإثني[3]،حيث تقود مخاوف كل طرف إلى إستخدام كلاهما للقوة لتحسين وضعه النسبي، و يرى "**كوفمان**" أن المعضلة الأمنية الإثنية تشكل المعوق الرئيسي لعملية حل الأزمة على المدى الطويل، و بما أن النزاعات الإثنية

---

[1]– CHRISTIAN GEISER ,OP CIT.

[2]– عادل زقاغ، مرجع سابق، ص 88.

[3]– عبد الغفار محمد أحمد، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية**،(الجزائر:دار هومة، 2003،)، ص 21.

تعمق الإنشقاقات داخل الجماعات الإثنية، فهي تنمي من الشعور بالهوية، وبالتالي تقوى المعضلة الأمنية، و قد إقترح الإثنو واقعيون لحل هذه المعضلة فرض السلم بالقوة،عن طريق تواجد قوة دولية ضرورية لفصل المتنازعين،و ضمان إستمرارية إتفاق السلام، و يقول "**روبرت جيفس**"، أنه لا يمكن الخروج من المعضلة الأمنية نهائيا بإعتبارها بمثابة العامل الرئيسي للوجود و البقاء[1].

[1] –BARRY BOSUN ,"THE SECURITY DILEMMA AND ETHNIC CONFLIT",IN: http://web.mit.edu/ssp/people/posen/security-dilemma.pdf. (09/02/2016)

المبحث الثالث: التدخل الخارجي من منظور العلاقات الدولية

تمثل ظاهرة التدخل الخارجي إنعكاس لعلاقات القوة في النظام الدولي، وقد أصبحت بارزة ومميزة خاصة بعد فترة الحرب الباردة، وقد أتاحت عملية المسح لمختلف الأدبيات تقسيم ظاهرة التدخل وفق المنظور الواقعي–الليبرالي بالإضافة إلى التدخل الإنساني بوصفهم الأكثر دقة في دراسة ظاهرة التدخل.

المطلب الأول: ماهية التدخل الخارجي

إستخدم مفهوم التدخل بكثرة خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية لوصف التفاعلات الدولية، وعلى الرغم من قدم هذا المفهوم فإنه لا يوجد إتفاق بين دارسي العلاقات الدولية حول تحديد ماهيته، الأمر الذي يؤدي إلى الإستخدام الغامض له عند وصف هذه التفاعلات المختلفة تحت عدة أشكال.

الفرع الأول: تعريف التدخل لغة:

يعرف التدخل لغة بأنه: "تدخل بمعنى دخل قليلا والدخل ضد الخرج والدخل أيضا العيب والريبة، ويقال هذا الأمر دخل[1]، ولذا قال الله تعالى: " وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ"[2].

وأيضا هو من تدخل، وتدخل في الأمور بمعنى: أدخل نفسه فيها، وتداخل الشيء: دخل قليلا قليلا، وقد ورد مفهوم التدخل باللغة الإنجليزية **intervention** بمعنى: "يتدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة أو التهديد بالقوة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".

ونجد أن القاموس "**الموسوعة الفرنسية**" عرف التدخل بأنه: "سلوك يهدف إلى قلب الوضع القائم في دولة ما"، وغالبا ما يكون بدعم القوى المناهضة والإنفصالية، أو يكون

---

[1]– مسعد عبد الرحمان زيدان، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**، (مصر: دار الكتب القانونية، 2008)، ص155.

[2]– سورة النحل، الآية 94.

التدخل بالحفاظ على الوضع القائم على غرار ما جاء في قاموس **Oxford** حين عرفه: "بأنه سلوك تقوم به الدولة لمنع حدوث تغيير ما في دولة أخرى"، وعادة ما يكون بدعم الحكومة القائمة[1].

ويعني التدخل أيضا حسب "**إيشتاين**" التموضع بين شيئين ويستعمل بمعنيين "**سلبي**" ليشير إلى الإعتداء والتعرض لشؤون الغير وبمعنى "**ايجابي**" كالتوسط في الخصومات.[2]

الفرع الثاني: تعريف التدخل الخارجي إصطلاحا:

يركز باحثي العلاقات الدولية في تعريفهم على العامل السياسي الديناميكي للتدخل، حيث يرى **هانس مورجانتو** بأنه: "منذ عهد اليونان القديم إلى يومنا الحالي تجد بعض الدول منفعة في التدخل في شؤون دول أخرى غصبا عنها لتحقيق مصالحها الخاصة"، ويتفق معه "**جونسون لينا**" في ذلك حيث يرى بأن التدخل الخارجي هو سلوك إكراهي تقوم به دولة إتجاه دولة أخرى لتفرض عليها إتباع سياسة غير التي كانت تتبعها"[3].

وفي تعريف آخر للتدخل الخارجي نجد أنه: "العمل أو السلوك الصادر عن دولة تبحث عن تسلل داخل النطاق والمقصود على دولة أخرى بهدف مساعدتها على تنظيم شؤونها الخاصة بها، أو الحلول محلها وتنظيمها بدلا منها، أو تنظيمها بشكل معين حسب رغبة الدولة الأولى"[4].

---

[1]– عبد الفتاح عبد الرزاق محمد، **النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام**، (الأردن: دار الدجلة، د.س.ن)، ص19.

[2]– مسعد عبد الرحمان زيدان، مرجع سابق، ص17.

[3]– عبد الفتاح عبد الرزاق محمد، مرجع سابق، ص22.

[4]– نبيل مصطفى، **آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان: دراسة نظرية وتطبيقية على ضوء المعاهدات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، ص 519.

ويرى الدكتور "**عبد العزيز محمد سرحان**" أن: "التدخل في العلاقات الدولية يقصد به حالة الدولة التي تسعى للتدخل في نطاق الاختصاص المطلق لدولة أخرى لمساعدتها في حل شؤونها الذاتية أو القيام بذلك بدلا عنها أو لإجبارها على إتخاذ حل معين يتم فرضه عليها.

كما يصفه الدكتور "**محمد عبد الوهاب الساكت**" بأنه: "إقحام دولة لنفسها إقحاما إستبداديا بحق أو بدون حق في الشؤون الخارجية أو الداخلية لدولة أخرى، وبغرض تغيير الأوضاع القائمة فيها أو المحافظة عليها أو إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه مستعملة في ذلك نفوذها أو سلطتها وما لديها من وسائل ضغط، وهو بهذا يمس الإستقلال الخارجي والسيادة الإقليمية والشخصية للدولة المعنية[1].

أما الأستاذ **charles Rousseau** فيرى أن التدخل الدولي هو: "عبارة عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه تتدخل هذه الدولة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بغرض تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، وأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذا الحال كسلطة وتحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف الأشكال كالضغط السياسي والاقتصادي والعسكري[2].

ومن خلال التطرق إلى التعاريف السابقة نجد أنها تفتقر على صياغة متفق عليها، غير أنها تتفق فيما يلي:

- عمومية المفهوم وعدم تقييده بأسلوب معين، حيث أن أي تصرف تقوم به دولة ما بهدف فرض إرادتها على دولة أخرى يشكل تدخلا.
- عدم التعرض إلى نطاق الشؤون المتدخل فيها سواء التعرض على مستوى الشؤون الداخلية أو الخارجية.

[1]– إدريس بوكرا، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص 22.
[2]– نبيل مصطفى، مرجع سابق، ص 523.

- عدم ربط مفهوم التدخل بأسبابه أو مشروعيته.

الفرع الثالث: العناصر الأساسية للتدخل الخارجي

من خلال التعريفات السابقة نتطرق إلى العناصر الأساسية للتدخل الخارجي والتي يمكن تركيزها في النقاط التالية:

أ- الطرف الفاعل في التدخل وعادة ما يكون دولة أو منظمة دولية، فلا يتصور التدخل إلا ممن تتوافر لديه الشخصية القانونية الدولية، سواء دولة أو منظمة دولية.

ب- الطرف الآخر المستهدف من التدخل دائما وأبدا ما يكون دولة، فلا يتصور التدخل إلا عندما يحدث هذا السلوك في مواجهة الدولة.

ج- **محل التدخل:** مظاهر السيادة والإستقلال التي تتمتع بها الدولة، وتميزها ككيان يتمتع بالشخصية القانونية الدولية بالإضافة إلى المصالح المتوقعة من طرف الفاعل في الدول المتدخل فيها.

د- **السلوك:** الصادر من الطرف المتدخل لابد أن يكون من شأنه المساس بسيادة الدولة أو حقها في الإستقلال، ويعني ذلك أن يصوب سلوك التدخل نحو الشؤون الداخلية أو الخارجية للدولة.

هـ- تغير صور التدخل حسب قصد الطرف الفاعل في التدخل.

و- عدم وجود سند من القانون يبرر فعل التدخل[1].

وتمثل النقاط السابقة الذكر العناصر الأساسية التي توضح هذا السلوك (التدخل الخارجي) الذي أصبح يمثل السمة المميزة والظاهرة الواضحة في العلاقات الدولية في العصر الحديث

[1]- إدريس بوكرا، مرجع سابق، ص 222.

المطلب الثاني: التدخل الخارجي من المنظور الواقعي

على الرغم من أن النظرية الواقعية يتم التعبير عنها من خلال عدة إتجاهات إلا أنها ظلت موحدة من حيث جوهريا وبديهياتها التي تنص على مركزية المشاغل الأمنية، مركزية الدول، ومركزية السعي وراء القوة، وقبل معرفة موقف الواقعيين من التدخل الخارجي يجدر بنا أن نقف عند أهم أفكارهم في ما يتعلق بالواقع الدولي.

الفرع الأول: النظرية الواقعية

تبلورت إفتراضات الواقعية الكلاسيكية كأول محاولة تنظيرية في العلاقات الدولية تأسيسا عن إسهامات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال: **ثيوسيديدس** thucydides (400-471ق.م) في مؤلفه الحرب البولوبونيزية (the poloponnesation war) **ونيكولا ميكيافيللي** (nicola machiaveilli) (1469-1527م) في كتابه الأمير (The prince) **وتوماس هوبز** 1588-1679م فيliviathan [1]،وتنطلق النظرية الواقعية من مجموعة المفاهيم المركزية التالية:

الفوضى: لا ينطوي معناها على وجود بلبلة، بل على غياب السلطة السياسية.

النظام الفوضوي: "المبدأ التنظيمي" للسياسة الدولية التي يحدد نيتها.

ميزان القوى: يشير إلي وجود حالة التوازن بين الدول ويعتبرها الواقيعيون التاريخيون نتاج المساعي (الدبلوماسية) في حين يعتبره الواقيعيون البنيويون يميل للتوازن الطبيعي[2].

الهيمنة: النفوذ الذي تستطيع دولة عظمى أن تمارسه على باقي الدول في نظام ما، ويتراوح مدى هذا النفوذ بين الزعامة والسيطرة.

---

[1]- عمار حجار، "السياسة الأمنية الاوروبية تجاه جنوبها المتوسط"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2004، ص 5.

[2]- يوسف ناصف حقي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 24.

النظام الدولي: مجموعة من الأجزاء المترابطة يتصل أحدها بالآخرة لتشكل كلا متكاملا ولهذه الأنظمة مبادئ كمبدأ التسلسل الهرمي في السياسة الداخلية والفوضى في السياسة الخارجية.

القوة: القدرة على التحكم في النتائج مثل ذلك قدرة الدولة "أ" على جعل الدولة "ب" تتصرف بطريقة تحقق أقصى قدر من المصالح للدولة "أ".

السيادة للدولة: السلطة العليا داخليا، والإستقلالية دوليا.

الدولاتية: الإيديولوجية التي تدعوا إلى تنظيم البشرية في نطاق مجتمعات معينة وتحمي الدولة في مجتمعها ومعتقداتها.

البقاء: رأس الأولويات بالنسبة لزعماء الدول، وقد أكد أهميته الواقعيون التاريخيون[1].

ما يمكن قوله أن الفكر الواقعي تبلور خلال فترة الحرب الباردة على أيدي الواقعيين الكلاسيكيين مثل "**هانس مورغنثو**" الذين يركزون على الطابع التنازعي للعلاقات بين الدول، وما الشؤون الدولية في نظرهم إلا صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد.

[1]– جون بابليس وستيف سميث، **عولمة السياسة االعالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2000)، ص 258.

الفرع الثاني: النظرة الواقعية للتدخل الخارجي

تحلل الواقعية ظاهرة التدخل الخارجي إنطلاقا من نظرتها إلى العالم والقائمة على ما هو كائن وليس ما يجب أن يكون، كما تولي الواقعية أهمية قصوى لبنائها الأنطولوجي أي المفاهيمي وذلك من خلال التركيز على (طبيعة الفواعل/دوافعهم) وإعتبار مسلماتها المركزية، كمنطلقات مفتاحية لفك التفاعلات الدولية المعقدة، كما تعتبر الواقعية أن الفواعل المنوطة بالعمل التدخلي كالآتي:

الدولاتية (statism): ونعني بها أن الفواعل المؤثرة على المسرح الدولي هي الدول ذات السيادة المتحكمة في إقليمها هذا على المستوى الداخلي وكذا المهيمنة على التفاعلات الدولية داخل النظام الدولي وبذلك تبقى الفواعل الأخرى غير مهمة أو تعد فواعل معروضة للزوال[1].

العقلانية (rationalism): تشير الواقعية إلى أن الدول فضلا عن كونها فاعل على المستوى الدولي فهي تمتاز بالوحدة والإنسجام وذلك يدل على أن صناعة القرار ليست بيد هيئات متصارعة، فالدول عقلانية لأنها تمتلك قدرا كافيا من المعلومات وتستطيع أن تقدم التفسير الصحيح لهذه المعلومات.

وترى الواقعية في بنائها النظري وتحليلها للقرارات والسلوك الداخلي أن التدخل قد يكون عقلاني أو عكس ذلك، أي الإمتناع كذلك وذلك كونه نابع عن دراسة للمعطيات المتوفرة على المستوى الدولي، ومدى إمكانية متخذ القرار إدراك هذه المعطيات[2]، كما هو موضح في الشكل:

[1]– مريم دماغ، إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من كردستان العراق1991 والصومال1992، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2010، ص 47.

[2]– علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2013، ص 47.

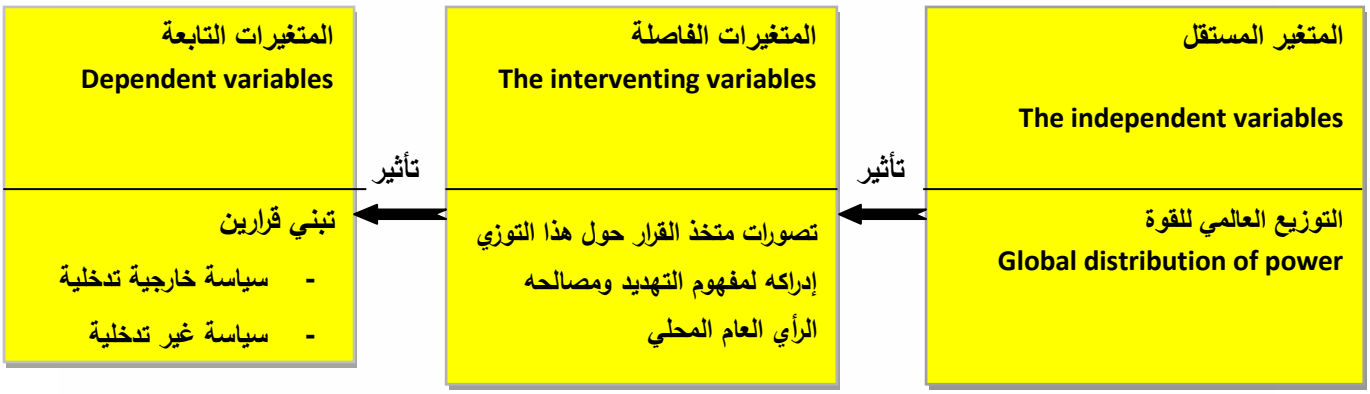

المصدر: مريم دماغ، مرجع سابق،ص50.

يوضح الجدول تأثير القوة والمصلحة على تصور متخذ القرار وصانع القرار في السياسة الخارجية من خلال إدراكه للوضع الدولي وذلك ليتبنى قرارات تخدم مصلحة بلاده سواء بسياسة تدخلية أو غير تدخلية.

الفرع الثالث: دوافع التدخل الخارجي حسب الواقعيين

تعد دوافع التدخل بمثابة عامل الإرتكاز في تخطيط السياسة الخارجية للدول بما فيها جل المراحل التي يمر العمل التدخلي، وقد تنوعت هذه الدوافع إلى:

أ- الدوافع الأمنية والإستراتيجية:

في هذا الصدد يقول "**هانس مورغانثو**" "**Hans J.Morgenthav**" بأن رجل السياسة يعمل بدافع من المصلحة الوطنية والتي تتراوح في حدها الأدنى ضمان الأمن والإستقرار وفي أعلى صروحها التأثير على الوحدات السياسية الأخرى...، حيث تشكل المصلحة الوطنية في أعلى صروحها الحفاظ على توزيع القوى وتعزيز مكانتها النسبية وزيادة تأثيرها على المستوى الدولي من خلال البحث عن القوة والسيطرة وبذلك يصبح التدخل الدولي كآلية

أو وسيلة لتشكيل النظام الدولي وكذا للتحكم في نمط التفاعلات داخله، وهذا ما يبرز متغير القوة كمفهوم تفسيري لسلوكات الدول عند الواقعيين[1].

كما يرى المنظور الواقعي أن الدولة تسعى وراء تدخلاتها إلى الحفاظ على وحدتها الترابية وعلى أمنها كما تسعى من وراء العملية التدخلية إلى زيادة نفوذها وإضعاف الطرف الآخر[2].

وبذلك فالتدخل الخارجي نابع من دوافع مصلحية بحتة وفي هذا الإطار يبرز التدخل كأحسن وسيلة لتعظيم المكاسب وهذا ما ينفي عنه الدوافع الإنسانية، فالواقعية تؤكد أنه لا يمكن أن تجازف الدولة يتحمل تكاليف مادية بشرية وكذا إستيعاب مخاطر الدخول في نزاع مسلح قد يطول من أجل الأغراض الإنسانية فقط[3].

ب- الدوافع الإقتصادية:

رغم إتفاق أنصار هذا المنظور حول مدى عقلانية الأطراف المنوطة بالعمل التدخلي إلا أنهم إختلفوا حول دوافع هذه الفواعل، فأصحاب الإتجاه الكلاسيكي (الواقعية الكلاسيكية) يربطون أسباب التدخل بمكاسب سياسة وإستيراتيجية أمنية كتحقيق المصلحة وحفظ الدولة لمكانتها وقوتها النسبية مقارنة مع باقي الدول، بينما يذهب أنصار الواقعية الجديدة Neo-realism إلى أن قرار التدخل في دولة أخرى نابع عن معطيات سياسية وإقتصادية حيث يركز K.waltz على دور الأبعاد الإقتصادية حيث صرح أن القوة الإقتصادية بعد الحرب الباردة سوف تعادل القوة العسكرية وتساويها ولن تكون محصلة لها مؤكدا على أن الصراع الدولي للهيمنة الإقتصادية هو السبب وراء تحديد التفاعلات الدولية وديناميكية تلك العلاقات بشكل كبير[4].

---

[1]- نفس المرجع ، ص 49.

[2]- علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 49.

[3]- جون بابلس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 33.

[4]- يوسف ناصيف حقي، مرجع سابق، ص 63.

ومنه نستنتج أن التدخل الخارجي حسب المنظور الواقعي يضمن توزيع القوى داخل النظام الدولي وهو نابع من إنسجام الدوافع الإقتصادية والسياسية الأمنية، كما أنه يضمن مكاسب الدولة وهو وسيلة لتشكيل نظام دولي ذو طابع إستيراتيجي.

المطلب الثالث: التدخل الخارجي وفق المنظور الليبرالي

على خلاف ما يراه الواقعيون، يؤكد أنصار الليبرالية على أن الدول ليست هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، إذ يوجد بجانب الدول مجموعة من الفاعلين الدوليين المؤثرين في النظام الدولي ومنهم الناشطون في مجال حقوق الإنسان، وتعتبر الليبرالية من أهم النظريات التي تهتم بعنصر القيم والأخلاق ومن أهم المرتكزات التي بنى الليبراليون منها أفكارهم هي تطبيق الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

الفرع الأول: المفاهيم الأساسية للنظرية الليبرالية

من أهم المفاهيم الأساسية لليبرالية ما يلي:

أ-الأمن الجماعي:

يتمثل مفهوم الأمن الجماعي وفقا لـ "**قولد شتين**" في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر"

بمعنى أن الدول الأعضاء في منظمة الأمن الجماعي ستتعاضد مع بعضها وتنسق الجهود فيما بينها استجابة لأي خطر قد تمثله أي دولة في النسق الدولي[1].

وتنجذب الدول إلى فكرة الأمن الجماعي على إعتبار أنها تعد الدول جميعها بالأمن قويها وضعيفها فمن حيث المبدأ، ، كما تركز فكرة الأمن الجماعي على مشكلة واضحة

[1]- تاكايوكي ياماورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقانت الدولية، ترجمة: عادل زقاع، متحصل عليه من:
http://iraq.great-forum.com/montada-f5/topic.htm-(29-02-2016)

ظاهريا هي الإعتداء بالصورة النمطية المعروفة له كالإعتداء العسكري على سلامة أراضي الدول الأعضاء أو على استقلالها السياسي[1].

ب- السلام الديمقراطي:

لقد إكتسبت فكرة السلام الديمقراطي المرتكزة على أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب بعضها البعض، وأن الديمقراطيات أكثر ميلا للسلام ومصدر أساسي له زحما أكاديميا وسياسيا إزاء الأمن الدولي في الفترة التي تلت الحرب الباردة، فقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات كل من "**ميكائيل دويل**" "**michael doyle**" و "**بروس راسيت**" " **bruce russet**" من خلال تأكيدهما على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني، فمن شأن التمثيل الديمقراطي والإلتزام بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية أن يجعل الدول ميالة للسلام ومنطق التوفيق بدلا من الحرب ومنطق القوة[2].

الفرع الثاني: دوافع التدخل الخارجي حسب الليبراليين

يستند أنصار الإتجاه الليبرالي إلى العديد من الدوافع في شرح وتبرير السلوك الداخلي للدولة والتي من بينها:

أ- الدافع الأمني والعرقي:

تركز الليبرالية على الحفاظ على الأمن والإستقرار كدافع من دوافع التدخل وترتبط بمدى إعتناق الدول القيم الديمقراطية ولتحقيق هذه الأغراض قد يكون التدخل أفضل وسيلة لنشر الأفكار الليبرالية، وقد وردت هذه الأفكار في إسهامات أطروحة **السلام الديمقراطي** والتي يؤمن أنصارها أن نشر النظم الليبرالية المتشابهة يؤدي إلى عدم التورط في حروب.

---

[1]- paul R-viott,mark V, kauppi,**international relaions theory**:**Realism**,**pluralism**,**globalism and beyond**, 3rd ed, (London : allyn baçon, 1999) , p218.

[2]- petre sutch, juanita elias, **international relation : the basics**, (new york : routledge, 2007), p71.

وفي هذا الإطار تقسم "**نيتا كرأوفورد**" "**Neta Crowford**" العالم إلى:

- عالم ديمقراطي ليبرالي يحتمل أن يكون هناك عمل وتواصل من أجل الوصول إلى تفاهم متبادل حول إتفاقية تخص التدخل.
- عالم غير ديمقراطي لا يحتمل وجود عمل أو نشاط، ولهذا السبب يبدو قيام حرب معينة ما بين الدول متقاربة سياسيا شبه مستحيل.

لذلك تشجع أطروحة السلام الديمقراطي التدخلات الخارجية للدفاع عن المبادئ والقيم الديمقراطية التي أسستها الليبرالية المثالية فهي أضمن وسيلة لتحقيق الأمن والإستقرار الدوليين[1].

كما يعتبر المنظور الليبرالي أن العرقية لها علاقة كبيرة بالدوافع التي تساهم في عملية التدخل فالدول أصبحت تتخذ من العرقيات كذريعة لها للتدخل وذلك بإسم الدفاع عن الإنتماء العرقي[2].

ب – الدوافع الإنسانية:

عملت النظرية الليبرالية على نشر تعاليم حقوق الإنسان منذ **مؤتمر فيينا*1815 وجنيف 1926*** والتي كانت تأخذ بعين الإعتبار القضايا الإنسانية، إذ كانت في البداية مع

---

[1]– مريم دماغ، مرجع سابق، ص66.

[2]– صمويل هنتغنون، **صدام الحضارات: إعادة صناعة النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، ط[2]، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستيراتيجية، 1999)، ص 396.

* مؤتمر فيينا 1815 هو ملتقى دولي عقد بين أول سبتمبر 1814 وجوان 1815 عند نهاية الحروب النابليونية حيث أدى إلى إعادة رسم خريطة أوروبا والبحث عن كيفية إعادة السلام للقارة، أنظر:

Ketaobtageblog.blogspot.com/2015/03/1815-26 html. (16/03/2016)

* معاهدة جنيف 1926 وهي معاهدة الحظر الدولي للإسترقاق والتي يعود تاريخه إلى مؤتمر فيينا 1815، حيث وضعت معاهدة جنيف 1926 إطار كاملا لتحريم الرق وحماية حقوق الإنسان، أنظر:

http://voser.wordpress.com/2013/12/21. (16/03/2016)

المحاولات المتجددة لإلغاء تجارة الرقيق ثم تطورت إلى معايير دولية تبين الخروقات الإنسانية.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين إزدادت رغبة الليبرالية في إسناد الأغراض الإنسانية إلى التدخلات الدولية والمعروفة الآن بالتدخل لأغراض إنسانية حيث يكون الدافع الرئيسي هو حماية حقوق الإنسان من الإنتهاكات التي قد يمارسها نظام سياسي ضد رعاياه، وترى الليبرالية بأن السيادة لم تعد بإمكانها حماية الدول التي تمارس إنتهاكات لمبادئ حقوق الإنسان، ومن هنا نشأ واجب التدخل الإنساني[1].

وفي الأخير نستنتج أن العمل التدخلي حسب المنظور اللبيبرالي يكون نتاج عوامل منها:

- إحتمال وجود إنتهاكات ضد الإنسانية كالإبادة الجماعية والتطهير العرقي.
- نشر القيم الليبرالية الديمقراطية وفق أطروحة السلام الديمقراطي والتي تنص على أن الديمقراطيات لا تتحارب.

المطلب الرابع: مدخل التدخل الإنساني

يمثل التدخل الإنساني ذريعة طالما إستخدمتها الدول الكبرى للتدخل في شؤون الدول الأخرى بوسائل مختلفة بما فيها العسكرية، وقد تطور مبدأ التدخل خلال القرن التاسع عشرة، حيث إستخدمته الدول الأوروبية عدة مرات للتدخل في شؤون الدولة العثمانية في تلك الفترة، تحت ذريعة حماية الأقليات المسيحية التي كانت تعيش في ظلها.

ويعرف التدخل الإنساني في **معجم القانون الدولي** بأنه :"كل ضغط تمارسه حكومة دولة على حكومة دولة أخرى من أجل تصرف الدولة الأخيرة مطابقا للقوانين الإنسانية،

[1]– علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص46.

فالتدخل الإنساني يتضمن التدخل من جانب دولة أو مجموعة من الدول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بهدف أن يفرض على هذه الدولة إحترام الحقوق الأساسية للفرد[1].

ويعرفه الفقيه "**جورج سيل**" بأنه : "ضغط حكومة أجنبية أو أكثر على حكومة أخرى من أجل دفعها إلى تغيير ممارستها التعسفية في مواجهة مواطنيها".

ويرى الدكتور **الغنيمي** أن التدخل الإنساني هو: "تعرض دولة لشؤون دولة أخرى وبطريقة إستبدادية و ذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها، ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق ولكنه في كافة الحالات يمس الإستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية".

بينما يذهب "**كوليار**" " **coolliard** " في تعريفه للتدخل الإنساني إلى القول بأنه :"تدخل دولة من اجل دولة اخرى ولفائدتها"[2].

وإقترح حق التدخل الإنساني منذ 1988 كالوجه الفعال للواجب الإنساني الذي يعبر عنه تجاه الإنتهاكات المكثفة لحقوق الأقليات داخل الدول[3].

وقد برز هذا الشكل الجديد من التدخل و الذي يتم بذريعة حماية حقوق الإنسان بعد الحرب الباردة، وإرتبطت التدخلات الإنسانية بما شهده النظام الدولي من تغييرات أيديولوجية، وإذا كان التدخل الإنساني يسوغ إستخدام القوة قانونيا و سياسيا وأخلاقيا لمنع الإنتهاكات الصارخة التي تهدد الأمن والإستقرار الدولي لمنع حدوث الضرر الأكبر، مع ذلك لا يحق لأي دولة التدخل منفردة لمعالجة إنتهاكات حقوق الإنسان في دولة أخرى، وإنما يجب أن يكون التدخل طبقا لميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية و نظام الأمن الجماعي،

---

[1]– عمر سعد الله، **معجم القانون الدولي المعاصر**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005)، ص 190.

[2]– إدريس بكرا، مرجع سابق، ص 214.

[3]– عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 112.

حيث لا يكون التدخل الإنساني غطاء لغايات سياسية وإقتصادية تستخدم ضد الدول الضعيفة بصورة إنتقائية عند غياب مسوغات أخرى لإستخدام القوة[1].

إن تتبع التسلسل التاريخي لحالات التدخل الإنساني يكشف بوضوح أن التدخل يعد دليلا على قوة الدولة التي تهدف إلى توفير مسوغ أخلاقي عند عدم وجود مسوغ قانوني يمكن بموجبه إستخدام القوة في العلاقات الدولية، لذلك كان التدخل الإنساني الذي يتم بحجة حماية الأقليات الدينية و العرقية أو حماية حماية حقوق الإنسان من إضطهاد السلطة الوطنية، ظاهريا يخفي الدوافع السياسية و التوسعية للدولة المتدخلة ولذلك جاءت ممارسة التدخل الإنساني متوافقة و إرادة الدولة الحامية[2].

وهذا ما جعل الدكتور "**عمر سعد الله**" يميل إلى بعض الضوابط التي يراها ضرورية للجوء إلى التدخل الإنساني و التي لخصها في الآتي:

1. الإعتراف بالتدخل الإنساني كجزء لإنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والشعوب.

2. الشعوب المهددة من أنشطة إبادة منظمة، الحق في الإلتجاء إلى هيئة دولية أو إقليمية لطلب التدخل الإنساني.

3. أن يكون الإلتجاء إلى التدخل الإنساني بعد إستنفاذ كل الوسائل السلمية.

4. يسبق التدخل المنظم، تقدير إنذار للدول التي لها أنشطة إبادة.

5. ينبغي أن يكون هدف التدخل إعادة الإستقرار السياسي و ليس إملاء سياسة تهدف إلى خدمة مصالح سياسية أو إقتصادية.

6. إن الهدف الأساسي هو بمثابة حد أدنى للعدالة و الحق في الحياة الآمنة[3].

---

[1]– محمد يعقوب عبد الرحمان،**التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**،(أبو ظبي: مركز إمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2003)، ص 23.

[2]– إدريس بكرا، مرجع سابق ،ص 216.

[3]– عمر سعد الله، **دراسات في القانون الدولي المعاصر**، ط[2],(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005)، ص 173.

إن خرق حقوق الإنسان والتعسف في مواجهته كانت في السابق تندرج ضمن الإختصاصات الداخلية للدول، غير أنه مع مرور الوقت و تنامي الإهتمامات الدولية بحقوق الإنسان أصبح للفرد أهمية كبيرة في القانون الدولي وهكذا ظهرت مفاهيم وإصطلاحات تتعلق ب "واجب التدخل والتدخل الإنساني وكذلك التدخل لحماية شعب من الإبادة الجماعية والصراعات العرقية الدامية".

وقد إرتبط مفهوم التدخل الإنساني منذ البداية بمفهوم تدخل الدولة لحماية رعاياها في الخارج إستنادا إلى حق الدفاع عن النفس، وقد ضم هذا المصطلح تدخلا جديدا هو التدخل لحماية الأقليات المضطهدة مما جعل بعض الباحثين يرون أن التدخل الإنساني هو تدخل ذو دافع مشروع و قانوني وهو واجب على الدول لحماية حقوق الإنسان من الدول التي تنتهك حقوق الأفراد[1].

[1]– عمر سعد الله، **دراسات في القانون الدولي المعاصر**، مرجع سابق، ص 190.

خلاصة الفصل

- تمثل الأزمة نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما، كما تتميز بتحسن ملحوظ أو بتأخر حاد، إضافة إلى أنها موقف تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة تعارض قائم بينها في المصالح و الأهداف
- تنظر مقاربة الأمن الإنساني للفرد كونه وحدة التحليل و المرجع الأساسي للتحليل إضافة إلى تجاوز هذه المقاربة المفهوم التقليدي للأمن المتمثل في الجانب العسكري ليشمل أبعاد أخرى منها الإقتصادي السياسي الغذائي الصحي الشخصي.....
- تعبر الدولة الفاشلة عن وضع الدول التي تعد غير قادرة على حماية مواطنيها إضافة إلى تردي الأوضاع (الإقتصادية -الاجتماعية و السياسية) فيها حسب مجموعة من المؤشرات .
- إنطلقت الإثنو واقعية من كون الجماعات الإثنية هي وحدة التحليل الأساسية لما أصبح لها من دور في النزاعات خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة، وقد شكلت ما يعرف بالمعضلة الأمنية الإثنية
- ينقسم العمل التدخلي حسب نظريات العلاقات الدولية إلى تدخل مصلحي مع إنسجام الدافع (السياسي- الأمني و الإقتصادي) وهذا وفق النظرية الواقعية، أما النظرية الليبيرالية فتنظر إلى التدخل حسب المسوغ الأخلاقي (الإنتهاكات ضد الإنسانية) إضافة إلى نشر الديمقراطية وفق أطروحة السلام الديمقراطي
- يمثل التدخل الإنساني مسوغا للتدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان خاصة منها حقوق الأقليات بسبب تصاعد وتيرة وحدة النزاعات الإثنية في النسق الدولي.

الفصل الثاني

واقع الأزمة السورية في ظل التدخل الروسي

تتميز الجمهورية العربية السورية بمكانة جيوبوليتيكية مهمة، فموقعها الإستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم الثلاث (آسيا، أوروبا وإفريقيا) له أهمية كبرى، كما تعتبر سوريا مفتاح لمنطقة الشرق الأوسط وهذا ما يكسبها موقعا مهما في الأجندة السياسية للمنطقة علما أن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط تعني السيطرة على العالم ، غير أن هذه الأخيرة (سوريا) تشهد حالة من الإحتجاجات والتي تطورت إلى أزمة داخلية، إقليمية ودولية وذلك يعود إلى القمع و إنتهاج الخيار الأمني من طرف النظام إضافة إلى التعقيدات المتواجدة بين الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة، وأيضا التعقيدات الموجودة بين الأطراف الإقليمية و التي أصبحت تشكل تحالفات (مؤيد–معارض) للنظام والتي تحول دون حل الأزمة عن طريق التفاوض وبشكل سلمي ، إضافة إلى التدخل الروسي في الأزمة والذي شكل ركيزة دعم أساسية للنظام السوري وذلك وفق مصالحه في المنطقة، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: المكانة الإقليمية لسوريا في المنطقة

المبحث الثاني: طبيعة الأزمة السورية

المبحث الثالث: التدخل الروسي في الأزمة السورية

المبحث الأول: المكانة الإقليمية لسوريا في المنطقة

تعتبر سوريا واحدة من البلدان التي تتميز بالثراء والتنوع التاريخي و الحضاري، حيث تقع في بيئة حضارية تشكل القلب مما يعرف بالعالم القديم، وتعتبر جزءا من العالم الذي إكتشفت فيه الكتابة لأول مرة كما أنها تحتل مكانا مهما على إمتداد التجارة التي كانت تتعمق إلى الصين وتنتهي عند مشارف البحر الأبيض المتوسط، وهذا جعلها تمثل ملتقى حضاري وتجاري محوري في المنطقة.

المطلب الأول: المكانة الجغرافية لسوريا

تظهر الأهمية الإستراتيجية لسوريا أكثر في الإعتماد على الخارطة الطبيعية للمنطقة حتى قبل رسم الحدود المعاصرة، فمنذ فجر التاريخ كان هناك إسم "**سوريا الطبيعية**" وهذا الإسم يضم بلاد الشام/سوريا الحالية، إضافة إلى (لبنان، فلسطين و الاردن) وقد أكد أكثر الجغرافيين أن إسم سوريا الكبرى متطابق مع مصطلح بلاد الشام، وبناء على ما أكد الجغرافيون فإن سوريا الكبرى تمتد من جبال طوروس شمالا حتى خليج العقبة وصحراء سيناء جنوبا، ومن البحر الأبيض المتوسط غربا حتى العراق شرقا، و هذا الإمتداد يقع بين خط عرض(29.5) درجة إلى(38.5) درجة شمالا، ومن خط طول (36) درجة إلى (42)درجة شرقا[1]، لكن هذه الحدود تقلصت مع مرور الوقت بفعل المتغيرات الدولية التي نتجت بعد الحربين العالميتين و ما لحقهما من إتفاقيات دولية.

يمثل الحيز الجغرافي الذي يحدد علاقات المكان/الدولة بغيره من الأمكنة، أكثر العناصر تأثيرا في شخصية الدولة و علاقاتها السياسية و الإقتصادية مع الدول المجاورة وبقية العالم[2]، وعادة ما نميز بين نوعين من المواقع هما:

[1]– سهيلة الريماوي، **الحكم الحزبي في سوريا**، (عمان: دار المجدلاوي، 1998)، ص 139.

[2]– كمال موريس شربل، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، (بيروت: دار الجبل، 1998)، ص 296.

1. الموقع الفلكي:

تشغل سوريا من ناحية الموقع الفلكي الزاوية الشمالية الغربية من الوطن العربي بين درجتي عرض 19_32 و20_37 شمال خط الإستواء وخطي طول 37_35 و23_42 شرق غرينتش ، وتطل على البحر المتوسط من الجهة الشرقية ممثلة البوابة الرئيسية لآسيا الغربية[1].

2. الموقع الجغرافي :

حيث تقع سوريا في قلب العالم القديم وتحتل موقعا متوسطا بين قارات العالم القديم وهي بذلك تشكل جسرا وممرا لطرق المواصلات التي تصل قارات العالم القديم ببعضها، فهي تتمركز في الجزء الغربي لقارة آسيا شرق البحر المتوسط، يحدها لبنان وفلسطين والبحر المتوسط غربا والأردن جنوبا وتركيا شمالا والعراق شرقا[2].

تتجسد المساحة الإجمالية لدولة سوريا في 185180/كم^2 ومساحة الأرض 184050كم^2 ' تشغل سوريا القسم الشمالي من بلاد الشام ما عدا لواء اسكندرون ومساحته 5000 كم^2

أما طول حدودها فتبلغ 2413كم وقد بلغ عدد سكانها 16728000 نسمة، وتقدر الكثافة السكانية 90 نسمة /كم.

وفي الحديث عن تضاريس دولة سوريا فهي تقع على الساحل الشرقي للبحر المتوسط وتؤلف من الجناح الغربي للهلال الخصيب ، أي في المنطقة المدارية ، على درجات عرض تماثل الشمال وجنوب إسبانيا وتنحدر أراضيها من الغرب نحو الشرق ومن الشمال نحو الجنوب[3]، ومن الممكن تقسيم سورية إلى أربع مناطق رئيسية وهي :

---

[1]– خير صفوح، **سوريا: دراسة في الجغرافية السياسية** ، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة ، 2003)، ص 169.

[2]– نبيل موسى الجبالي، **جغرافية الوطن العربي**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2012)، ص 162.

[3]– إسماعيل أحمد ياغي ، **تاريخ العالم المعاصر**، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع ، 2000)، ص 109.

أ- منطقة السهل الساحلي: وهو سهل ضيق عرضه عدة كيلومترات في الجنوب ، ويبدأ يضيق أكثر في الشمال إلى أن يعدم تماما عندما تتقدم الجبال من الساحل كما في بانياس.

ب- منطقة الجبال الغربية: وتشمل الجبال الساحلية والسلسلة الموازية إلى الشرق ، أهم الجبال في هذه المنطقة جبل الأكراد ، جبل لبنان الشرقي ، جبل الشيخ.

ج- منطقة السهول : المقصود بها المناطق الواقعة شرقي منطقة الجبال الغربي ، وأهمها سهل حوران في الجنوب والسهول الممتدة من حمص حتى الحدود التركية ونهر الفرات، وسهل جزيرة العليا الذي يحده نهر الخابور غربا.

د- منطقة البادية: وتبلغ مساحتها ثلاث أرباع البلاد ، وفيها يقع وادي الفرات الأوسط والخابور الأدنى وهما يشكلان واحتين على شكل يماثل وادي النيل جنوبي القاهرة ، وتنهض في البادية بعض السلاسل الجبلية أهمها السلسلة التذمرية وجبال القلمون وجبال البشري وجبل عبد العزيز[1].

كما أن موقعها هذا جعلها ميدان للتجارة والحروب والهجرات فإستقرت فيها أقوام عديدة فإشترك موقعها الجغرافي بين الحضارات العظمى مع جغرافيتها الطبيعية في نشأت ممالك مشكلة لم تتحد فيما بينها إلا عند شعورها بالخطر الخارجي، ولهذا لم تنشأ في سوريا إمبراطوريات كما حصل في العراق ومصر بل كان الطابع المميز لها هو الإستقلال عن بعضها[2].

أما المجال الزراعي فتنقسم الجمهورية العربية السورية إلى خمس مناطق زراعية رئيسية وهي المنطقة الجنوبية والمنطقة الوسطى والمنطقة الساحلية والمنطقة الشمالية

[1]- نبيل موسى الجبالي ، مرجع سابق ، ص173.

[2] - عماد رياض، السياسة الخارجية الامريكية و الروسية تجاه أزمة سوريا، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، (جامعة أم البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2015، ص 13.

والمنطقة الشرقية ، وقد بلغت المساحة الكلية للآراضي الصالحة للزراعة 5.41 مليون هكتار من المساحة الكلية للبلاد[1].

شكل رقم(01): خريطة سوريا

المصدر: "علي بردخان، أربع حروب أهلية"، متحصل عليه من:

http://murajaat.reasonedcomments.org

المطلب الثاني : الإمكانات الإقتصادية لسوريا

في ظل التحولات التي عرفتها سوريا مع التغير السياسي الذي جاء ب "**بشار الأسد**" إلى الحكم، وتحكم وجودها في الفضاء المتوسطي، أضحت سوريا من بين الدول العربية ودول العالم الثالث التي إستطاعت أن تحقق نموا إقتصاديا معتبرا[2]، فقد إعتمدت الجمهورية العربية السورية منذ الستينات مبدأ التخطيط الشامل لإقتصادها، فقد إنطلق النهج الإقتصادي السوري على قاعدة التعددية الإقتصادية حيث يؤدي كل من القطاع العام والخاص والمشترك

[1]–خير صفوح، مرجع سابق، ص،173.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985)، ص 303.

دوره في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع التأكيد على الدور القيادي للقطاع العام ، حيث يتميز نهج التعددية الإقتصادية بإعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص والقطاع المشترك، حيث تعمل سوريا على عملية التحرير الإقتصادي وتحديث نظام التعددية الإقتصادية ، وقد بلغ الإنتاج المحلي الإجمالي حسب آخر إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء في سوريا لعام 2009 إجمالي الناتج المحلي 50.09 بليون دولار ، أما معدل الدخل الفردي 1230 دولار[1].

كما تمتلك سوريا عدد لا بأس به من الموارد الزراعية التي يمكن أن تقوم بتصديرها إلى الخارج يأتي في مقدمتها الحبوب وبشكل خاصة القمح القطن والحمضيات والفواكه (التفاح) حيث تحظى تجارة المنتجات الزراعية بأهمية بالغة في تطوير الإقتصاد الوطني من خلال ما تسهم به في تحقيق الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من فقر سوريا من موارد الثروة المعدنية اللازمة للتطور الإقتصادي والتي يمكن أن ينعكس توفرها إنعكاسا إيجابيا على الإقتصاد السوري من خلال تطوير القطاع الصناعي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يوجد في سوريا أي نوع من الموارد التي يمكن أن تشارك في تطوير الإقتصاد، إذ تمتلك سوريا بعض الموارد المعدنية التي لها أهمية إقتصادية كبيرة تتمثل في الفوسفات والنفط[2].

وتمثل القوة البشرية العاملة: الزراعة 40%، الصناعة 20%، التجارة والخدمات40%.

وقد سعت سوريا إلى تطوير علاقاتها التجارية والإقتصادية مع كافة دول العالم إلى الدفاع عن مصالحها ومصالح العالم الثالث في المحافل الإقتصادية الدولية كما ترتبط سوريا بعلاقات تعاون مع بلدان الإتحاد الأوروبي ونتوقع إتفاق شراكة معها في إطار عملية برشلونة التي تسعى إلى إقامة منطقة تجارية حرة أوروبية _متوسطية وسورية أيضا عضو

[1]– نبيل موسى الجبالي، مرجع سابق، ص 173.

[2]– عبد الرؤوف رهبان ، "الأهمية الإقتصادية للتجارة الخارجية الروسية والعوامل المؤثرة فيها "، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 29، العدد3، (2013)، ص 521 .

في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتساهم سوريا مساهمة فعالة مع الدول الأعضاء في المنتديات الإقتصادية الدولية، كما أنها دولة عضو في لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لمنطقة غرب آسيا[1].

وقد بلغ حجم الصادرات السورية إلى الدول العالم 5762 مليون دولار وحجم الواردات 4487 مليون دولار فحققت فائضا تجاريا بلغ 1284 مليون دولار كما بلغ إنتاجها من النفط522 برميل في اليوم، وبلغ إحتياطي النفط 2500 وإنتاج الغاز 4.412م^3 في اليوم

وبلغت الإيرادات العامة 7240 مليون دولار والنفقات العامة 8535 مليون دولار، وكانت سوريا تعتمد في سياستها التجارية على سياسة إحلال الواردات وقد تحولت إلى سياسة الاعتماد على التصدير والتوجه نحو الاقتصاد الحر.

وفي عام 2000 تجاوزت قيمة الصادرات إلى دول الجوار أربعة أضعاف على ما كانت عليه من قبل حيث بلغت 375.72 مليون، وقد إستحوذت تركيا في عام 2000على 65% من مجموع الصادرات السورية إلى دول الجوار وبلغت قيمة حصتها 22/92 مليون بينما تراجعت أهمية الصادرات إلى لبنان إلى 27% على الرغم من إرتفاع قيمتها إلى 8675 مليون كذلك تراجعت الأهمية بالنسبة للصادرات السورية إلى الأردن إلى 5%[2].

وفي عام 2000 إرتفع الفائض التجاري المحقق مع دول الجوار إلى 21133مليون وساهم في هذا الإرتفاع تحول العجز في الميزان التجاري مع تركيا إلى فائض كبير بلغت قيمته 13311 مليون كما تضاعف الفائض المحقق مع لبنان إلى 7468 مليون في حين تراجع الفائض التجاري المحقق مع الأردن إلى 354 مليون [3].

---

[1] – وليدة ساعو ، الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيو استراتيجية و متغيرات المنطقة العربية:دراسة حالة سوريا،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر،(جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)،2014 ، ص 178.

[2]– قاسم محمد الحموري، "الأداء التصديري وآثره في الجو الإقتصادي"، **مجلة جامعة دمشق**، مجلد 17، عدد1، (2001)، ص 4.

[3]– نبيل موسى الجبالي ، مرجع سابق، ص 178.

المطلب الثالث : الأهمية الجيو إستراتيجية لسوريا

تظهر الأهمية الجيوإستراتيجية لسوريا أكثر في إعتماد الخارطة الطبيعية للمنطقة ، أي قبل رسم الحدود السياسية المعاصرة للمنطقة ، بدءا من سورية الطبيعية بحدودها الممتدة حتى جبال طرطوس شمالا ، والمتوسط غربا بما فيها قبرص، وما بين شمالي الحجاز مع سيناء جنوبا وزاغروس في الشرق، حيث إيران متجاورة مع سورية الطبيعية بحكم الإمتداد الجغرافي التاريخي مع بلاد النهرين[1].

كما تستمد سوريا أهميتها الإستراتيجية من :

- إشرافها على شرقي البحر الأبيض المتوسط
- مركزها المتوسط للمواصلات الجوية ، بين أوروبا والشرق الأقصى.
- تحكمها في مرور أنابيب النفط بها من المملكة العربية السعودية إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط في بانياس وطرابلس وصيدا ، وكذلك خطوط النفط من الموصل وكركوك في العراق.
- سيطرتها من خلال هضبة الجولان على الجزء الشمالي من إسرائيل.
- إحتضانها حزب البعث الذي ينادي بالقومية العربية ووحدة أراضيها، ومن خلاله تكتسب سورية تأثيرا سياسيا في العديد من الدول العربية[2].

فأصبحت حدود سوريا السياسية الجديدة مشتركة من الشمال مع تركيا ومن الشرق العراق، وجنوبا الأردن وفلسطين وغربا لبنان والبحر الأبيض المتوسط وبذلك تشكل سوريا قلب المنطقة العربية الذي يشكل أهم جسر إتصال مابين آسيا وافريقيا، وبحكم المتغيرات السياسية التي نتجت عن المسألة الشرقية والتي اقتضتها سياسة الإنتداب على المشرق العربي والتي عقدت عام 1916 بموجب "معاهدة سايكس بيكو"، وبالرغم من

[1]– وليدة ساعو ، مرجع سابق، ص 178.

[2]– "سوريا من الاستقلال إلى حافظ الأسد"، متحصل عليه من:

http://www.moqatel.com/openshare/Siasia21/soria/.htm. (02-02-2016)

الموقع الذي تتميز به سوريا نجد أنها واجهت عقبات كبيرة في وجه دورها الإقليمي وتوجهات سياستها الخارجية ، وكان ذلك نتيجة متغيرات مهمة في بنيان النسق الدولي في ظل هيمنة القطبية الأحادية[1].

ولا شك أن المعطيات السياسية الدولية الجديدة كانت تفرض قيودا على سياسة سوريا الخارجية لدرجة لم يبق أمامها سوى العمل في إطار رهانات سياسية معينة كالرهان على فشل المشروع الأمريكي في العراق[2]

ويمكن أيضا ابراز أهم عوامل زيادة الأهمية الإستراتيجية السورية وخاصة للغرب كالتالي:

- دور سوريا في تغيير التوازن بين محور المقاومة والكيان الصهيوني.
- مكانة سوريا في معادلة تفوق اللاعبين الإقليميين (تركيا و السعودية) في التنافس مع إيران.
- أهمية سوريا في تغيير المعادلات الموجودة بين روسيا وأمريكا (سوريا تعتبر آخر موطن قدم للروس في جنوب غرب أسيا).
- السيطرة على مصادر الطاقة خاصة الغاز السوري ومنع سيطرة المنافسين الإستراتيجيين على مصادر الطاقة[3].

كما أن واقع الظروف القومية السورية باتت تتطلب من صانع السياسة الخارجية السورية التكييف مع التغيرات التي تؤثر في دولتها، ومحاولة التأثير في تلك المتغيرات في شكل يتفق ورؤيته لما يجب أن يكون عليه موقع الدولة في النسق الدولي، وهذا يتطلب

---

[1]–علي سلطان، **تاريخ سورية 1908– 1918** ، (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 381

[2]–عيسى درويش، "البعد العرفي في السياسة الخارجية "، **الفكر السياسي**، العدد 176، 7ديسمبر، (2004)، ص191.

[3]– "سوريا ومكانتها الإستراتيجية عند أمريكا والغرب"، متحصل عليه من:

http://alwaght.com/ar/News/23673/. (02-02-2016)

صياغة أنماط جديدة للتعامل تأخذ في الإعتبار مصالح سوريا وكذلك قدراتها مع المحافظة على دورها المميز في بيئتها الإقليمية والعربية[1].

المبحث الثاني: طبيعة الأزمة السورية

[1]– وليدة ساعو ، مرجع سابق، ص 180.

يعتبر الوضع القائم في سوريا منذ 2011 من أخطر التحديات في تاريخها الحديث المتمثل في أزمة إجتماعية سياسية عميقة في شكل إحتجاجات سلمية لتصل لدرجة نزاع داخلي مسلح، وقد تشكلت هذه الأزمة في ظل تضافر مجموعة من الأسباب السياسية الإجتماعية والإقتصادية وكان النظام السوري والمعارضة أهم الأطراف السورية المؤثرة في حركيات هذه الأزمة.

المطلب الأول: كرونولوجيا الأزمة السورية

شهدت سوريا منذ شهر مارس 2011 إنطلاق إحتجاجات تقودها الأحزاب السياسية اليسارية والنشطاء والمثقفين الذين يعارضون السياسات الإجتماعية والإقتصادية المتبعة والتي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية[1]،حيث قام حزب البعث في ظل نظام **حافظ الأسد** بإحتكار الحياة السياسية ومصادرتها بالكامل وإعتمد على أجهزة الإستخبارات ، ونتج عن هذا الواقع إنتشار الفساد والمحسوبية على نطاق واسع في السلطة .

لكن **حافظ الأسد** إستطاع ضبط عمل أجهزة الإستخبارات في شكل لا يجعلها تتجاوز حدودها لرسم السياسية الخارجية التي بقيت حكرا عليه في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية لمصلحة سوريا[2].

عقب وفاة "**حافظ الأسد**" تسلم نجله "**بشار الأسد**" السلطة بعدما أعد على عجل الإستلام ملفات الحكم، إلا أن هذا الإعداد السريع جعله بطبيعة الحال لا يلم بالكثير من التفاصيل وقد ابدى **بشار الأسد** نية لتحديث النظام السياسي عبر التخفيف من قبضة أجهزة الأمن لكن أجهزة الأمن شددت من حصارها على الشعب السوري ما أدى إلى إندلاع الإحتجاجات من "**درعا**" وهي محافظة جنوبية يغلب عليها الطابع الريفي ومن أكثر

[1]– نجاة مدوخ ، السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة : دراسة حالة سوريا 2010_2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)، 2015، ص 147.

[2]– جمال واكيم ، **صراع القوى الكبرى على سوريا ، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص 203.

المحافظات التي تضررت نتيجة الليبرالية الإقتصادية، فإندلعت الإحتجاجات على نطاق ضيق، حيث قام الأمن بإعتقال أطفال إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية على جدار مدرستهم بتاريخ 16 فيفري 2011[1]، في خضم ذلك كانت هناك دعوة للتظاهر عبر الفايسبوك، في صفحة لم يعرف أحد من ورائها استجاب لها مجموعة من الناشطين يوم الثلاثاء15_03_2011، و قد ضمت هذه المظاهرة شخصيات من مناطق مختلفة مثل حمص ودرعا ودمشق، كانت هذه الإحتجاجات ضد الإستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات، حيث قام حزب البعث بإحتكار الحياة السياسية محاولة لتجنيب سوريا الصراعات الدولية والإقليمية لمد النفوذ إليها[2].

وقد كانت هذه الإحتجاجات ضد الرئيس "**بشار الأسد**" وعائلته التي تحكم البلاد منذ عام 1971 تحت غطاء حزب البعث العربي الإشتراكي تحت سلطة قانون الطوارئ منذ عام 1963[3].

قادت هذه الإحتجاجات مجموعة من الشبان مطالبين بإجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وهذا في إطار تحقيق الأمن والإستقرار للشعب السوري من خلال البعد الإقتصادي والإجتماعي للأمن لكن قوات الأمن والمخابرات السورية وميليشيات موالية للنظام واجهتهم بالرصاص الحي فأصبح شعارهم " الشعب يريد إسقاط النظام"[4]، لكن الحكومة السورية أعلنت أن هذه الحوادث من تنفيذ متشددين وإرهابيين من شأنهم زعزعة الأمن القومي وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد.

---

[1]– نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 148.

[2]– جمال واكيم ، مرجع سابق، ص 202.

[3]–دانييل لوغاك، **سورية في عهد الجنرال الأسد**، ترجمة: عبد الغني حصيف، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 98.

[4]–لزهر شناق وعز الدين حعلاب، دور منظمة الأمم المتحدة في ادارة الأزمات الدولية، أزمة السورية نموذجا، مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2015، ص 58.

كانت الإنطلاقة الحقيقية لما يسمى الأزمة السورية في 15 مارس تحت شعار "جمعة الكرامة" خرجت المظاهرات في مدن درعا وحمص وبانياس، فسقط أربعة قتلى على يد الأمن السوري في تلك المدينة وتحولت المظاهرات لباقي الأسبوع إلى أحداث دامية في محيط المسجد العمري ومناطق أخرى من المدينة [1].

وبعد تصاعد وتيرة الأحداث ألقى الرئيس السوري خطابه الأول منذ بدأ الإحتجاجات وتحدث فيه عن بعض الإصلاحات الموعودة التي أعلن إلتزامه بتنفيذها وذلك لإرضاء المحتجين، كما أعلن عن تشكيل حكومة جديدة ، وفي سبيل لإحتواء الإحتجاجات أكثر أمر الرئيس بإطلاق جميع المعتقلين الذين تم القبض عليهم خلال الإحتجاجات مع إستثنائه بعض المعتقلين الذين وصفوهم بأنهم إرتكبوا جرائم بحق الوطن والمواطن، كما أعلن عن رفع حالة الطوارئ في البلاد، بعد أن فرضت لمدة 45عام منذ 1963.

لكن الإصلاحات التي وعد بها الرئيس السوري "**بشار الأسد**" لم تحو أي تغيير حقيقي للإصلاح، وكانت الإصلاحات شكلية لا تمس جوهر النظام الدستوري القائم على قيادة "**حزب البعث**" للدولة و المجتمع أو الممارسات السياسية في سورية لإعتقاده بأنه قادر على سحق الاحتجاجات[2].

وبسبب إستمرار النظام لأي عملية إصلاحية ذات قيمة، وزجه مرة أخرى للآلاف من المتظاهرين في السجون و إستمراره في إنتهاج سياسة القمع أدى إلى تزايد غضب الشعب، فبدأت تنطلق المسيرات المنددة بفساد النظام والمطالبة بإسقاطه ما أدى إلى الاستخدام المفرط للعنف من قبل النظام، وظهور حالات مقاومة مسلحة غير منتظمة خاصة في المناطق الحدودية مثل "**جسر الشاغور**" في محافظة إدلب و حمص، كما بدأت إنشقاقات

---

[1]– أحمد برقاوي وآخرون، **إستراتيجية سلطة الإستبداد في مواجهة الثورة الروسية** ، (د.ب.ن: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2012)، ص 14.

[2]– ثائر أبو صالح، **صراع الإستراتيجيات في سوريا: النظام السياسي في مواجهة الأزمة**، (سوريا: المركز السوري للدراسات السياسية، 2012) ، ص17.

فردية داخل المؤسسة العسكرية و بدأت تتشكل الكتائب المسلحة في غالبية المناطق الساخنة في سورية، وذلك بعد ما رفض بعض الجنود و الضباط إطلاق النار على المتضاهرين[1].

وفي يوم الجمعة 3جوان اعتصم 50.000 متظاهر في ساحة العاصي مدينة حماة وساحة الحرية بمعرة النعمان مطالبين بإسقاط النظام تحت شعار " **جمعة أطفال الحرية** " وبذلك كانت توصف بأضخم المظاهرات في سوريا منذ بدء الاحتجاجات لكن قوات الأمن فتحت النار على المتظاهرين ما أدى إلى سقوط المئات من القتلى[2].

وفي الأخير أدت الاحتجاجات والقصف من طرف النظام إلى حركات نزوح جماعات ضخمة من محافظة إدلب نحو تركيا حيث و حسب إحصائيات تركية رسمية لعام 2011 بلغ عدد اللاجئين 17.000 لاجئ سوري وهذا العدد في تزايد كبير.

أسفرت الإحتجاجات في سوريا عن أزيد من 210.000 قتيل و نحو 10 ملايين نازح داخل سوريا وخارجها وأكثر من 200 مليار دولار قيمة الخسائر المادية والإقتصادية، إنخفض عدد السكان بنسبة 15% و أصبح 4 من بين 5 سوريين تحت خط الفقر الوطني ومعدل البطالة وصل إلى 58% إلى جانب ان 30% من السكان غير قادرين على تلبية إحتياجاتهم الغذائية الأساسية و قرابة 50% من أطفال المدارس تم حرمانهم من التعليم[3].

المطلب الثاني: دوافع الأزمة السورية

[1]–عبد الشافي عصام، "عوائق التغيير الشامل في السعودية و سوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184 ، (2011)

[2]– أنطون كروفر، "الحرب في سوريا"، ترجمة رائد الباش ، متحصل عليه من:

https://ar.qantara.de/content/. (02/02/2016)

[3]– "الوضع في سورية لعام 2015" ،،متحصل عليه من:

https://arabic.rt.com/news/777040 . (03/02/2016)

تعددت الأسباب التي أدت إلى إنفجار الأزمة السورية منها ما كان سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وسيتم تناولها لفهم واقع الأزمة في سوريا

الفرع الأول: الدوافع السياسية

تمتلك سوريا تاريخا غنيا من تطور المؤسسات الرسمية منذ الإستقلال، قادت التوترات والنزاعات الإقليمية وضمنها الإستعمار الغربي والإحتلال الإسرائيلي لأراضي سوريا، والإعتداءات والحروب الإسرائيلية المتواصلة في المنطقة إلى عسكرة سياسات الدولة ، مما ترك أثره على طبيعة النظام وتشكل الحكم في سوريا ، فمنذ 1963 سيطر حزب البعث على الدولة ومن ضمن ذلك الإتحادات والنقابات، ولم تتغير هذه الهيمنة دستوريا إلا من خلال المادة الثامنة* من الدستور الجديد2012، فسيطرت حزب البعث(حزب واحد) على مقاليد الحكم في سوريا أدى إلى تكوين عداءات وغياب في شرعية السلطة ما نتج عنه قيام الإحتجاجات ومطالبة بتغيير الوضع القائم آنذاك[1].

فمنذ عام 1971 وإستلام "**حافظ الأسد**" السلطة في سوريا وإعلان الدستور الجديد لعام 1973 حيث كرس هذا الأخير واقع سياسي وإداري يقوم على هيمنة الحزب الواحد هو شخص "**حافظ الأسد**" و بعده "**بشار الأسد**" فحسب الدستور السوري فإن الإطار المرجعي للديمقراطية يبقى مركزيا وتبقى تجليات الديمقراطية محصورة بالقرار المركزي للحزب القائد[2].

وخلال الثمانيات إنخرط النظام في النزاعات الداخلية والخارجية، ويشمل ذلك الحرب الأهلية اللبنانية 1975_1991 والنزاع المسلح مع الإخوان المسلمين ، وبالتالي تنامي دور الأمن في النظام السياسي، الأمر الذي أدى إلى قمع الحريات المدنية والحركات السياسية[3].

---

[1]– وليدة ساعو ، مرجع سابق، ص181.

[2]– محمد جمال باروت وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة سوريا** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010)، ص 292.

* أنظر الملحق رقم (01) ، ص144.

[3]– وليدة ساعو ، مرجع سابق، ص183.

فشلت المؤسسات السياسية في سوريا في تلبية الحاجة إلى عملية تنموية تضمينية تشاركية، كما أنها أخفقت في إيجاد نظام صارم للمسائلة بغية التصدي بشكل فعال للفقر والتفاوت الاجتماعي.

فوفقا لمنظمة حقوق الإنسان فإن سوريا تحتل المركز 154 دوليا من حيث إحترام حقوق الإنسان ويعود ذلك إلى تقييد إنشاء الأحزاب والرقابة على المنشورات السياسية والأنترنت ومختلف وسائل الاتصال[1].

أما المؤسسة العسكرية فقد أعطى لها الهاجس الأمني الذي رافق النظام السوري منذ الإستقلال فرصة التدخل في الحياة السياسة لدرجة السيطرة على كل جوانبها .

الفرع الثاني: الدوافع الإقتصادية

تميز الإقتصاد السوري في فترة ما بعد الإستقلال خاصة (1963_1979) بالإعتماد على الدور المركزي للقطاع العام في عملية التنمية الإقتصادية الإجتماعية[2].

غير أن التحولات الإقتصادية التي شهدتها خلال 10 سنوات الماضية أدت إلى لبرلة الإقتصاد السوري وفسح المجال أمام القطاع الخاص لنيل حصة أكبر من الناتج المحلي السوري، حيث أنعشت هذه التحولات الطبقة البرجوازية في المدن على حساب الصناعات المتوسطة خصوصا أنها شجعت سياسة الإستيراد ما أدى إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية وإفلاس الكثير من الصناعات المحلية، وساد غلاء المعيشة مما أثر بالدرجة الأولى على النظام السوري ، وترافق ذلك مع حركة نزوح كبير من الريف إلى المدينة وكذلك إلى دول عربية مجاورة مثل لبنان والأردن ودول الخليج ، وقد إنتشر الفساد إلى حد تصنيف

[1]– عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010_2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير،(جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2015، ص107.

[2]– نفس المرجع ، ص 120.

سوريا في المرتبة 51 في سلم إنتشار الفساد وذلك نتيجة سحب الموظفين إلى تحقيق مداخيل أكبر[1].

كما يعاني الإقتصاد السوري من إنخفاض الإنتاجية وتراجع كبير في درجة التنمية الإقتصادية وضعف خلق فرص العمل وتزايد الفقر والتنمية الإقليمية غير المتوازنة هذا ما أدى إلى تفشي الفقر بمعدلات كبيرة وسط الشعب السوري إلى جانب عدم المساواة مع النخب الحاكمة في التعليم والوظائف السيادية والدخل .

ومن الجدير بالذكر أن معظم الموارد المائية السورية من خارج حدود البلد مما يزيد من التحدي المائي ويضعف قدرة البلد على التحكم بموارده المائية النادرة ، وقد أثارت معدلات الفقر وإفلاس المصانع وإنهيار المؤسسات وإرتفاع معدلات البطالة وإنتشار الفساد عبر شبكات فساد بيروقراطية في بعض المحافظات ويؤكد الكاتب "**ميشيل فودس دوفسكي**" في مقاله المعنون :" **سوريا من يقف وراء حركة الاحتجاج**" أن الأزمة في سوريا ترجع إلى سببين رئيسيين هما :

أ. تزايد مستوى البطالة في السنوات الاخيرة .

ب. تدهور الظروف والأوضاع الاجتماعية .

وحدوث هذين السببين حسب الأستاذ ميشيل يعود بشكل أساسي إلى قيام دمشق بإتباع وصفة صندوق النقد الدولي الخاصة بسوريا عام 2006، وهي الوصفة التي فرضت على سوريا القيام بإنتهاج سياسات إقتصادية تقشفية[2].

الفرع الثالث: الدوافع الإجتماعية

[1]– جمال واكيم، مرجع سابق، ص 203.

[2]– ربيع نصر وآخرون، **الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والإجتماعية** :(الجذور التنموية للازمة)، (د ب ن: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة)، 2013، ص 31.

يتكون المجتمع السوري من العديد من القوميات والأديان الأمر الذي أثر على تركيبة النظام السوري، فقد إعتمد هذا الأخير على العنصر الطائفي العشائري وبالتالي تم إنشاء عقد إجتماعي لا يضمن حقوق جميع الطوائف والأقليات في ظل سيطرة عائلة **الأسد** والطائفة العلوية على مقاليد الحكم في سوري الأمر الذي أدى إلى سيطرت فئة وأقلية طائفية على المناصب الإقتصادية والإجتماعية في البلاد[1]، ضف إلى ذلك عداء حزب البعث للدين ومحاربة المتدينين وقد إستهدف منذ اللحظة الأولى إقتلاع الدين من حياة المجتمع السوري لذلك تم تدمير مسجد السلطان في حماة عام 1964 ثم دخوله بالمصفحات والدبابات مسجد بيت أمية عام 1965.

لكن حزب البعث لم ينجح حيث كانت انطلاقة الاحتجاجات في سوريا من المساجد ويعتبر أحد أهم الأسباب للأزمة.

كما يعاني المواطن السوري من إنعدام الكرامة فهو معرض للإعتقال دون مبررات، وأحيانا يعتقل دون عودة وهذا ما حصل مع عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، حيث يصبح النظام في هذه الحالة عاجزا على توفير الأمن ومبدع في تضييق الخناق على أفراد المجتمع وذلك بعدم قدرته على تأمين أبسط حقوق المواطن السوري في المجال الإقتصادي أو السكني أو التعليمي بشكل متساوي مع المواطن من أبناء الطائفة العلوية[2].

فقد إستمر النظام السوري لمدة زمنية طويلة معتمد على طائفة على حساب طائفة فقد لجأت السلطات السورية إلى سياسة تقوم على تطهير أجهزة الأمن والجيش من العناصر السنية وإحلال العلويين مكانها ، كما قام النظام السوري بسياسة تمييز عرقي خاصة عندما لم يعترف بالطائفة الكردية ولم يمنحها حق الجنسية السورية إلا بعد إنطلاق الإحتجاجات في سوريا، فإضطر النظام بالإعتراف بحقوق الأقلية الكردية وذلك بغية تحقيق نوع من الأمن والإستقرار.

---

[1]– بشير إبن العابدين، **الجيش والسياسة في سوريا ، 1917– 2000** ، (د ب ن: دار الجابية،2007)، ص 450.

[2]– وليدة ساعو ، مرجع سابق، ص 190.

أما التعليم لم يكن السبب المباشر للأزمة في سوريا إلا أنه كان عاملا مساهما في صنعها وتعميق آثارها، وبالنسبة للأبحاث العلمية عموما والأبحاث المرتبطة بالتنمية خصوصا فهي نادرة ، حيث يشير تقرير التنافسية العالمية (2010_2011) إلى أن سوريا متراجعة بشكل كبير حيث تمثل المرتبة 127 من أصل 137 دولة[1].

تأسيسا على ما سبق نجد أن الإحتجاجات في سوريا إندلعت بسبب تظافر مجموعة من الأسباب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي عانى منها الشعب السوري في ظل نظام عائلة **الأسد** منذ1971.

المطلب الثالث: الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة السورية

يعتمد التوصل لفهم واقع الأزمة في سوريا على تحديد الأطراف المؤثرة الفاعلة في حركيات الأزمة والدور الذي يضطلع به كل طرف لإنهاء هذه الأزمة لصالحه.

الفرع الأول: النظام السوري

يعتبر النظام السياسي هو أحد الدعائم الأساسية للدولة وهو الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن والسلام لشعبه[2]، غير أن النظام السوري المبني على أقلية الطائفة العلوية وجدير بالذكر أن الطائفة العلوية كانت تعتبر خارجة عن الإسلام من قبل كافة المذاهب الإسلامية، حتى قام الإمام الشيعي اللبناني"**موسى الصدر**" بالإعتراف بالعلوية على أنها فرقة من فرق الإسلام عام 1974، كما تشكل الطائفة العلوية نسبة11% من تعداد سكان سوريا وهم مقسمون لطائفتين "**علويون تقليديون**" و "**علويون مرشدون**"، ويتركز وجود العلويين في جبل العلويين "**جبال اللاذقية**"[3]، ففي ظل سيطرت هذه الأقلية على النظام السوري وتحكمها

[1]– عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 127.

[2]– نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 146.

[3]– آرون لوند، "الصراع من اجل التكيف:جماعة الإخوان المسلمين في سوريا الجديدة"، مركز كارنيغي، متحصل عليه من: http://carnegie-mec.org/2013/05/07 (05-02-2016)

في جميع مناحي الحياة للشعب السوري أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الأمنية بسوريا وخروج الشعب إلى الشارع لينادي بإحتجاجات لرفع الظلم[1].

لكن النظام السوري كانت لديه قناعة بأن الإحتجاجات الشعبية التي شهدها سوريا والمطالبة بإسقاطه هي عبارة عن مؤامرة شاملة لخصها في خطابه الدعائي والسياسي: "**المؤامرة الكونية**" والتي حصرها في حجة واحدة وهي العدو الإستراتيجي[2]، ويبرر النظام ذلك كون النظم الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للقضاء على النظام المعادي لإسرائيل والداعم للمقاومة الفلسطينية والحليف المقرب لإيران.

ونتيجة الضغوط الخارجية التي مارستها الدول على النظام السوري، إتخذ الرئيس **بشار الأسد** لإنهاء حالة الطوارئ القائمة في سوريا منذ عام 1963 ومحاربة الفساد وإصدار قانون جديد يسمح بالتعددية الحزبية[3].

وقد إعتمد "**بشار الأسد**" في مواجهة هذه التطورات على وحدات موالية مثل الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الرابعة وقيادات القوات الخاصة ، وقد إعتمدت الحكومة السورية على إستراتيجية لا تعتمد على قوات كبيرة فبعد القصف المتواصل والغارات المتفرقة غالبا ما يتم نشر أفراد قوات الدفاع الوطنية للسيطرة على الأراضي وطرد المتمردين وذلك لمنع عودة مقاتلي المعارضة[4].

وقد إستفاد الرئيس "**الأسد**" و نظامه من بيئة دعم دولية متماسكة و موحدة، تشمل هذه البيئة الحكومتين الروسية والإيرانية، وقد أدت روسيا دورا ذا أهمية كبرى في الدفاع عن "**الأسد**" لاسيما من خلال إستمرارها ببيع الأسلحة وتوفيرها للجيش العربي السوري.

---

[1]– أبو غسان ، "تشكيلة النظام السوري"، متحصل عليه من:

www.4salaf.com/vb/showthread.php?t=21073. (05-02-2016)

[2]– عمر كوش ، "جذور الأزمة الوطنية في سوريا"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 56، (أفريل، 2014)، ص 15.

[3]– تشارلز ليستر، **الأزمة المستعرة : تحليل المشهد العسكري في سوريا** ، (الدوحة: مركز بروكنجز، 2014)، ص9.

[4]– نور الهدى دحدوح، السياسة الخارجية الإيرانية و و السعودية تجاه الأزمة السورية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، (جامعة أم البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2015، ص 42.

وعلى مستوى الجماعات فقد إستفاد "**الأسد**" من الدعم الكبير الذي قدمه حزب الله المتمركز في لبنان، و كان لدور الحزب المتصاعد في محاربة المعارضة في غرب سوريا على الحدود اللبنانية منذ منتصف عام 2013 تأثير كبير على المسار الشامل للأزمة.[1]

الفرع الثاني: المعارضة السياسية

إن الطابع الشمولي للسلطة في سوريا وسيطرتها على مختلف تفاصيل الحياة، ورفضها القاطع لوجود أي مستوى من الإعتراض على سياساتها تحت طائلة الإعتقال والسجن المؤبد عكس نفسه بقوة على واقع وإمكانيات مختلف فصائل المعارضة السورية لتجدها ضعيفة مفككه لكن الأمور أخذت منحى مختلف منذ سنوات بعد أن فرضت المستجدات العالمية نفسها بقوة على الواقع السوري[2]، فأصبحت المعارضة الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري وقد سعت إلى إسقاط النظام عن طريق التحرك السياسي إلى جانب التنظيمات المسلحة التي توصف بأنها الجناح العسكري للمعارضة.

لم تنجح المعارضة السورية خلال الأشهر الأولى من عمر الأزمة السورية في تأليف هيئة جامعة أو قيادة سياسية تجمع حراكها وتوجهاتها وكانت المحاولة الأولى في الداخل هي هيئة "**التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي**"، تضم الهيئة أحزاب و شخصيات يسارية و قومية وكردية، حيث يشكل الأكراد نسبة 8 % من التعداد السكاني في سوريا و تقيم هذه الطائفة في المناطق الشمالية الشرقية المحاذية للعراق و تركيا خاصة محافظتي "الحسكة" و"القامشلي" و "ريف حلب" وقد بدأ الأكراد السوريون في المطالبة بحقوقهم الثقافية و القومية بعد قيام جمهورية (مهاباد) الكردية في إيران بعد الحرب العالمية الثانية[3]، كما تعارض بقوة التحول نحو المعارضة المسلحة و الدعوات إلى التدخل العسكري الغربي و يتمثل هدفها

[1]– تشارلز ليستر، مرجع سابق، ص16.

[2]– "واقع المعارضة السورية وأفاقها" ، متحصل عليه من:

http://www.mokarabat.com/ (26-02-2016)

[3]– آرون لوند، مرجع سابق.

الأخير ليس في سقوط النظام بل في التغيير الديمقراطي، حيث ترى أن سقوط النظام ينبغي أن يتحقق من خلال التغيير الديمقراطي لا أن يصبح سقوط النظام بديلا عن هذا التغيير[1]، وبعدها التفكير والعمل في داخل سورية لتأليف هيئة جامعة للمعارضة بدأ في24 مارس2011 وتألفت لهذا الغرض لجنة متكونة من كبار المعارضيين السوريين ونتج عنها تأليف هيئة التنسيق الوطنية والتي تشكلت في 30 جويلية 2011 من حوالي خمس عشرة حزبا سياسيا ويغلب عليها الطابع القومي اليساري، ويضعف فيها التمثيل الإسلامي والليبرالي وتضم رموزا من المجتمع المدني، وقد تشكلت هذه الهيئة بهدف مقاومة نفوذ الأحزاب التقليدية التي كانت قريبة من النظام[2]، كما رأت أن المخرج من الأزمة يتمثل في عقد مؤتمر وطني شامل يحتاج إلى حوار جاد ومسؤول يبدأ بتهيئة المناخات المناسبة ليكسب مصداقيته والثقة به، ومطالبة النظام الإقرار بالطبيعة الشاملة للازمة من خلال وقف الخيار الأمني المتبع من قبل النظام السوري. لم تستطع أن تجمع القوى السياسية المعارضة كلها في داخلها[3].

وبعد ذلك تم تأسيس" **المجلس الوطني السوري**" في أكتوبر 2011 والذي دعا في بيانه التأسيسي إلى إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه بمن فيهم رئيس الدولة ، وقدم هذا المجلس طبقا واسعا من المعارضة الحزبية والمنظمة مثل حركة الإخوان المسلمين حيث تعد إحدى القوى الأكثر فعالية ضمن المعارضة السورية في المنفى و التي يعود تأسيسها إلى عام 1946 برئاسة "**مصطفى السباعي**" لكن نشاطها كان خامدا آنذاك، و لكن مع تطور أحداث الأزمة السورية بدأت جماعة الإخوان المسلمين تستعيد نشاطها برئاسة "**محمد رياض شفقة**" والتأثير في الداخل السوري من خلال القيام ببناء قاعدة شعبية و إحياء الشبكات

[1]– "أي شيئ إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية في سوريا"، متحصل عليه من:

http://www.refworld.org/ /rwmain/opendocpdf.pdf? (26-02-2016)

[2]– ثائر أبو صلاح، مرجع سابق، ص23.

[3]– عزمي بشارة ، **سورية :درب نحو الآلام والحرية في التاريخ الراهن**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث،2013)، ص397.

القديمة التي كانت على تواصل معها[1]، ورغم الترحيب الأمريكي بتأليف **المجلس الوطني السوري** والإعتراف به إلا أن عمله تعطل بسبب الخلافات المستمرة بين كتله.

بعدها تم تأسيس "**الإئتلاف الوطني**" في 11 نوفمبر 2012 فضم معظم تكتلات المعارضة السورية وكان أهم هدف لهذا الإئتلاف هو تأليف حكومة تدير المناطق التي خرجت من سيطرة النظام السوري.

وبعد تدارك العديد من العقبات تم تأسيس "**الحكومة المؤقتة**" برئاسة "**غسان هيتو**"[2]، وذلك بعد عامين من إنطلاق الإحتجاجات في سوريا و الخلافات الحادة بين مؤيد و معارض، كلف الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية بتشكيل أول حكومة مؤقتة للمعارضة بالمنفى في 18 مارس 2013، وأعتبر هذا الحدث خطوة مهمة للمعارضة السورية رغم تأخرها وذلك قبيل مؤتمر القمة العربية بالدوحة في العام ذاته، ورغم مضي أشهر على تشكيل هذه الحكومة المؤقتة في المنفى لا يوجد مقر واضح لها، كما أن علاقتها بالإئتلاف غير واضحة سواء من جهة العلاقات الخارجية مع الدول أو من جهة تلقي الدعم[3].

وقد ظهرت بوادر التسلح في سوريا منذ الأشهر الأولى للإحتجاجات وكان طابعها في البداية تقليديا متولدا من واقع البني الإجتماعية العشائرية والقبلية، بعدها شكل المقدم المنسق "**حسين الهرموش**" تنظيم عسكري بإسم:"**لواء الضباط الأحرار**" لكن الأمور أخذت بعد تنظيمي أكبر ليتشكل حينها ما يعرف ب:" **الجيش السوري الحر** " لإعتباره إطار جامع للضباط والجنود المنشقين عن الجيش النظامي وأصبح هذا الجيش غطاء لأشكال التسلح

---

[1]– آرون لوند، مرجع سابق.

[2]– شمس الدين الكيلاني ، **عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري ، بين رهانات الولادة وعسر المهمة** ، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات 2014)، ص 6.

[3]– "تحديات الحكومة السورية المؤقتة"، متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews .(26-02-2016)

في مواجهة القوات الحكومية [1]، إضافة إلى وجود قوى مسلحة ذات توجه إسلامي مثل "**جبهة النصرة لأهل الشام**" و هي جماعة جهادية مسلحة تشكلت في منصف 2011، ترأسها "**أبو الفتح محمد الجولاني**" وقد دعت الجبهة منذ البداية إلى مواجهة النظام ورأت أن سقوطه يمثل الخطوة الأولى في تشكيل –الدولة الإسلامية– وقد برز نشاطها العسكري في معظم المدن السورية خاصة "**ادلب**" و "**حلب**" و "**دير الزور**" وتم تصنيفها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها جماعة إرهابية .

ومن وجهة نظر المقاومة إن المؤامرة تنحصر بين جذور التاريخ وسلوك المؤيدبين المقصرين الأولى بدلالة تعرضهم لمذهب شخص الحاكم كونه علوي، وكونه قومي يساري إشتراكي، فالسمة العامة لخطاب المعارضة الدعائي سمة أيديولوجية، أما الجهة الثانية هو إعتقادهم بتآمر مناصريهم عليهم من حكومات وشعوب[2].

كما تتمتع المعارضة السورية بدعم مجموعة من الجهات الحكومية الدولية، حيث تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في أوروبا دورا دبلوماسيا بارزا في تسهيل جمع البلدان الداعمة للمعارضة تحت مظلات متعددة، بما في ذلك ما يسمى ب مجموعة أصدقاء سوريا، في الوقت نفسه كان مقدمو المساعدات العسكرية الأكثر إلتزاما في دعم المعارضة السورية المسلحة هم في الواقع دولا إقليمية أبرزهم المملكة العربية السعودية ، قطر و تركيا في حين تصدرت هذه الأخيرة (تركيا) أولى الدول الداعمة للمعارضة في سوريا بشقيها و إمدادها بالأسلحة و ذلك بغية العمل على إضعاف النظام و إسقاطه وقد إعتمدت جميع الدول إستراتيجيات مختلفة لدعم المعارضة[3].

شكل رقم(02) : مناطق سيطرة المعارضة

[1]– نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 150.

[2]– لزهر شنافي، عزالدين جعلاب، مرجع سابق، ص 62.

[3]– نور الهدى دحدوح، مرجع سابق، ص 48.

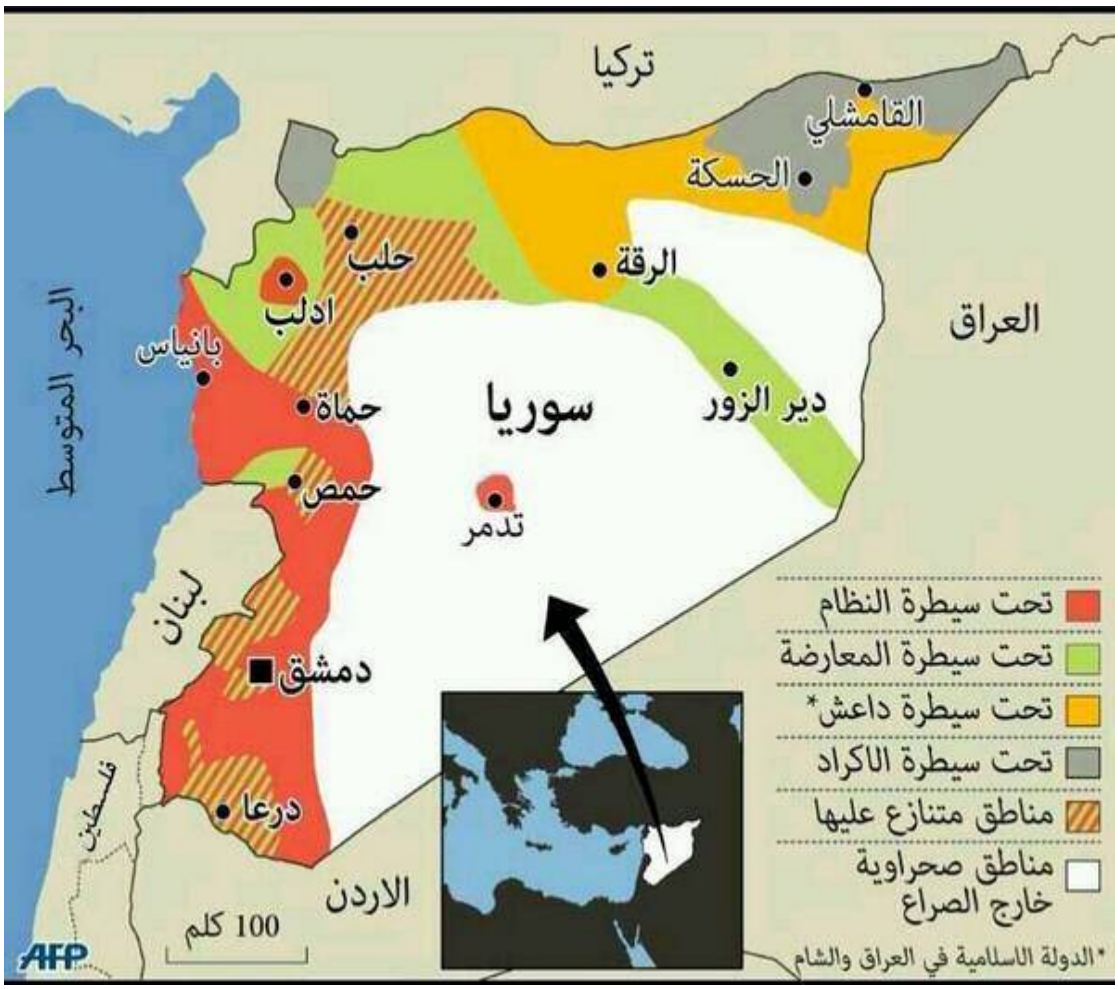

المصدر: http://www.all4syria.info/Archive/136151

تبين الخريطة أماكن سيطرت المعارضة على الجغرافية السورية حيث تسيطر المعارضة في سوريا على أجزاء كبيرة من سوريا إلا انها لم تتمكن لحد الآن من السيطرة على "**دمشق**" و "**درعا**" حيث يسيطر عليها النظام السوري مع بعض المناطق المتنازع عليها للآن بين الطرفين.

و نظرا للأوضاع في سوريا الآن وفي ظل عدم قدرة النظام السوري على حماية شعبه و إستمراره في إنتهاج سياسة القمع و قصف المواطنين أطلقت الدول المعارضة للنظام أن

نظام الرئيس "**بشار الأسد**" نظام فاشل و فاقد للشرعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وعند الرجوع إلى سلم تصنيف الدول الفاشلة نجد أن مؤشر الدول الفاشلة لعام 2015 صنف سورية ضمن أعلى عشر دول تواجه إنذارا شديد بإنهيار الدولة و هذا يعكس إستمرار تدهور الأوضاع السورية في جميع مؤشراتها منذ عام 2011، ففي حين تطبيق مؤشرات الدولة الفاشلة على سوريا لوجدنا أن الحالة السورية باتت حالة نموذجية معبرة عن المؤشر في أسوء احتمالاته[1].

في ضوء الدراسات التي تبحث عن مستقبل الدولة الفاشلة فإن إستمرار فشل الدول يمكن أن يؤدي إلى إنهيارها في حال التفاعل بين متغيرات خارجية (البيئة الاقليمية والدولية) و متغيرات داخلية : فشل النظام السياسي في احتواء العنف، ضعف قدرته على التوفيق بين مطالب الجماعات الداخلية المعارضة و تحقيق الاستقرار السياسي[2].

المبحث الثالث: التدخل الروسي في الأزمة السورية

[1]– "مؤشر الدولة الهشة، مؤسسة صندوق السلام 2010– 2015" ، متحصل عليه من :

http://www.rcssmideast.org/Article/38782015 (27-02-2016)

[2]– عادل مجاهد الشربجي و آخرون، **أزمة الدولة الفاشلة في الوطن العربي**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 93.

شكل التدخل الروسي في الأزمة السورية نقطة إنعطاف في تاريخ السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ سقوط الإتحاد السوفياتي وإعتبر العديد من المحللين والمفكرين الآكاديميين أن هذه الخطوة هي بداية العودة القوية للدور الروسي في النظام الدولي.

المطلب الأول : تاريخ العلاقات السورية – الروسية

تعتبر سوريا حليف مهم بالنسبة إلى روسيا في منطقة الشرق الأوسط، إذ شكلت العلاقة مع دمشق لبنة أساسية في الإستراتيجية الروسية منذ ما قبل "**حافظ الأسد**"، وتعمقت أكثر في عهده[1] ، حيث شكل إفتتاح القنصلية الروسية في دمشق أواخر القرن الثامن عشر نقطة إنطلاق للعلاقات الرسمية بين البلدين ، وقد تأثرت نشأة العلاقات بين سوريا والإتحاد السوفياتي بموقف الإتحاد السوفياتي من مشكلة الإسكندرونة والتي أقرت عصبة الأمم تسليمها إلى تركيا عام 1939 فقد أيد الإتحاد السوفياتي القرار بشدة لغرض تأمين علاقات جيدة مع تركيا لضمان مرور السفن السوفياتية في البحر الأسود عبر المضايق التركية، إلا أن تدهور العلاقات بين سوريا والقوى الإستعمارية في فترة الخمسينات أدى إلى تحقيق تقارب مبدئي مع الإتحاد السوفياتي، فقد كان هذا الأخير من أوائل الدول التي إعترفت بإستقلال سوريا[2]، وتعززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الإستراتيجي في زمن الرئيس "**حافظ الأسد**" عام 1970 وإمتدت وتطورت إلى زمن الرئيس "**بشار الأسد**".

تنوعت هذه العلاقات والمصالح سياسيا وعسكريا، حيث قدمت روسيا منذ أيام الإتحاد السوفياتي الدعم العسكري لسوريا من أسلحة وخبراء، إضافة إلى العلاقات الثقافية والتعليمية

[1]– ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 302.

[2]– ماسية محمد مدني، "التدخل الروسي في الأزمة السورية"، **مجلة كلية الإقتصاد العلمية**، العدد04، (2014)، ص 19.

والتي تعود إلى عام 1925 ولم يتوقف هذا الدعم إلا في التسعينات من القرن الماضي، في عهد الرئيس "**غورباتشوف ويلتسين**"، ثم عاد في عهد الرئيس "**فلاديمير بوتين**" ليشهد تطورا ملحوظا خاصة في عام 2005 لدرجة أن روسيا وافقت على أن تبيع سوريا أنظمة صواريخ جو دفاعية متقدمة على الرغم من المعارضة الأمريكية الإسرائيلية[1].

كما تقوم سوريا بإرسال المئات من الطلاب السوريين للدراسة في الإتحاد السوفياتي سابقا وروسيا حاليا في شتى المجالات، كما عززت الروابط الثقافية عن طريق سفارتي البلدين وخصوصا القنصليات الروسية والمركز الثقافي في مدينة دمشق وجمعية الصداقة السورية _ الروسية.

وتعتبر سوريا أفضل البدائل للإتحاد السوفياتي بعد أن طرد من مصر عام 1971 ، فقام الاتحاد السوفياتي بتقديم دعم سياسي كبير لسوريا في المحافل والمنابر الدولية فضلا عن مساهمته في بناء البيئة التحتية للإقتصاد السوري لاسيما في مجالات الطاقة والري.

وكانت فترة عهد الرئيس" **فلاديمير بوتين**" فترة إستثنائية للعلاقات السورية–الروسية التي توقفت في فترة التسعينات وذلك بإعادة فتح القاعدة الروسية البحرية في ميناء طرطوس وعقد الصفقات العسكرية مع سوريا والتي تشمل خبراء عسكريين وأسلحة وتجديد عتاد الجيش السوري من أسلحة حديثة[2].

وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورات مهمة على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية جعلت دمشق وموسكو تتجاوزان حدود الصداقة التقليدية وتؤسسان لمستويات جديدة من التعاون الإستراتيجي والتنسيق الشامل في جميع الملفات وفق

[1]– "تاريخ العلاقات الروسية السورية" ، متحصل عليه من:

www.addiyar.com/article/1046221. (28-02-2016)

[2]– مايسة محمد مدني، مرجع سابق، ص 19.

رؤية واضحة ومشتركة لكل ما يتصل بالقضايا الدولية والمسائل الثنائية ذات الإهتمام المشترك[1].

وبناءا على ما تم ذكره نستنتج صورة عن العلاقات والمصالح المشتركة بين كل من سوريا وروسيا وهذا ما جعل من سورية محط الاهتمام الروسي.

المطلب الثاني: دوافع التدخل الروسي بالأزمة السورية

تحددت طموحات روسيا الجيوسياسية في ظل إستمرار الوضع السياسي والإقتصادي الداخلي ، كما كان لمنطقة الشرق الأوسط الأولوية كبيرة ذات أهمية بالغة للمصالح الروسية خاصة سوريا، ذلك كون التعاون معها سيولد مكاسب جيوإستراتيجية وإقتصادية ، تحدد من خلاله موقعها في النظام العام.

الفرع الأول: الدوافع الجيو إستراتيجية

يعتبر العامل الجيوإستراتيجي ذا الطابع الإقليمي والدولي هو الأكثر أهمية في الحسابات الروسية وذلك سعيا لتحقيق ميزان القوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، حيث تعتبر سوريا منطلقا مثاليا لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وذلك بحكم موقعها الجغرافي المتميز وتحالفاتها الإقليمية مع إيران وحزب الله، كما أن زعزعة الإستقرار في سوريا حجر الزاوية في أمن المنطقة الشرق الأوسط، وعدم إستقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتما إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي[2].

على المستوى الإقليمي يكمن الإهتمام الروسي بكيفية الوصول للمنطقة (سوريا) خاصة القاعدة البحرية في طرطوس حيث تعد أحد أهم الركائز الإستراتيجية في البحر المتوسط، فهي تمنح القوات الروسية الوصول السريع إلى البحر الأحمر والمحيط الأطلسي، كما

[1]– العلاقات السورية الروسية، "تاريخ طويل من التنسيق الشامل والرؤى مشتركة للقضايا الدولية"، **مجلة القدرات**، العدد 2518، (28 ديسمبر 2016).

[2]– نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 171.

ستستعمل قاعدة طرطوس لشحن الأسلحة والذخائر الروسية للقوات السورية أو لتسهيل إجراءات عمليات إخلاء الرعايا الروس من سوريا عندما تدعو الظروف إلى ذلك.

كما أن التشبث الروسي بسوريا و من خلالها البحر الأبيض المتوسط كان نتيجة لحسابات روسيا الجيو سياسية إضافة إلى أن البيئة الجيوسياسية للبحر الأسود قد تغيرت على نحو جوهري قياسا بما كانت عليه، ذلك أن بلغاريا ورومانيا أصبحتا عضوتين في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) كما أصبحت أوكرانيا وجورجيا دولتين مستقلتين[1].

ومن هنا بات البحر الأسود منطقة نفوذ أطلسية ، تضررت فيها مكانة روسيا ودورها التاريخي وكان هذا أحد العوامل الدافعة بإتجاه تعزيز تقرير موقع البحر المتوسط إتباعا لموقع سوريا في السياسة الروسية الراهنة[2].

لذلك تحرص روسيا على الحفاظ على قاعدة طرطوس، فمن الملاحظ أن روسيا لديها نقطة ضعف منذ بدايتها كقوى عظمى في القرن الثامن عشر وهي عدم قدرتها للوصول إلى المياه الدافئة فكل ممراتها متجمدة (القطب الشمالي، بحر البلطيق) وقد سعت قديما لمعالجة هذا الإشكال بالصراع مع الدولة العثمانية لتصل إلى البحر الأسود ، وفي هذا السياق قامت روسيا بتأجير قاعدة طرطوس البحرية من رئيس "**حافظ الأسد**" بموجب إتفاق بينهما ، ويلاحظ أن روسيا كان لديها العديد من القواعد البحرية في كل من مصر وفتنام وإثيوبيا ، غير أنه لم يبق سوى قاعدة طرطوس الأمر الذي يضفي عليها أهمية إستراتيجية بالنسبة للمراكب البحرية الروسية حيث تصنفها روسيا بأنها نقطة دعم لوجستي و تقني[3].

[1]- خلود محمد خميس، "الأزمة السوية و إستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 60، (فيفري، 2014)، ص 139.

[2]– سرمد الحمد، "التدخل الروسي في سوريا: أبعاده ونتائجه"، **مجلة كتابات**، (27 جويلية 2015)، ص2.

[3]– ماسية محمد مدني، مرجع سابق، ص 21.

شكل رقم(03) : الوجود العسكري الروسي في سوريا

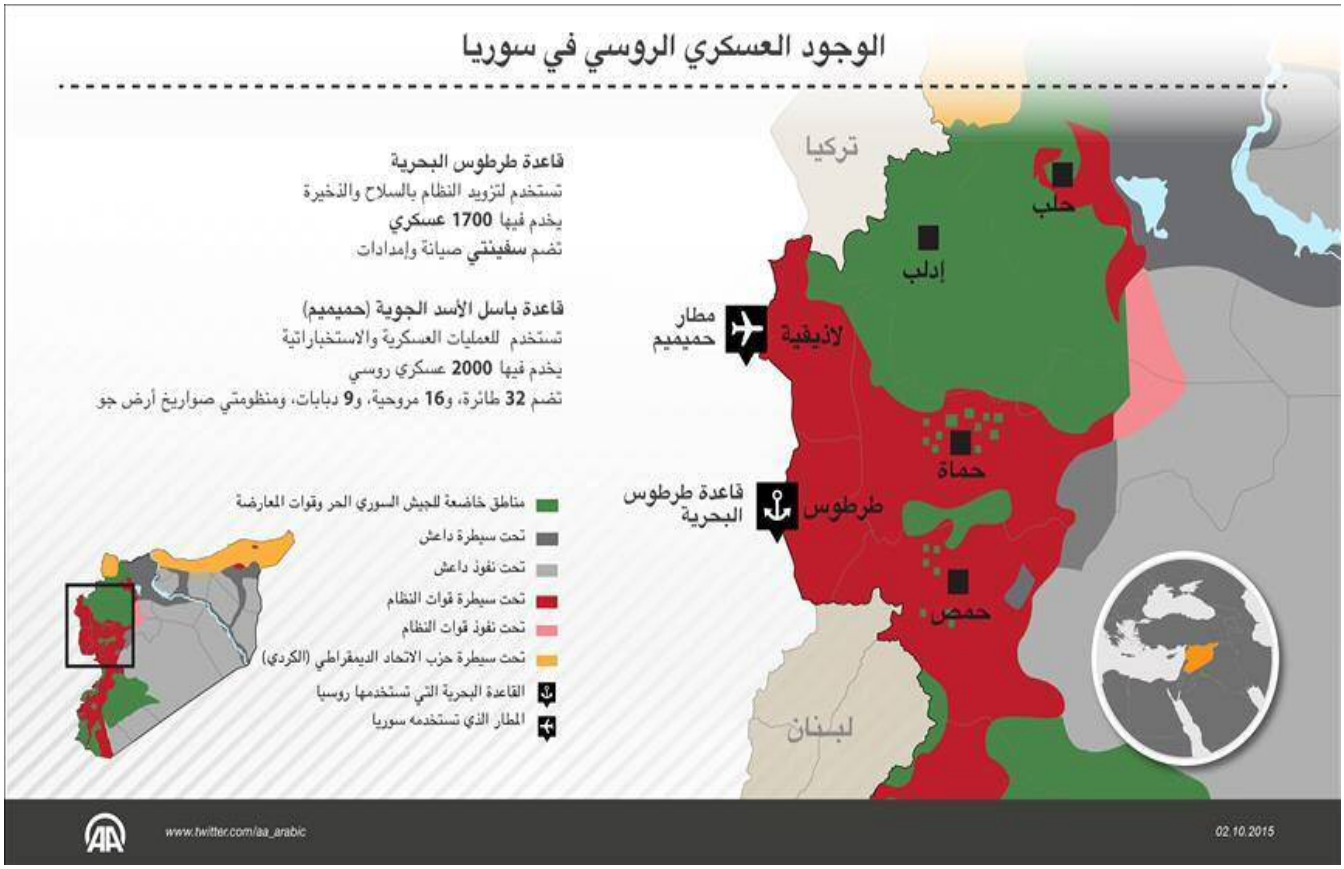

المصدر: "التواجد الروسي في سوريا" ، متحصل عليه من:

http://m.alyompress.com/news.php?id=5695%27

توضح الخريطة أماكن تمركز الوجود الروسي في سوريا و الذي تمثل بالقاعدة البحرية "**طرطوس**" إضافة إلى مطار "**حميميم**" باللاذقية وتمثل هذه المناطق اهم ركيزة لدعم النظام السوري بالأسلحة التي تستخدمها سوريا ضد قوات المعارضة.

ولا تقتصر الحسابات الروسية للتدخل في سوريا في دعم نظام الرئيس "**بشار الأسد**" على أهمية "**قاعدة طرطوس**" فقط[1]، بل تستند أيضا على حسابات جيو إستراتيجية حيث ترى موسكو أن إسقاط "**نظام الأسد**" يعتبر مقدمة لإسقاط النظام الإيراني ويشكل ذلك خسارة

[1]- سرمد الحمد، مرجع سابق، ص 3.

إستراتيجية كبرى لروسيا بحيث تفقد حليفها الوحيد في منطقة الشرق الأوسط كما سيؤثر حتما على الدور الذي تطمح روسيا إلى الإضطلاع به من جديد كقوة رئيسية في التوازنات الدولية.[1].

وتأسيسا على ما سبق نرى أن صانع القرار الروسي أكد على أهمية التدخل وفق نقطتين رئيسيتين هما :

أ. إهتمام روسيا بإعادة نفسها كفاعل دولي وقوى عظمى وهذا يعني تحقيق التوازن في الهيمنة.

ب. توسيع النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق الأمن والإستقرار الذي يهدده الإنتشار الطائفي إلى مناطق قريبة منها .

الفرع الثاني : الدوافع الإقتصادية

تعتبر المصالح الإقتصادية الروسية في سوريا من أهم الدوافع المفسرة للتدخل الروسي، وتتركز هذه المصالح على التبادلات التجارية وإستثمارات الشركات الروسية والتعاون في قطاع الطاقة.

حيث تعتبر العلاقات التجارية بين روسيا وسوريا إلى حد ما متطورة وترتكز بشكل أساسي على المنتجات النفطية والآلات، وفي الفترة الأخيرة تطورت العلاقات التجارية بين الدولتين بصورة سريعة حيث بلغ مستوى التبادل التجاري بينهما سنة 2010 إلى 2 مليار دولار[2].

كما يمثل مجال بيع المعدات العسكرية من أهم المصالح الإقتصادية ، وقامت الشركات الروسية بإستثمارات واسعة في التنقيب من النفط والغاز والإنتاج في سوريا[3].

---

[1]– عبد القادر نزار، "روسيا والأزمة السورية مصالح جيو إستراتيجية وتعقيدات مع الغرب"، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد84، (اكتوبر 2013).

[2]– وليد عبد الحي ، **محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الازمة السورية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص 6.

[3]– نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص196.

والملاحظ أن حجم التجارة المتبادلة بين البلدين شهد تطور منذ عام 2002 والجدول التالي يوضح هذه التطورات التي طرأت على حجم التبادل التجاري بين البلدين:

جدول رقم(02): التبادل التجاري السوري- الروسي،2002-2012

السنة	قيمة الصادرات السورية إلى الأسواق الروسية	قيمة المستوردات السورية من الأسواق الروسية
2000	34 مليون دولار	131 مليون دولار
2002	14 مليون دولار	122مليون دولار
2005	9 مليون دولار	275مليون دولار
2006	46 مليون دولار	1.1 مليار
2010	33 مليون دولار	1.1 مليار

المصدر : مايسة محمد مدني، مرجع سابق، ص 16.

من خلال الجدول نرى بأن سوريا تمثل سوق عام للبضائع والتجارة الروسية بالمنطقة

كما أن سوريا لا تعاني من ديون خارجية ، إذ حتى عام 2004 بلغت ديون سوريا للإتحاد السوفياتي السابق حوالي 12 مليار دولار ، ولكن بعد زيارة "**بشار الأسد**" لموسكو في عام 2005 تم شطب نسبة 80% من هذه الديون وتقسيط الباقي على عشر سنوات في إستثمارات روسية في سورية ومبيعات سوريا إلى روسيا[1].

وحسب وجهة نظر روسيا فإن التدخل للحفاظ على بقاء وإستمرارية النظام وذلك لأن تغيير النظام سيؤدي إلى خسارة هذه الأخيرة لإستثماراتها فالواقع هنا لدعم النظام والتدخل في مجريات الأزمة هو رغبة روسيا في الحفاظ على مجالات التعاون القائمة وتطوير مجالات جديدة ويرى مجموعة من المحللين الأكاديميين أن التدخل الروسي في سوريا يعود

[1]- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي الى صيف2011** ،(بيروت: دار النهار،2011)، ص 759.

إلى إكتشاف ثروتها الجديدة بالعديد من الحقول النفطية على الساحل السوري وبالقرب من الحدود اللبنانية ، بالإضافة إلى إدراك روسيا مدى رغبة أمريكا لتمرير الغاز القطري عبر سوريا إلى أوروبا في محاولة منها لإنهاء تبعية الدول الأوربية للغاز الروسي[1].

وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر جانبا مهما من التدخل الروسي تجاه الأوضاع التي شهدتها سوريا إلى بلد موالي للغرب سيمكن هذه الدول من السيطرة على هذه الحقول خدمة لمصالحها من جهة وإضعاف الإحتكار الروسي للغاز في أوروبا من جهة أخرى والذي سيؤدي حتما إلى تضرر إقتصادها وإنحصار دورها في الساحة الدولية ، وبالتالي أصبح الغاز السوري هو مفتاح القرن المقبل ومن يملك سوريا يملك الدخول عبرها إلى الغاز في العالم[2].

المطلب الثالث : أبعاد التدخل الروسي في الأزمة السورية

كان لإستقبال التدخل الروسي في سوريا إتجاهان عالميان متناقضين أشد التناقض، وربما كانا رغم تناقضهما متداخلين عند الطرف الواحد، و الهدف الذي يتفق عليه الجميع في هذا الصراع هو القضاء على تنظيم داعش، لأن داعش صارت تمثل خطرا داهما على كل دول و بلدان و شعوب العالم[3].

على الرغم من الدعم الروسي المتواصل للنظام السوري بجانب الدعم الإيراني والعراقي ودعم الميليشيات الشيعية المختلفة، فإن النظام قد تعرض لإنتكاسات كبيرة منذ مطلع عام 2015 إستدعت تغيير الإستراتيجية الروسية، حيث بدأ التصعيد العسكري الروسي منذ بداية ربيع 2015 بإرسال جنود إلى سورية، كما قد عززت روسيا وجودها على الساحل السوري بقطع بحرية بما فيها سفن الإنزال البحرية إلى جانب 15 طائرة نقل من أجل إرسال أسلحة

---

[1]– أحمد سعيد نوفل و آخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014)، ص 317.

[2]– نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 169.

[3]– عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 187.

جديدة و قوات عسكرية إضافية إلى سوريا، و قد إستخدمت تلك الطائرات مسارات جوية متعددة من روسيا إلى اللاذقية، وتمت هذه الأنشطة الجوية تحت غطاء بعثات المساعدات الإنسانية[1].

وقد ربط "**بوتين**" قرار التدخل العسكري في سوريا بضرورة مواجهة التطرف والإرهاب الإسلامي ومنع مخاطره على الإستقرار داخل روسيا و التي سبق لها أن واجهت في السنين الماضية مثل هذا التهديد، وربط العديد من الخبراء التحرك العسكري الروسي بالرد على إستراتيجية الدول الغربية الهادفة إلى إضعاف روسيا و عزلتها من خلال نظام العقوبات الذي فرض عليها على خلفية تدخلها في أوكرانيا وإحتلالها لأجزاء واسعة من الأراضي الأوكرانية[2].

أعطى "**بوتين**" الأولوية لمحاربة الإرهاب عند حديثه عن أهداف التدخل الروسي، وهذا يعني ضرب تنظيم داعش وجبهة النصرة، و لكن يبدو بوضوح بأن معظم الغارات التي نفذها الطيران الروسي قد ضربت على مواقع المعارضة المعتدلة بما فيها الجيش السوري، وقد تحدثت المصادر البريطانية و الغربية عن أنها إستطاعت أن تحصي بأنه من أصل 57 طلعة جوية فإن طلعتين فقط إستهدفت مواقع داعش، بينما صبت كل الطلعات الأخرى قنابلها ضد مواقع الفصائل المعارضة المعتدلة، وتشير هذه المعلومات إلى أن الدوافع الأساسية للتدخل الروسي العسكري تتركز على حماية مصالحها وأمنها بالمنطقة من خلال دعم و مساعدة نظام "**بشار الأسد**"[3].

تنطلق روسيا في تسمية إنتشارها العسكري الوحيد في المياه الإقليمية لسوريا بالبحر المتوسط، من خلال إستعمال عبارة نقطة إمدادات ومساعدة تقنية، بدلا من التسمية الشائعة

---

[1]– محمود حمدي أبو القاسم، "تداعيات خطيرة:أبعاد التدخل العسكري الروسي في سورية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية متحصل عليه من: rawabetcenter.com/archives/15132(05-04-2016) .

[2]– مايسة محمد مدني، مرجع سابق، ص 22.

[3] – نزار عبد القادر، "أبعاد التدخل الروسي"، متحصل عليه من:

http://www.addiyar.com/article/1050430-.(05-04-2016)

"**القاعدة البحرية الروسية في طرطوس**"، كما أن من أبعاد التدخل تدعيم شرعية النظام السوري سياسيا[1].

إضافة إلى أن الصراع الدولي على البحر الأبيض المتوسط يمثل إحدى عوامل التمسك الروسي بسوريا منذ العهد السوفياتي، و حتى يومنا هذا لأهميته الإستراتيجية للقوى العظمى[2].

و ترى موسكو أن تكثيف الوجود العسكري الروسي و كذلك الضربات الروسية على معاقل الإرهاب في سوريا، حتى القضاء التام عليها، فالدور الروسي ليس فقط تحريكي لعملية التسوية في سوريا ولكنه دور تغييري يضع القضاء التام على العناصر الإرهابية هدفا له، و هو أمر يستغرق سنوات ويحتاج إلى تنسيق وتعاون مع القوى الإقليمية و الدولية المعنية بالملف السوري[3].

ومن أهم أبعاد هذا التدخل أيضا الشراكات الروسية المتصاعدة مع إيران و مصر، فهناك إتجاه واضح لدى موسكو لتعميق تعاونها الإستراتيجي مع إيران، وإستقطاب مصر كشريك رئيسي وهام في المنطقة، وهو ما إنعكس بوضوح في إصرار روسيا على إشراك الدولتين إيران ومصر في مفاوضات فيينا بشأن الأزمة السورية إلى جانب تجاوز أزمة الطائرة الروسية التي تم تفجيرها فوق سيناء، بتاريخ 31 اكتوبر 2015، وراح ضحيتها 224 قتيل جميعهم تقريبا من المواطنين الروس.

---

[1]– "أبعاد التدخل العسكري الروسي في سورية"، مركز أسبار للدراسات و البحوث الإستراتيجية السياسية و الإقتصادية، متحصل عليه من:

www.addiyar.com/archives/1050430. (05-04-2016)

[2]– نورهان الشيخ، "الخوف من التغيير محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري"، **مجلة السياسة الدولية**،العدد 190، (أفريل 2015)، ص 78.

[3]– خلود محمد خميس، "الازمة السورية وإستراتيجية التدخل الروسي"، **دراسات دولية**، العدد 60، (أكتوبر، 2015)، ص 123.

كإضافة إلى ابعاد التدخل نلحظ تدهور العلاقات الروسية–التركية على خلفية إسقاط طائرة أنقرة للطائرة الحربية الروسية، ففي الوقت الذي تنمو فيه الشراكة الروسية مع إيران ومصر، بلغت العلاقات مع تركيا أقصى درجات الشك و التدني، وقامت روسيا على أثر ذلك بإتخاذ مجموعة من الإجراءات العقابية تضمنت إجراءات إقتصادية تهدد أمن الإقتصاد التركي[1].

كبعد آخر لهذا التدخل هو محاولة للتفاهم مع دول الخليج، و خاصة المملكة العربية السعودية، تتمحور حول القضية السورية وأسعار النفط، إنطلاقا من وجود تحديات خطيرة مشتركة تهدد روسيا و دول الخليج تتمثل في تصاعد خطر الإرهاب، و تحاول موسكو إعادة طرح رؤيتها التي تقوم على تطوير نظام للأمن الإقليمي بإعتباره الصيغة الأمثل لضمان أمن المنطقة من وجهة نظر روسيا[2].

إلا أن التباعد حول ماهية التهديدات الأكثر خطورة، وكون إيران تهديد أم جار، ومدى القبول ولو مرحليا بالأسد في سوريا والتحديد الدقيق للتنظيمات التي تعد إرهابية والتي ليست كذلك مازال قائما، ومازالت هذه القضايا موضع جدل وبحث بين الجانبين الروسي و السعودي، حيث تتباين الرؤى و التوجهات في هذا الإطار[3].

وتسعى موسكو لتفعيل محور إقليمي متمثل في (روسيا– إيران –العراق و نظام **الأسد**)، وهذا ما يتطلب جهودا روسية غير متعارضة مع الإستراتيجية الأمريكية على الأقل في الجغرافية العراقية و إنسجاما مع آليات التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في الجغرافية السورية[4].

---

[1]– نورهان الشيخ، "صعود الدور الروسي في المنطقة :الدوافع والأبعاد"، متحصل عليه من:
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3609:2015-12-28-07-30-08&Itemid=172
&option=com_content. (06-04-2016)

[2]– خلود محمد خميس، مرجع سابق، ص 125.

[3]– نورهان الشيخ، صعود الدور الروسي في المنطقة: الدوافع و الأبعاد، مرجع سابق.

[4]– نزار عبد القادر، مرجع سابق.

و من خلال ما تقدم يمكن تبيان أهم أبعاد التدخل الروسي في القضية السورية، حيث تبقى المصالح الجيو إستراتيجية و الأمنية لروسيا أهم ما تسعى روسيا لتحقيقه من جراء هذا التدخل الداعم للنظام الذي ترى فيه أنه الحامي و الداعم لمصالحها داخل و خارج سوريا.

خلاصة الفصل:

تأسيسا على ما تم تقديمه في ظل الأوضاع التي تشهدها سوريا مؤخرا توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات نوردها في الآتي :

- يعد الوضع الصعب الذي يعيشه الشعب السوري تحت لواء حزب البعث وسيطرته على جميع مجالات الحياة (السياسية الاجتماعية والاقتصادية) سبب في إندلاع الإحتجاجات وخروج الشعب إلى الشارع في مظاهرات لإسقاط النظام.
- شكل التصادم في المطالب ووجهات النظر خاصة على المستوى الداخلي(النظام السياسي و المعارضة) نقطة إنعطاف مهمة في مسار الأحداث فيها كما يعتبر أهم عقبة تواجهها سوريا في عملية السعي في إيجاد حل سلمي سياسي للأزمة.
- تعتبر أهمية القاعدة البحرية طرطوس في إستعادة النفوذ السوري في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أهم الدوافع الرئيسية للتدخل الروسي في الأزمة السورية بالاضافة إلى المصالح الجيو إستراتيجية والإقتصادية لروسيا بالمنطقة .
- يؤدي إسقاط النظام وإستبداله بنظام موالي للولايات المتحدة الأمريكية إلى تراجع الدور الروسي في النظام العالمي، ولهذا السبب تعمل روسيا على تكثيف تدخلها للحيلولة دون ذلك.

الفصل الثالث

إنعكاسات الأزمة السورية على دول الجوار الإقليمي

وسيناريوهاتها المستقبلية

يحظى المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية، و ما يزيد من أهميته ما تتمتع به المنطقة من تعقيد في البنية السياسية و الإجتماعية للمنطقة، الأمر الذي يجعل منه ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية و دولية عديدة متصارعة على أرضه و هذا الواقع إنعكس بشكل كلي على الأوضاع السياسية فيه قديما و حديثا بحيث أن أي تغييرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة بل تكون شديدة التأثير إجتماعيا و سياسيا في محيطها الجغرافي برمته، ولا تخرج الأزمة السورية عن هذا الإطار اذ تأثرت دول الجوار الإقليمي بالمتغيرات الجارية في سوريا على مختلف المستويات كما أثرت الأزمة فيها من أجل دفع أنظمتها إلى إتباع سياسات معينة في صناعة قرارها تجاه الأحداث في سوريا و على الرغم من إتساع دائرة الأزمة فإن المشهد لمستقبل سوريا لازال يكتنفه الكثير من الغموض، ويعكس ذلك عدم القدرة على التوقع السليم والنهائي لمجريات الأزمة وذلك يعود إلى التغييرات المفاجئة التي تقع في إطار الأحداث داخل سوريا، وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: إنعكاسات الأزمة السورية على الدول المؤيدة لبقاء النظام السوري

المبحث الثاني:إنعكاسات الأزمة السورية على الدول المعارضة لبقاء النظام السوري

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية

المبحث الأول: إنعكاسات الأزمة السورية على الدول المؤيدة لبقاء النظام السوري

تعتبر الأزمة السورية أكثر الأزمات عرضة للتدخل الخارجي لا سيما الإقليمي لأسباب منها: صراعها الطويل مع إسرائيل –علاقتها الوثيقة مع ايران و حزب الله، حيث نرى صراع وتنافر بين الدول الإقليمية لمساندة أو معارضة النظام السوري، وقد أحدثت التحولات الجيوسياسية بسوريا إنعكاسات على مختلف الأصعدة داخل دول الجوار الإقليمي المؤيدة للنظام السوري و التي تشمل كل من إيران _ لبنان و العراق.

المطلب الأول : إنعكاسات الأزمة السورية على إيران

إن قيام إيران بدعم النظام السوري أتت من قناعات إستراتيجية بأن سوريا هي جوهر ومحور المشروع الإيراني الإقليمي و من ثم إنتصار نظام "**بشار الأسد**" سيسهل المهمة الإيرانية في نشأة الهلال الشيعي، و هو أحد الإستراتيجيات التي تسعى إيران لتحقيقها منذ 1979 و ذلك لمنع هلال سني يمتد من الخليج إلى سوريا يكون عائقا أمام تطلعات إيران لكي تكون إحدى القوى الإقليمية العظمى في المنطقة[1]، حيث أن الأحداث التي تشهدها سوريا الآن تؤثر على إيران في نواحي مختلفة، فإن أخذنا منطقة الخليج و العلاقة بينها وبين إيران نجد أن سقوط النظام السوري سيؤدي إلى تكريس النمط الصراعي في العلاقة بين إيران و دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب إتساع مساحة الخلافات بين الطرفين حول التعامل مع الإحتجاجات البحرينية من جهة، ثم تطورات الأزمة السورية من جهة أخرى ففي الوقت الذي تؤيد فيه إيران النظام السوري بكل قوة، أصبحت بعض دول المجلس مصادر أساسية للمساعدات المالية و التسليحية التي تتلقاها المعارضة السورية المسلحة، و على راسها الجيش الوطني الحر[2]، هذا إلى جانب إتهام كل من قطر و السعودية بإختطاف الإيرانيين في سوريا و الذين أكدت أنهم كانوا في رحلة لزيارة أماكن شيعية في سوريا، فيما

[1]– سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية و الدولية 2012 2013، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية)، 2015، ص 71.

[2]– لزهر شناقي و عزالدين جعلاب، مرجع سابق، ص 71.

أكدت المعارضة السورية أنهم عناصر تابعة للحرس الثوري الإيراني تقدم إستشارات فنية لنظام الأسد لمواجهة الإحتجاجات، وهددت إيران بالتدخل في الأزمة لحسم الصراع ضد من أسمتهم "**العرب المكروهين**"، في إشارة إلى دول الخليج التي تؤيد الإحتجاجات[1]، بالإضافة إلى التوتر الناجم عن خشية دول الخليج من تشكيل إيران هلال شيعي في منطقة الخليج العربي وهو الأمر الذي تعتبره كل دول مجلس التعاون خطر يهدد أمنها وإستقرارها.

أما على الصعيد الداخلي الإيراني فقد كشفت الأزمة عن حالة الإزدواجية الواضحة في تعامل مؤسسات صنع القرار مع قضايا السياسة الخارجية، حيث وضع الصراع بين المرشد وبعض الهيئات التابعة له ورئيس الجمهورية، فدعا البعض إلى وضع مسافة بين طهران والتصاعد المستمر في مستويات القمع الدموي الذي يمارسه النظام السوري ضد الحراك الجماهيري، بينما رأى البعض الآخر أن حل الأزمة السورية يكمن في إصلاح النظام، حيث أن الإصلاح الذي تقبل به إيران في سوريا يوافق تصور النظام السوري[2].

كما تؤثر الأزمة السورية على العلاقة بين حماس وإيران وذلك لإعتبارات عديدة أهمها الموقف المؤيد الذي تبنته الحركة للإحتجاجات السورية التي تعتبر جماعة الإخوان المسلمين رقما مهما فيها، و العلاقة المفتوحة بين حماس و بعض القوى الإقليمية المعادية لطموحات إيران الإقليمية خاصة قطر و تركيا[3], والتي وفرت لحماس حرية مناورة أكبر مكنتها من الإبتعاد تدريجيا عن النظام السوري ومن ورائه ايران بالتزامن مع إخراج معظم كوادرها من دمشق إلى عواصم عربية عديدة حيث أن التغير في الموقف الإستراتيجي ستكون له تداعياته في المنطقة، حيث كانت سوريا تمثل نقطة الإتصال الأكثر أهمية ما بين إيران و حزب الله و حركة حماس، ما يعني فقدان إيران ليس للورقة السورية، لكن لثلاثة أوراق ضغط مهمة

---

[1]– ولد أباه السيد، **الثورات العربية الجديدة المسار و المصير، يوميات من مشهد متواصل**، (بيروت: جداول للنشر والتوزيع،)2011، ص 21.

[2]– أمل ياسين، "المواقف الإقليمية و الدولية و أثرها في الازمة السورية"، مركز الرأي للدراسات ومتحصل عليه من: www.**alrai**.com/article/515433.html .(25-03-2016)

[3]– ولد أباه السيد، مرجع سابق، ص 22.

ظلت تستخدمها بين الحين و الآخر في تنفيذ مشروعاتها الإقليمية و مناوراتها مع الغرب خاصة فيما يتعلق بمشروعها النووي[1].

كما أصبح التوتر هو السمة الرئيسية للعلاقات بين إيران و تركيا، فقبل إندلاع الثورات العربية حرصت الدولتان على تأسيس علاقة شراكة قوية فيما بينهما، لكن التباين في التعامل مع الأزمة السورية أدى إلى إتساع حدة الخلافات وانعدام الثقة بين الطرفين التركي الإيراني، وهذا التوتر في العلاقات لا يخدم طموحات إيران فقد كانت إيران في الماضي حريصة على عدم الدخول في صراعات إقليمية مع تركيا، أو التعامل معها من منطلق العدو الذي لايمكن معاداته[2]، كما أن وصول الأحداث إلى سوريا الحليف الرئيسي لإيران في الإقليم أربك حسابات إيران ودفعها إلى إعادة ترتيب أوراقها من جديد، حيث الدور الإيراني في طريقه إلى الإنكماش والتراجع بسبب التداعيات القوية التي سينتجها النظام السوري وحالة العزلة الإقليمية التي تواجهها إيران على خلفية تصاعد حدة التوتر في علاقاتها مع دول الجوار لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا[3].

وسيتأثر النفوذ الإقليمي لإيران سلبا من جراء الأزمة في سورية، فمن المعلوم أن تماسك المثلث الذي يضم سورية وإيران و حزب الله، يشكل أحد المعوقات الأساسية التي حالت دون إقدام إسرائيل على شن هجوم عسكري على إيران طوال السنوات الثلاث الأخيرة ذلك أن تل أبيب ظلت تتحسب لرد الفعل الذي يمكن أن يصدر عن حزب الله بوجه أخص.

كذلك أن سقوط نظام الرئيس "**بشار الأسد**" سيؤدي إلى حالة من التغيير الجذري في المنطقة، وسيكون لذلك تداعيات مهمة على طهران فالدولتان تدركان أن سقوط إحداهما سيكون مقدمة للتدخل الخارجي في شؤون الدولة الأخرى وربما إسقاطها[4].

---

[1]– محمد عباس ناجي، "إيران وأزمة سوريا"، متحصل عليه من:

www.aljazeera.net .(25-03-2016)

[2]– لزهر شناقي و عز الدين جعلاب، مرجع سابق، ص 70.

[3]– سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 104.

[4]– أحمد قنديل، "التأثيرات المحتملة للأزمة السورية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، (أكتوبر،2012).

وقد إنعكس الدعم الإيراني لنظام الأسد سلبا على الإقتصاد الإيراني بالإضافة لما أحدثته العقبات التي تفرضها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران من أضرار إقتصادية كبيرة وخصوصا عندما تم إيقاف الصادرات والإنتاج النفطي الذي يعتبر أكبر ثروة للبلاد مما أدى إلى إنهيار العملة الإيرانية[1].

كما تعد العلاقات المتوترة بين كل من إيران و السعودية من أشد و أهم إنعكاسات الأزمة السورية على إيران حيث أدان مجلس الأمن الدولي الإعتداءات على البعثتين الدبلوماسيتين السعوديتين في "**طهران**" و "**مشهد**" و قد ردت السعودية على الإعتداءات بمعاقبة إيران إقتصاديا بعد قرار قطع العلاقات الذي تبنته دول عربية[2].

كما أن سقوط النظام السوري سيدفع بأكثر الإتجاهات سلبية على السياسة الإيرانية لسببين:

أولا: فقدانها لحليف إقليمي مهم لطالما لعب دورا مهما في تمهيد الطريق لتمدد إيران في المنطقة، وشكل جسر تواصل مع حلفاء إيران مثل حزب الله و حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينتين.

ثانيا: صعوبة التعامل مع البدائل المطروحة في سوريا في مرحلة ما بعد إسقاط النظام نتيجة توتر العلاقة ما بين إيران و قوى المعارضة السورية التي قد تنتهج في حال إستلامها للسلطة لسياسية غير ودية تجاه طهران نتيجة سياستها المؤيدة للنظام الحالي و التي زادت من بعد المسافة ما بين الطرفين[3].

---

[1]– "إنعكاسات الأزمة السورية على الإقتصاد الإيراني"، متحصل عليه من:

www.**syrian**ef.org/?p=3282 (26-03-2016)

[2]– محمد عباس ناجي، مصدر سابق.

[3]– محمد عباس ناجي، "الإنكماش ، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، **مجلة الياسة الدولية**، العدد 184، (افريل، 2011)، ص 12.

ومن خلال ما تقدم نجد أن للأزمة السورية إنعكاسات على الواقع الإيراني داخليا (الواقع الأمني السياسي الإقتصادي)، وعلى المستوى الإقليمي وما سببته الأزمة من توتر العلاقات بين إيران و كل من تركيا و السعودية.

المطلب الثاني:إنعكاسات الأزمة السورية على لبنان

تعد لبنان من أكثر دول الجوار السوري تأثرا بالتغيرات السياسية في سوريا نظرا للعلاقات التاريخية المتداخلة بين البلدين، و التي كانت سوريا الطرف الأقوى فيها، وكان لها تأثير مباشر على معظم المستويات في لبنان، حيث إنقسمت الساحة اللبنانية بين مؤيد ومعارض للأحداث في سوريا في بداية الأزمة، لكن مع مضي الأشهر الثلاث من الأزمة السورية صرحت الحكومة اللبنانية "**لميقاتي**" بتصريح رسمي بالتأييد العلني للنظام السوري هذا إلى جانب موقف حزب الله المؤيد و بشكل صريح للحكومة السورية، فقد تأثرت الساحة اللبنانية و بشكل خطير بالأحداث السورية مما لا يستطيع لبنان تحمل تأثيرات خاصة في ظل هشاشة الوضع اللبناني طائفيا و سياسيا[1]، حيث أن تطور الأزمة السورية سيكون له إنعكاسات مباشرة على الداخل اللبناني نظرا لأن سوريا تحاول في بعض الأحيان نقل الأزمة إلى لبنان و تخفيف الضغط عليها و التأثير فيها الأمر الذي سيكون له العديد من التداعيات مثل:

1. إحتمال تعرض الأوضاع الأمنية على الحدود السورية اللبنانية خاصة في طرابلس و صيدا و البقاع و عكار إلى حالة من عدم الإستقرار و تزايد حالات العنف التي تأخذ طابعا طائفيا أو مذهبيا.

2. تفشي معدلات البطالة نتيجة تزايد عدد اللاجئيين السوريين في لبنان، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان1.1 مليون لاجئ، و قد أوضح في ذلك الرئيس اللبناني العماد "**ميشال سليمان**" قائلا: "إن عدد اللاجئين السوريين مع العمال السوريين الذين يوجدون

[1]– عبد المجيد أحمد، **لبنان بين حزامين**، (بيروت: الدار العربية، 2012)، ص 84.

بصورة شبه دائمة إضافة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين باتوا يشكلون ربع عدد سكان لبنان"[1]، كما قال وزير الصناعة "**بانوس مانوجيان**" : "أن السوريين ياخذون مكان العمال اللبنانيين الأمر الذي من شأنه أن يزيد معدل البطالة و الهجرة"، كما أن ذلك الأمر يسهم في تهديد الأمن المجتمعي في لبنان كون هذه الأخيرة تعاني من نسيج اجتماعي هش[2].

الفرع الأول : الإنعكاسات على المستوى الإقتصادي

أدت الأزمة في سوريا إلى خفض النمو الإجمالي للناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.9 نقطة مئوية عن كل عام، مما أدى إلى خسارة تراكمية في الأجور إضافة إلى مضاعفة معدل البطالة إلى اكثر من 20% و خفض تحصيل الإيرادات الحكومية بقيمة1.5 مليار دولار أمريكي مع زيادة النفقات في الوقت نفسه بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي بسبب الإرتفاع الكبير في الطلب على الخدمات العامة[3].

كما تسببت هذه الأزمة في تدهور كبير في إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة وجودتها في لبنان، ومرة أخرى فإن الأرقام تتحدث عن نفسها، ففي قطاع التعليم و بالنسبة للعام الدراسي 2014 فإن التقديرات توضح أن 57% من الأطفال في المدارس العامة في لبنان سيكونون من اللاجئين السوريين، و في مجال الصحة يتزايد الطلب الحاد على الخدمات الصحية في ظل وضع المرافق الصحية التي يتزايد الطلب عليها، و إرتفع عدد حالات الأمراض المعدية في لبنان و ظهرت بعض الأمراض التي لم تكن –حسب التقارير

[1]– دعاء الحسيني و آخرون "اتجاه التفاعلات الدولية والإقليمية في الازمة السورية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد194، (2013).

[2]– هشام بشير، "خسائر مشتركة، التداعيات الإقتصادية الإقليمية للأزمة السورية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد190، (أكتوبر، 2012).

[3]– iriq loporn ،docoument of the world bank ،economic and social impact assesment of the syrian confict;poverty reduction and economic management depertment ،middle east and north africa region;lebanon ،20 september2013 ،p 44.

الصحية–موجودة سابقا، هذا ما أدى إلى غياب الأمن بمختلف أبعاده في لبنان و ذلك كإنعكاس لما يحصل في سورية الآن[1].

كما تعاني لبنان من أزمة كبيرة من تدفق اللاجئين السوريين إليها بأعدا كبيرة و بشكل يومي، حيث تعد لبنان الدولة الأولى التي تضم أكبر عدد من اللاجئين السوريين،

كما يتوقع تزايد عدد اللاجئين إلى1.6 مليون، أو ما يعادل 37 % من إجمالي سكان لبنان بنهاية 2014 و ينتشر اللاجئون بين السكان في مختلف أنحاء لبنان، مع تمركز العدد الأكبر في شماله و شرقه حيث تواجه المجتمعات المحلية الفقيرة و الزراعية مصاعب جمة من أجل معيشتهم[2].

و يتوقع أيضا أن يؤثر تزايد أعداد اللاجئين في النمو الإقتصادي و أن يزيد من معدلات الفقر و البطالة بين اللبنانيين، و أن ينهك خزانة لبنان المحدودة في بلد يعاني من مديونية عامة إرتفعت إلى 57.5 مليار دولار، أو ما يعادل 134% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في 2012 و هي واحدة من أعلى نسب الديون في العالم.

و قد عطلت الأزمة في سوريا طرق الصادرات اللبنانية إلى دول مجلس التعاون الخليجي و العراق و الأردن كما ساهمت في تراجع السياحة في البلد إلى أقرب مستوى من الصفر، حيث كانت تمثل السياحة موردا حيويا[3].

---

[1]– "الآثار غير المباشرة للأزمة السورية تمزق لبنان و تؤدي إلى حافة الإنهيار"، متحصل عليه من:

http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/ .(02-04-2016)

[2]– "لبنان تحمل وطأة الأثار الإقتصادية و الإجتماعية للصراع السوري"، البنك الدولي، متحصل عليه من:

www.al**bank**aldawli.org .(02-04-2016)

[3] .IRIQ LOPORN,OP CI, P 51.

الفرع الثاني :الإنعكاسات على المستوى السياسي و الأمني

وعند النظر إلى حجم اللاجئين السوريين للحدود اللبنانية الذي يصل إلى أربعين ألف معظمهم من السنة، مما قد يؤثر بالضرورة في التوازنات السياسية بين المكون الطائفي في بعض المدن اللبنانية، حتى تلك التي تتسم مثلا بأغلبية مماثلة لنوعية المذهب الديني أو السياسي للاجئين السوريين، وقد إتضح هذا المضمون في الأحداث التي شهدتها مدينة طرابلس ذات الأغلبية السنية، خلال شهر ماي وجوان الماضي، ثم في حالات الإنقلاب الأمني وما واكبها من إختطاف لعدد من اللبنانيين الشيعة من قبل عناصر تابعة للمعارضة السورية في مدينة حلب، أثناء عودتهم من إيران عبر الأراضي السورية، مما رأته قوى سياسية لبنانية إستهدافا طائفيا لشيعة لبنان لتأييدهم للنظام السوري[1].

وقد كانت مدينة طرابلس شاهدا على إندلاع أول حالة إقتتال طائفي بفعل الأزمة السورية بين "اللبنانيين السنة" و"الشيعة العلويين" نتج عنها وقوع ضحايا من الجانبين، أعقبتهما عمليات إختطاف لعناصر سلفية مؤيدة للمعارضة السورية، وإعتصامات ذات طابع مذهبي في ساحة النور بالمدينة، وذلك ردا على إستهداف قوات الأمن لتلك العناصر[2].

كما باتت الجماعات الجهادية تعتبر إيران و حزب الله اللبناني هدفين أساسيين في حربهما على نظام "**بشار الأسد**" وهذا ما أثر على أمن المنطقة سواء داخل لبنان أو سوريا، بسبب تعاظم الدور الإيراني و دور حزب الله و مقاتليه في الأزمة السورية، حيث تأكدت شدة التحديات الأمنية التي يواجهها حزب الله جراء مشاركته في الأحداث السورية، حيث تتزايد معه حده الإستقطاب السني الشيعي في لبنان وما تبعه من توترات مذهبية في أنحاء لبنان لا سيما في طرابلس ومناطق النفوذ السياسي و الأمني لحزب الله، وقد ساهم كل ذلك في أحداث إرباك سياسي و أمني للحزب في الفترة الأخيرة وهذا يعود إلى حالة إنفلات أمني

[1]– محمد أحمد صافيناز، "التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار"، **مجلة السياسة الدولية**، متحصل عليه من: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2738/.(02-04-2016)

[2]– منير عقيقي، "تداعيات الأزمة السورية على لبنان"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 114، (أوت، 2014)، ص 3.

للحزب الله و للبنان أيضا وقد ساهمت هذه الأحداث الأخيرة في زعزعة الأمن القومي و الوطني للبنان[1].

هذا إلى جانب تراجع قدرة الحزب (حزب الله) على الإستمرار في عمليات المقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي حيث أن الدعم اللوجستي للحزب من جانب سوريا أو إيران عبر سوريا كان جانبا مهما من معايير القوة الشاملة لحزب الله، كما أن سقوط النظام السوري سيكون له تداعياته على فرص حزب الله في أن يكون له نفوذ في الساحة السياسية اللبنانية[2].

و قد صرح الأمين العام لمجلة الأمن "**منير عقيقي**" في كلمة ألقاها خلال ندوة بعنوان "**لبنان و النازحون التحديات الإقتصادية الإجتماعية و الأمنية**"، وقال: "أن لبنان تعاني من جراء الأزمة السورية من سيطرة جماعات إرهابية "كجبهة النصرة" و "تنظيم داعش" على المرتفعات اللبنانية، هذا إضافة إلى الأعمال التي يقوم بها اللاجئين السوريين بلبنان و التي أدت إلى إرتفاع معدل الجريمة و غياب الأمن الداخلي بلبنان، و كمثل على هذه الأعمال (السلب، القتل، الإغتصاب، نقل، الأسلحة والمتفجرات)، حيث شكل بعض اللاجئين عصابات تعتدي على الناس و الأملاك العامة و الخاصة بغية نزع الإستقرار و بث الخوف و الرعب في نفوس الشعب اللبناني و الحصول على المال"[3].

وفي الأخير نجد أن لبنان تعاني من أزمة على المستوى (الإقتصادي- الإجتماعي- السياسي و الأمني) كإنعكاس لعمليات اللجوء من طرف الشعب السوري المضطهد إضافة إلى ما أنتجته الأزمة في سوريا على الجانب الطائفي اللبناني السوري و ما يشكله من تهديد و خطر على الأمن في لبنان وما جاورها.

---

[1]- هاجر أبو زيد، "تداعيات الأزمة السورية على الوضع السياسي و الأمني لحزب الله"، **المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط** ،العدد 63، (8 ماي 2014).

[2]- أحمد قنديل، مرجع سابق.

[3]- منير عقيقي، مرجع سابق، 4.

المطلب الثالث :إنعكاسات الأزمة السورية على العراق

يكتسب الموقف العراقي تجاه الأزمة السورية أهمية و زخما خاصا لإعتبارات عديدة منها :

أولا: إن التركيبة المعقدة للعراق تجعله من أكثر دول الجوار عرضة للتداعيات المباشرة لهذه الأزمة و يبدو جليا في حالة إحتقان السياسي السائد الآن على الساحة السياسية العراقية بين ائتلاف دولة القانون بزعامة "**نور المالكي**"، و كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس إقليم كردستان العراق "**مسعود البارزاني**" الذي سعى إلى الإطاحة بمنصب نور المالكي[1].

ثانيا : يقع العراق في منطقة وسط بين القوى المعنية بالأزمة السورية لاسيما إيران والولايات المتحدة الأمريكية ما فرض على موقفه تجاه الأزمة حساسية خاصة، حيث أن سقوط النظام السوري سوف يزيد من إحتمالات تحول العراق إلى ساحة جديدة للمواجهة بين حليفيه إيران و أمريكا لاسيما أن الأولى سوف تبذل جهودا حثيثة لتعويض خسائرها المحتملة في حالة إنهيار حليفها الإقليمي[2].

الفرع الأول :الإنعكاسات على المستوى السياسي و الأمني

إن الأحداث في سوريا دعمت عودة التيارات الجهادية مرة أخرى من سوريا إلى العراق، و بالتالي تصعيد عمليات العنف من جديد، و هو ما سوف ينتج تداعيات سلبية على حالة الأمن و الإستقرار العراقي الذي يواجه تحديات ليست قليلة في الآونة الأخيرة لا سيما أن الخطاب العام لهذه التيارات الجهادية تحول من الجهاد ضد القوات الأمريكية التي أنسحبت من العراق عام2011 إلى الجهاد ضد الحكومة خصوصا في ظل الإتهامات التي توجهها

[1]– رضا محمد هلال، "التداعيات المحتملة للتدخل الدولي في الأزمة السورية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد194، (2014).

[2]– محمد عباس ناجي، "العراق و تحديات الأزمة السورية"، متحصل عليه من:

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/11/16 (02-04-2016)

هذه التيارات للحكومة بالعمالة لإيران و تكريس سيطرت الشيعة على مفاصل صنع القرار في العراق، وتبنى سياسة طائفية في تأييد النظام العلوي في سوريا[1].

كما تتخوف الحكومة العراقية من أن تؤدي سيطرة المعارضة على السلطة في سوريا أو المناطق المحاذية للحدود العراقية السورية إلى تزايد نفوذ الجماعات الإسلامية أو المسلحة و خلق بيئة ملائمة للتنظيمات الجهادية المتطرفة، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني في العراق، كذلك تخشى الحكومة العراقية أن يسهم سقوط النظام السوري على قيام حكومة سنية معتدلة في دمشق، فإن ذلك من شأنه أن يسهم في توتر الأوضاع الداخلية، و يؤدي إلى قيام حرب أهلية و طائفية في العراق الأمر الذي ينعكس سلبا على التحالفات السياسة في المنطقة.

كما يحذر مراقبون لأوضاع المنطقة من الأزمة السورية التي بدأت تتطور و تأخذ منحى طائفيا و مذهبيا قد تشمل المنطقة بشكل عام و الدول المجاورة لسوريا بشكل خاص، و من تلك الدول العراق الذي يشهد تعددية دينية و طائفية، حيث يشترك العراق مع سوريا بحدود تمتد لحوالي600 كم، وهي تحاذي محافظتي الأنبار من الجانب العراقي[2].

كما إنعكست الأزمة في سوريا على مسار العلاقات العراقية–التركية، حيث إختلف البلدين بين مؤيد ومعارض للنظام حيث تعتبر تركيا من أولى الدول المعارضة لبقاء النظام السوري و التي تدعم المعارضة سواء السلمية أو المسلحة عكس العراق، هكذا أدت الأزمة السورية دورا كبيرا في إحداث خلخلة في العلاقات العراقية التركية، الأمر الذي يتطلب رؤية إستراتيجية عراقية لمحاولة تنشيط مستوى معين من العلاقات الأمنية مع تركيا بغض النظر

[1]– ولد أباه السيد، مرجع سابق، ص 44.

[2]– حسام أكرم ووحيدة مروة، "الأزمة السورية وتداعياتها على دول الجوار"، مركز بغداد للدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من: http://www.baghdadcenter.net/details-145-htm (02-04-2016)

عن الحالة المتردية حاليا للعلاقات السياسية بين البلدين و السعي لإستعادة التنسيق الأمني المشترك بين الطرفين[1].

وقد ساهمت الأزمة السورية في إحداث قدر من التحول في موازين القوى بين كل من إيران و العراق و ذلك في ظل بحث إيران عن حليف بديل للنظام السوري بهدف الحفاظ على مصالحها الإقليمية، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تزايد التدخل الإيراني في الشأن العراقي والتضييق على السنة لصالح الشيعة[2].

هذا بالإضافة إلى المشكل الأمني الذي تشهده العراق كأهم إنعكاس للأزمة السورية، حيث أن العراق منقسم طائفيا في موقفه من الأزمة السورية إذ تشعر التيارات الشيعية بتقارب أكثر مع "**بشار الأسد**" ممثل الطائفة العلوية، أكثر من تقاربها من قوى المعارضة السورية التي تمثل الأغلبية السنية هناك التي تستطيع في حال توليها الحكم أن تدعم العراقيين السنة الأمر الذي يؤثر في التطورات السياسية في العراق ويؤدي إلى قيام حرب أهلية طويلة الأمد ولا تقتصر على العراق فقط بل تمتد لتشمل الطوائف السنة الشيعة، إضافة إلى الأكراد من جميع دول الجوار و هذا يهدد الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ككل[3].

كما أدت الأزمة إلى حدوث إختلالات أمنية جديدة إضافة إلى التي يعاني منها الوضع العراقي المرتبك، و تتخوف الحكومة العراقية من أن تؤدي سيطرة مقاتلي المعارضة السورية على مناطق محاذية من الحدود العراقية–السورية إلى زيادة نفوذ الجماعات الإسلامية، نظرا لوجودها ما بين قوى المعارضة السورية المقاتلة مما قد يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني في العراق في ظل مشهد الصراع السياسي المحتدم، الأمر الذي لم تستطع العراق التخلص من وقعه هو إنتقال الجماعات المسلحة بين العراق و سوريا وإدماج بعضها تحت تسمية واحدة

---

[1]– واثق محمد براك السعدون، "مستقبل العلاقات العراقية التركية في المجال الأمني"، مركز الدراسات الإقليمية، متحصل عليه من: regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news détails . (02-04-2016)

[2]– محمد ناجي عباس، "الإنكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية"، **السياسة الدولية**، العدد 185، (جانفي، 2015).

[3]– سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 106.

كتنظيم "دولة العراق الإسلامية" الذي اعلن عن تحوله إلى تنظيم "داعش"، وفتحت صراعها على أطراف عديدة في العراق وسوريا على مختلف المستويات، وقد أدت الأزمة السورية إلى تراكم مشاكل العراق مع الدول الداعمة للمعارضة السورية ومنها قطر، السعودية وتركيا وبدا من الطبيعي وقوفه في الصف المقابل لها، فضلا عن موقف العراق من الأزمة في البحرين و الذي أثار الحساسية الخليجية تجاهه و تراجعت العلاقات الخليجية العراقية[1].

الفرع الثاني :الإنعكاسات على المستوى الإقتصادي

أعد صندوق النقد الدولي تقريرا بين فيه تداعيات الأزمة السورية على الإقتصاد العراقي، حيث لفت إلى أن تداعيات الأزمة السورية على الإقتصاد العراقي تمثلت بوجود زيادة في الإنفاق الحكومي على الجوانب الأمنية و الإجتماعية، كما تأثر النمو غير النفطي الذي يتوقع أن ينخفض إلى 4% في 2014 من متوسط 8% في الفترة 2009 2013، ومما ذكر التقرير أدت الأزمة السورية إلى تخفيض واردات العراق سواء من سوريا أو عن طريقها، حتى شارفت على التوقف، بعد أن كانت تبلغ 15 إلى 20% من مجموع الواردات، كذلك تأثر الإمدادات الغذائية بهذه التطورات مما ساهم في زيادة تضخم أسعار المواد الغذائية مؤخرا.

كما قد صرح مسؤول بمجال الطاقة في العراق، أن الهجمات غير المباشرة نتيجة الأحداث في سوريا، قد عرقلت نمو مخزون العراق من الغاز و النفط، كما إنفجر خط أنابيب رئيسي يصل إلى البحر المتوسط[2]، وهذه الأحداث الحاصلة في سوريا أدت إلى تدهور الأمن الإقتصادي العراقي و تراجعه بنسب معتبرة.

---

[1]– إيمان موسى النمس و مثنى فائق العبيدي، "تعامل العراق و الجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والإنعكاسات"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، متحصل عليه من:

www.beirutme/?p10123. (02-04-2016)

[2]– "التداعيات الإقتصادية للأزمة السورية على العراق و لبنان"، وكالة أنباء براثا، متحصل عليه من:

burathanews.com/archives/13822. (03-04-2016)

تعاني العراق الآن من أزمة إقتصادية و التي تعود إلى تراجع الوضع الأمني بسوريا ما أدى إلى سيطرة تنظيم "داعش" على المنشات النفطية إلى جانب العجز في الميزان التجاري العراقي، فكما هو معلوم يعد العراق بلد ريعي بإمتياز و إعتماده على النفط كمصدر أساسي للموازنة من أسباب تهاوي الإقتصاد العراقي[1].

ويشهد العراق الآن ركودا إقتصاديا في ظل إرتفاع البطالة، و تقلص حركة رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة إليها و زيادة في العجز في حسابها الجاري و إستنزاف مخزونها من الإحتياطات الأجنبية، و تدهور المالية العامة، حيث أصبح نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنفط في العراق عام2011 هو 10.2% أما عام 2013 نزل إلى ما يقارب4.2% ليصل عام 2015 إلى 3.6 % و هذا كإنعكاس لما يحدث في سوريا منذ بداية الأزمة، إضافة إلى توقف حركة التجارة البرية بين بلدان المنطقة خاصة (سورية، لبنان والأردن) و ذلك لمحاصرة كل من "تنظيم داعش" و "جبهة النصرة" على مختلف المعابر الحدودية للمنطقة[2].

في الأخير نجد أن العراق أيضا في مقدمة الدول النتي أنهكتها إنعكاسات الأزمة في سوريا سواء على المستوى الداخلي المحلي أم على المستوى الخارجي في علاقاتها مع دول الجوار.

[1]– عامر العمران، "واقع الإقتصاد العراقي في ظل الأزمة السورية"، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من:

rawabetcenter.com/archives/13822. (03-04-2016)

[2]– رضا محمد هلال، مرجع سابق.

المبحث الثاني: إنعكاسات الأزمة السورية على الدول المعارضة لبقاء النظام السوري

بفعل الإمتداد الجغرافي و العلاقات السياسية التاريخية والإقتصادية و تشابك البنى الإجتماعية التي تجمع سوريا بباقي دول الجوار الإقليمي، نجد أنه من المنطقي أن تنعكس الأحداث التي تشهدها سوريا الآن على المنطقة بما في ذلك الدول التي تعد معارضة لبقاء النظام السوري و التي تشمل كل من تركيا الأردن وإسرائيل.

المطلب الأول :إنعكاسات الأزمة السورية على تركيا

وصل الإهتمام التركي بالأزمة السورية إلى حد وصفها بالشأن الداخلي، و بدا إهتماما طبيعيا لسياسة خارجية ركزت على الشرق الأوسط في الفترة الماضية، و يعتبر بعض المفكرين أن الوضع السوري أحدث حالة من الإرتباك لدى رئيس الحكومة "**رجب طيب أردوغان**"، ووزير الخارجية "**أحمد داوود اوغلو**"، إلا أنهما يحاولان إظهار تماسك السياسة الخارجية[1]، حيث صرح الرئيس "**أردوغان**" في حديث له عن الأزمة السورية و مخاطرها على تركيا قال فيه: إن الحياة مليئة بالمجازفات و أشار إلى ان الأزمة السورية نتج عنها متغيران مهمان هما :

أولا: بروز الأهمية الإستراتيجية للملف الكردي كأحد إنعكاسات الأزمة السورية.

ثانيا: إنهيار علاقة أنقرة مع المركز الشيعي في العراق، و في الوقت الذي ظلت فيه العلاقة مع الإقليم الكردي/ العراقي رهن قادة الإقليم[2].

و يمكن القول أن تركيا تواجه مأزق أمني ذو أبعاد إقتصادية و إجتماعية ففرض عقوبات إقتصادية على سوريا يعني خنق الإقتصاد التركي الذي فقد السوق الليبية، فيما السوق الأوروبية أفلست، كما أن تسليح المعارضة أو دعمها سيورط تركيا في مشاكل أمنية

---

[1]– أسماء رافة، "الحلم العثماني: إنعكاسات الأزمة السورية على السياسة الإقليمية التركية"، **مجلة السياسة الدولية**، متحصل عليه من:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2958.aspx. (03-04-2016)

[2]– ناتالي تونتش، "أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 182، (أكتوبر، 2012)، ص103.

من خلال رد إيراني سوري على هذه الخطوة، لكن في نفس الوقت سوريا الديمقراطية ستفتح الباب أمام تركيا في الشرق الأوسط من أجل توسيع نفوذها و سيطرتها، لكن تأزم الوضع إلى حرب أهلية فيها ستعيد تركيا إلى الخطوة الأولى في رحلتها مع الشرق الأوسط[1].

و بسبب الحدود المشتركة بينهما (سورية–تركيا) فإن تركيا ستكون جزءا من أي تطورات محتملة فيما يتعلق بسوريا، فمؤخرا أعلن رئيس الحكومة "**رجب طيب اردوغان**" أن تركيا تفكر في إنشاء منطقة عازلة داخل سوريا، و بالوضع في الإعتبار أن ذلك يعني إنتهاك السيادة السورية[2].

وعلى المستوى الأمني لم تنحصر أثار الأزمة على أثار التفجيرات التي وقعت في تركيا وآخرها إنفجار مدينة إسطنبول بتاريخ السبت 19 مارس2016 فحسب بل إمتدت تلك الإنعكاسات لتمس إحدى أهم العلاقات الإقتصادية و عمليات التجارة البينية التي ربطت تركيا وروسيا منذ عصور بعيده وقد إزدهرت بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وإستقلال التجارة الروسية و بروز تركيا كإحدى أكبر الإقتصادات بالمنطقة التي أعطتها روسيا أهمية بالغة في تجارتها الخارجية، غير أن ذلك الإزدهار في التبادل التجاري بين البلدين تأثر سلبا بعد قيام تركيا بإسقاط الطائرة الحربية الروسية على الحدود التركية–السورية[3].

وفي إطار التكامل الإقتصادي لجنوب تركيا مع سوريا و العراق أحد نجاحات أنقرة الكبرى في العقد الماضي، ورغم أن حجم التجارة الكلي للمنطقة كان طفيفا بالمقارنة مع الحجم التجاري الكلي لتركيا، إلا انه كان عاملا هاما في التنمية الإقتصادية لجزء من البلاد عانى من الفقر لفترات طويلة، وقد أدى الصراع في سوريا إلى عكس هذا الإتجاه بشكل

---

[1]– يوسف الشريف، "تداعيات الأزمة السورية على الشارع التركي"، متحصل عليه من:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1736.aspx .(03-04-2016)

[2]– عبير الغندور، "بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 33، (مارس، 2012)، ص 113.

[3]– سونر جاغايتاي، "الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة"، متحصل عليه من :

http://www.center-lcrc.com/index.php?s=news&id=7078 .(03-04-2016)

كبير فمع تدهور الأوضاع الأمنية على الحدود الجنوبية أغلقت أنقرة الحدود مع سوريا أمام حركة المرور التجارية، و في هذا الوقت نفسه منعت بغداد بين الحين و الآخر التجارة مع تركيا للإحتجاج على تقارب أنقرة مع أكراد العراق و كل ذلك كان يعني وقف تجارة كانت مزدهرة بين جنوب تركيا و شمال الهلال الخصيب، على سبيل المثال، في نوفمبر2012 تراجعت صادرات هاتاي إلى سوريا إلى اقل من نصف مستواها عام2010، كما حدثت مراجعات مماثلة في كل محافظة جنوبية[1].

كما تؤثر مسالة تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا خاصة من ناحية التكاليف حيث يجري حاليا إيواء 163.000 سوري في ثلاث عشرة مخيم للاجئين و إثنين من مراكز الإستقبال المؤقتة في تركيا، و توفر لهم أنقرة أماكن للإقامة على المدى الطويل و الرعاية الصحية و فرص التعليم، ووفقا لنائب رئيس الوزراء "**علي باباجان**"، أن هذه المساعدة تكلف تركيا حوالي 40 مليون دولار شهريا[2].

هذا بالإضافة إلى تباعد العلاقات التركية–الإيرانية تبعا للخلافات الحادة بشان الأزمة السورية، حيث بدأت ترجمة العملية لتصريح المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية في 21 جويلية2011، حيث صرح بالتالي: "لو خيرنا بين تركيا و سوريا، فسوف نختار سوريا بلا شك"، و ذلك من خلال ظهور التوتر الإيراني التركي إلى العلن بعد أن إستدعت تركيا السفير الإيراني للإحتجاج على إنتقادات إيرانية لها على خلفية إستضافتها مؤتمر أصدقاء سوريا، و ترشيح إيران لبغداد لإستضافة محادثاتها مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي بدلا عن أنقرة و هذا ما معناه حالة من التنافر بين دولتين إقليميتين مختلفتين مذهبيا[3].

---

[1]– خورشيد دلي، "تركيا : أزمة الدور و جموح التطلعات"، **مجلة الوحدة الاسلامية**، العدد 121، (نوفمبر، 2012).

[2]– أسماء رأفة، مرجع سابق.

[3]– علي جلال معوض، "الإرتباك : تحليل أولي للدور التركي في الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186، (أكتوبر،2011)، ص 62.

كما وجدت تركيا نفسها ملتزمة بفاتورة باهضة التكاليف في إقامة و تهيئة مساحات واسعة من المخيمات لإستقبال و إعادة تأهيل مئات الآلاف من اللاجئين السوريين الفارين من حروب الصراع في سوريا، كما كلفها هذا النزوح الكثير من المواجهات بين جيرانها من دول الإتحاد الأوروبي حول ما يجب أن تقوم به تركيا من جهود للحد من تدفق اللاجئين نحو أوروبا[1].

بالإضافة إلى أن تركيا أصبحت أمام تحد سياسي جديد يعتبر الأبرز في إنعكاسات الأزمة في سوريا، وهو ما أعلنته إحدى الجماعات الكردية في منطقة(روح أفا) شمال سوريا حيث يستهدف النظام الفدرالي الكردي المعلن عنه حديثا وقد ضم ثلاث مقاطعات يقطنها الأكراد السوريين، وهي عين العرب (كوباني) في الريف الشمالي لحلب، و (عفرين) في الريف الغربي لحلب و (الجزيرة) بالحسكة في سوريا، وهذه الخطوة ستشكل ضغوطا وتهديدا جديا لتركيا التي تعاني في الأصل من مشكلة سياسية داخلية سببها قضية الأكراد الأتراك المطالبين ضد عشرات السنين بالعديد من المطالب السياسية المتعلقة بمفهوم الحكم[2].

ويعد التشابه في البنى الإثنية بين سوريا وتركيا، مبرر للأتراك عند قولهم أنهم ينظرون إلى الأزمة السورية كأنما هي شان داخلي لتركيا، وهذا ليس بسبب التشابه فقط وإنما قابلية التأثر، حيث يركز الخطاب السياسي في تركيا على إنعكاسات الأزمة السورية على الأمن القومي لتركيا خاصة في جهتي التكوين (المذهبي _الطائفي) و التكوين (العرقي) و تخشى تركيا وقوع صدامات مذهبية أو عرقية أو ربما حرب أهلية و قد تتطور الأمور إلى تقسيم محتمل حيث تعزز الأحداث الراهنة في سوريا عددا من النزاعات والصراعات الداخلية في

[1]– سونر جاغايتاي، مرجع سابق.

[2]– محمد نور الدين، "تركيا و الثورات العربية: كل شيئ أو لا شيئ"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 149، (مارس، 2012)، ص 56.

تركيا وخاصة الصراع المذهبي (السني_العلوي) والصراع العرقي أو القومي (التركي_الكردي)[1].

و في سياق الحديث عن "حزب العمال الكردستاني" نجد أن سورية لعبت دورا أساسيا في تطوره، فبين العامين 1984_1988، كانت الداعم الأهم لمقاتلي حزب العمال الكردستاني و زعيمهم "عبد الله اوجلان"، و منذ إعتقال هذا الأخير عام 1988، نجحت تركيا في تقليص القوة الضاربة للحزب المذكور، لكن حين بدأ النظام السوري يتعثر منذ مارس 2011، أصبح التخوف التركي الأبرز هو التعزيز المحتمل لقدرات المقاتلين الأكراد في حزب العمال الكردستاني[2].

ويندرج قلق أنقرة من إمكانية قيام النظام السوري بتشجيع الحزب الكردستاني كشكل من شكل الإنتقام من تركيا، عير السماح لمجموعات الحزب بإعادة فتح قواعد له في سوريا وشن الهجمات منها على تركيا، حيث وجه (مراد كارابيلان) وهو أحد أشد قادة حزب العمال الكردستاني نفوذا و قوة منذ توقيف أوجلان، دعوة رسمية إلى الأكراد للتسلح لكنه لم يحضهم على أي تحرك آخر ولأن الأحزاب الكردية في سوريا تبدو مستمرة في حيادها إزاء الأزمة المتواصلة، فإن أنقرة تشتبه بولاء الأكراد السوريين لبشار الأسد[3]، وقد أشارت أخيرا تقارير تركية عدة إلى إعادة إفتتاح قاعدة دعم عسكرية لحزب العمال الكردستاني في منطقة نائية في سوريا، حيث يرى بعض المحللين في الشأن التركي_السوري، إن إنفجار الأزمة في سوريا زاد التوتر بين أنقرة و الأكراد بفعل عودة الإرتباط الأمني بين حزب العمال الكردستاني و الأجهزة الأمنية السورية و تكثيف الحزب لهجماته في جنوب شرق الأناضول إلا انه مع تسليم سوريا بمنطقة الجزيرة لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي يأتي لهذا الأخير

[1]– علي جلال معوض، مرجع سابق، ص 71.

[2]– بشير عبد الفتاح، "تركيا و الأزمة السورية"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 57، (أوت، 2012)، ص 102.

[3]– سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 77.

حسابات إستراتيجية شاملة حول الحكم الذاتي[1]، كما أسهمت الأزمة السورية في إعادة تركيا إلى حظيرة التحالف الغربي وأسقطت معظم التحليلات التي كانت ترى في السياسات الإقليمية التركية بديلا لتوجهها نحو الغرب، وأيضا تمكنت الأزمة السورية من تحويل العلاقات السورية_التركية من التحالف الإستراتيجي إلى الخلاف الإستراتيجي وإنعدام الثقة إثر موقف الحكومة التركية الداعم للمعارضة و الجيش، وبعد تفاقم أحداث التوترات الطائفية داخل تركيا نفسها، كإنعكاس لما يجري في سوريا، إذ يبلغ عدد العلويين المؤيدين للنظام السوري في تركيا (من الأكراد العرب و الأتراك) نحو 25 مليون نسمة، وفق تقرير لصحيفة لوموند LE monde الفرنسية في 30 جويلية 2012 ، و يؤثر هذا في مواقف الحكومة التركية من الحراك السوري، وأضحى يميل للتعبير عن البعد الديني و الطائفي أكثر منه البعد المصلحي الأمني للعلاقات التركية_السورية[2].

و لقد عبر عن ذلك وزير الخارجية التركي "**أحمد داوود اوغلو**" في وقت سابق ملخصا ذلك ببداية عهد(الإحياء السني) و نهاية عهد (الإحياء الشيعي)، حيث تعتبر قدرة هذه الجماعات على إستقطاب المواطنين الأتراك و إنتشارها في البيئة الإجتماعية التركية، حيث إستغلت تركيا هذه الورقة في صالحها من أجل تحقيق إستراتيجيتها الأمنية المتمثلة في محاربة أكراد سوريا من خلال هذه الجماعات[3]، اذ أن تركيا التي تعيش فوبيا القضية الكردية في الداخل و الخارج وجدت نفسها أمام إقليم كردي في شمال شرق سوريا يديره حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي القريب من حزب العمال الكردستان[4].

---

[1]– أمل ياسين، مرجع سابق.

[2]– محمد برهومة، "التحالفات المتغيرة العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186(أكتوبر، 2012)، ص67 .

[3]– مصطفى اللباد، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة و التنمية: خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية"، **مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية و الدولية**، العدد07 ،(2012)، ص 110.

[4] –JEALY FRANK, **TURKISH POLICY WITH WESTERN POWER IN THE MIDDLE EAST**, (LONDON :HOLM PUBLISH HOUSE), P38.

كما تريد تركيا القضاء على نظام بشار الأسد لأن بقائه في السلطة سيشكل تهديد مباشر للأمن القومي التركي و مصالح تركيا الإقليمية و ذلك لأن رحيل النظام سيفقد تنظيم "داعش" مبررات وجوده المتمثلة في (الغضب السني)[1].

في الأخير نستنتج أن الاحداث في سوريا جعلت من مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران" بلا معنى و خصوصا مع التدخل المباشر للحكومة التركية في الشأن السوري، فلقد توترت علاقات الحكومة التركية مع كل من حكومات سوريا و إيران و هذا نابع من إنعكاسات ما يجري في سوريا على تركيا.

المطلب الثالث : إنعكاسات الأزمة السورية على الأردن

نظرا لتطور الأزمة السورية ورفض النظام القيام بالإصلاحات و إستخدامه العنف إتجاه الشعب بدأت الأردن بمطالبة الأسد بالتنحي عن السلطة، و تم تقديم الدعم للمعارضة فنظرا إلى التداعيات الخطيرة للأزمة على الأمن الوطني الأردني تحول موقف الأردن من سياسة إحتواء إلى معارض لبقاء النظام السوري.

الفرع الأول : الإنعكاسات على المستوى السياسي و الأمني

فيما يخص التداعيات السياسية للأزمة السورية على الأردن فإن احتمالات سقوط النظام أو بقائه قد أسهمت في إرباك المشهد السياسي الداخلي و مسيرة الإصلاح في الأردن فان إحتمالات سقوط النظام و إنشاء حكومة ديمقراطية يمكن أن تعزز من فرص التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية عموما و من ضمنها الأردن إضافة إلى أن الجهود الأمنية مكلفة جدا لمواجهة كافة أشكال الإختراق الأمني الوطني الأردني إلى جانب رفع درجات التأهب لدى الأجهزة العسكرية و الأمنية و حالة الإستعداد القصوى لها تأثير على برامج الوحدات و كلفة مالية عالية لا تتحملها الموازنات التقليدية[2].

[1]– مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص 111.

[2]– عبد الحميد الكيالي، "تداعيات الأزمة السورية على الأردن" ، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 67، (سبتمبر، 2013).

كما سببت الأزمة السورية توتر الأوضاع و إنتشار الفوضى والصراع المسلح وتنامي الميليشيات الطائفية و الدينية المتقاتلة التي تستقطب المقاتلين من مختلف الدول، و تزايد خوف النظام الأردني من تهريب الأسلحة عبر الحدود من قبل متطرفين أردنيين الأمر الذي ينعكس على الأمن الأردني بالسلب[1].

يزيد قلق الأردن من إنتقال الأحداث في سوريا إليها وذلك لدعم الشعب الأردني للمعارضة السورية عبر القيام بإحتجاجات كمبادرة منهم لدعم المعارضة على الساحة الإقليمية و الدولية[2]، ومع تراجع سيناريو التدخل العسكري المباشر الأممي في الشأن السوري، في ظل الإستعصاء الروسي و الصيني في مواجهة مثل هذا القرار، فإن الرهان الغربي اليوم يبدو على زيادة قوة ضغط العقوبات الإقتصادية ضد النظام السوري من جهة، و السعي إلى إقامة مناطق عازلة في المناطق الشمالية و الجنوبية من البلاد، ما يعني دورا أساسيا للأردن و تسهيل عملية تسليح الجيش السوري الحر لمواجهة النظام في الداخل وهذا ينعكس سلبا على الأمن الوطني الأردني[3].

ومن الإنعكاسات الخطيرة للأزمة السورية على الأردن هي الزيادة الهائلة للفكر السلفي، حيث تشير تقارير صحفية محلية أن عدة مئات من المجاهدين الأردنيين عبروا الحدود للقتال ضد نظام الأسد، وأن عشرات منهم قتلوا أثناء العمليات العسكرية، وبعد إنتهاء الأزمة سيعود في النهاية الناجين إلى الأردن كمقاتلين متشددين ويشكلون مخاطر أمنية على الحكومة الأردنية وذلك يهدد الأمن الأردني سواءا على المستوى السياسي، الإقتصادي أو الإجتماعي .....[4].

---

[1]– سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 104.

[2]– عبد الحميد الكيالي، مرجع سابق.

[3]– إبتسام محمد العامري، "الموقف الإقليمي من الأزمة السورية"، **مركز دراسات الدولية**، العدد215، (جوان، 2012)، ص9.

[4]– ديفيد شينكر، "الأردن لم يتجاوز الصعوبات بعد" ، معهد واشنطن، متحصل علي من:

http://www.washingtoninstitute.org/ (03-04-2016)

الفرع الثاني : الإنعكاسات على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي

أدى اللجوء المفاجئ و الكثيف و التدفق غير المنتظم إلى ارباك و صدمة في آن واحد للمجتمعات المستقبلة، كما أن مجموع المساعدات التي كانت تقدمها الجمعيات الخيرية المحلية منها و الإقليمية المتخصصة و الدولية تأثرت تأثيرا مباشرا بوجود اللجوء السوري مما إنعكس بشكل مباشر على نسبة المساعدات التي كانت تقدم للأسر الأردنية الفقيرة، حيث أن هذا الجانب وضع الشريحة الأكثر تعاطفا مع اللاجئين السوريين و هم الفقراء بمواجهة مباشرة مع اللاجئين مما رفع مستوى الحساسية بدرجة تصل إلى حد رفض اللجوء السوري الذي ينعكس بتبعياته على مصالحها مباشرة[1].

و قد كان تدفق اللاجئين إلى الأردن في تزايد كبير، فحتى جوان 2015 تم تسجيل أكثر من 620 الف من السوريين لدى وكالة الأمم المتحدة للاجئين في الأردن و يعيش 84% منهم في المجتمعات المضيفة بدلا من مخيمات اللاجئين، كما أرهق اللاجئين السوريين البنية التحتية الإقتصادية و الموارد في الأردن[2]، و أسهم ذلك في المزيد من الضغوطات على الوضع الإقتصادي في البلاد الذي يعاني في الأصل من العجز و الديون و البطالة، كما أثر تدفق اللاجئين على حجم الخدمات الصحية و التعليمية، إضافة إلى تراجع في قطاع النقل البري و تراجع حجم تدفق البضائع بين البلدين[3].

إن إستمرار الأحداث في سوريا يشكل تهديد للأمن الإقتصادي الأردني لعدم مقدرة الأردن على تحمل تكلفة اللاجئين السوريين الذين هم في إزدياد مطرد، ما أدى إلى تأثر البيئة الديمغرافية الأردنية بهذا التزايد المكثف.

---

[1]– سهام حلوة، "تداعيات الأزمة السورية على الأردن"، متحصل عليه من :

http://www.sarahanews.net/html. (03-04-2016)

[2]– ألكساندرا فرانسيس، "أزمة اللاجئين في الأردن"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متحصل عليه من :

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=61296. (03-04-2016)

[3]– عبد الحميد الكيالي، مرجع سابق.

وكإنعكاس آخر للأزمة في مجال الإقتصاد نجد حالة من إنقطاع مسارات التصدير السورية بالإضافة إلى التردد الذي أصاب المستثمرين بالمنطقة، و كان يمكن أن يبلغ معدل النمو السنوي4% بدلا من 3% في عام 2013، و أن هذا الإنخفاض في معدل النمو بنقطة واحدة يعني خسارة تراكمية في الدخل تكاد تعادل المنح التي حصلت عليها الأردن لدعم الميزانية في العام الماضي[1].

وكان للأزمة تكلفة أيضا على الميزان التجاري الأردني فقد زادت لتلبية الإحتياجات المصاحبة لزيادة السكان، فإرتفعت الواردات غير الطاقة بأكثر من 11% في عام 2013، وفي نفس الوقت إنخفضت الصادرات بسبب فقدان مسار رئيسي للصادرات عن طريق سوريا إلى أوروبا وبلدان المنطقة الأخرى وبالفعل إنخفضت الصادرات المجمعة إلى لبنان وتركيا بنسبة30%[2].

ومن خلال ما يبق نجد أن الوضع في الأردن متأثر بما يحدث في سوريا و ذلك عبر تجليات الأزمة و إنعكاساتها على الساحة السياسية الأردنية و أيضا الإقتصاد الأردني المتضرر بشكل كبير بسبب الأزمة السورية.

المطلب الثالث: إنعكاسات الأزمة السورية على إسرائيل

أوجدت التغيرات و التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية و النظام الإقليمي العديد من التحديات و المخاطر الإستراتيجية لإسرائيل، بإعتبار الأزمة السورية تمثل إشكالية أمام إسرائيل حيث لا يمكن تجنب تداعياتها و التي تتمثل في :

- إختلال توازن القوى و تزايد العزلة الإقليمية على إسرائيل في ظل تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، و بعد خسارة إسرائيل علاقتها بتركيا و من ثم مصر بعد

[1]– "أثر الصراع السوري على الإقتصاد الأردني بالأرقام"، متحصل عليه من :

http://maqar.com/?id=68739. (03-04-2016)

[2]– محمد قدري السعيد و آخرون، "المسارات المحتملة للأزمة السورية و تداعياتها الإقليمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد194، (أكتوبر، 2013).

سقوط نظام "**مبارك حسني**"، وفي حال تجاوز النظام السوري للأزمة سيؤدي إلى تعاظم الدور الإيراني في المنطقة ما يعني تهديد مباشر لأمن إسرائيل[1].

- إقدام النظام السوري على إفتعال أزمة مع إسرائيل و هو ما حذرت منه أوساط سياسية و عسكرية مثل قائد الأركان السابق "**دان حالوتس**" **DAN HALUTZ.**
- نقل التوترات الموجودة على الساحة السورية إلى إسرائيل حيث يخشى بعض المحللين الإسرائليين من إقدام حركة حماس على إشعال الوضع في غزة لتوحيد الرأي العام في سوريا وإيران ضد إسرائيل وقد أشار إلى ذلك الجنرال المتقاعد وعضو مجلس الأمن الإسرائيلي "**عوديد تيرا** "الذي يرى أن حماس معنية بتحالفها مع سوريا و إيران أكثر من إهتمامها بحرية الشعب السوري، فحسب هذا التصريح إسرائيل تريد أن تشتت الرأي العربي من خلال زرع حالة من التوتر و الشك في نوايا المسؤولين العرب تجاه بعضهم البعض خوفا من إنتقال الوضع لداخل الكيان الصهيوني[2].
- مواجهة إسرائيل العديد من التحديات في البيئة الأمنية بعد سقوط العديد من الأنظمة الصديقة لها و الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي فرض عليها إعادة صياغة عقيدتها الأمنية، و تحديث تجهيزاتها اللوجستية لإحداث تغييرات جوهرية في هيكلة و بنية الجيش الإسرائيلي ما يستدعي زيادة موازنة الأمن و إعادة صياغة مركباتها لتستجيب للتهديدات المتوقعة[3].

---

[1]– صالح النعامي، **العقل الإستراتيجي الإسرائيلي قراءة في الثورات العربية و إستشراف لمآلاتها**، (د ب ن، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص39.

[2]– فراس أبو هلال، "الموقف الإسرائيلي من الإنتفاضة السورية"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، متحصل عليه من :

http://www.dohainstitute.org. (03-04-2016)

[3]– محمود محارب، "إسرائيل و التغيرات الجيو إستراتيجية في الوطن العربي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 01 ، (مارس، 2013).

- أحدثت الأزمة في سوريا فجوة أمنية خاصة على مستوى تسرب أسلحة الدمار الشامل السورية بنوعيها الكيمياوي و البايولوجي إلى خارج سوريا ووصولها إلى حزب الله، لذا أخذ الجيش الإسرائيلي بتأمين حدودها الشمالية إستعدادا لسقوط نظام بشار الأسد حيث أن بقاء الأسد في السلطة سيجرب من جديد عملية السلام للحصول على هضبة الجولان من إسرائيل[1].

وكإنعكاس سلبي للأزمة السورية على الأمن الإسرائيلي أصبحت إسرائيل تواجه تحديات راهنة من قبل الجماعات الجهادية و بالتحديد "أنصار بيت المقدس"التي تنشط في شبه جزيرة سيناء، فعلى الرغم من أن هذه المجموعة معنية في المقام الأول بتنفيذها هجمات تستهدف النظام المصري الحالي، فإنها تتعاون مع مجموعات المعارضة المسلحة في سوريا وأطلقت عددا من الهجمات على الحدود السورية_الإسرائيلية[2].

كما أن تعاظم النفقات الأمنية دفع إسرائيل إلى إتباع سياسة التقشف و قد أسهم ذلك في تزايد الضغوط الإقتصادية وتراجع معدلات النمو وتقليص مخصصات الضمان الإجتماعي وخدمات الجمهور وفرض الضرائب وإرتفاع الأسعار إضافة إلى خشية إسرائيل من تعاظم التهديد النووي الإيراني مما يسهم في تزايد الدعم اللوجستي لحزب الله في مواجهة إسرائيل على الحدود الشمالية[3]، وهذا يتيح إضعاف المرجعية المركزية وتاكل قوتها وإستغلال الفراغ السلطوي وعدم مقدرة الحكومة من بسط نفوذها على أجزاء واسعة من سوريا في حدوث الفوضى وما يرافقه من إحتمال تشكيل طوق خطير من قوى خلفتها الأزمة السورية سواء كانت قوى إسلامية أو غير إسلامية تحيط بها و تكن عداء لها و تعمل على تطوير

[1]– صالح النعامي، "الإتفاق الروسي الأمريكي لنزع السلاح الكيمياوي السوري في ضوء خريطة المصالح الإسرائيلية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد05، (نوفمبر، 2013).

[2] –ITAMAR RABINOVICH, **ISRAEL AND THE CHANGING MIDDLE EAST**, (WASHINGTON :THE BROOKINGS INSTITUTION, 2015), P38.

[3]– صالح النعامي، **العقل الإستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية و إستشراف لمآلاتها**، مرجع سابق، ص44.

قدراتها العملياتية و تصعيد هجماتها ضد إسرائيل بناء على فكرها الخاص كجنوب لبنان و هضبة الجولان[1].

بدأت إسرائيل مناورات عسكرية، حيث أطلقت بتاريخ 03 سبتمبر 2013 صاروخين باليستيين في لبنان، و أعتبرت رسالة إسرائيلية مضادة لرسائل الرئيس "**بشار الأسد**" الذي هدد بإشعال المنطقة إذا تعرض للضربات العسكرية الغربية، كما أن إسرائيل أرادت الرد على محور (طهران_دمشق) الذي يروج منذ بداية الأزمة السورية، بأن التدخل الخارجي في الشأن السوري، يمكن أن يسبب حربا شاملة في منطقة الشرق الأوسط و المقصود بالدرجة الأولى "إحراق" إسرائيل بحرب اقليمية و سيكون لإيران دور مباشر فيها، بالإضافة إلى مشاركة حزب الله على جبهة لبنان، و من هنا جاء الرد الإسرائيلي بضرب لبنان كرد فعل لتهديدات الأسد و المحور (الإيراني_السوري) بالحرب على اسرائيل[2].

ومع تحول جنوبي الجولان ليكون ملاذا إستراتيجيا للتنظيمات الإسلامية الراديكالية، تتعرض إسرائيل لضغط متزايد للإختيار بين محاولة إعادة قولبة المنطقة والتأثير فيها بشكل كبير، أو الإنتظار لوقت أطول، وفي حين أن إسرائيل تفضل وتراهن على إسقاط نظام الأسد.

إستجابت بعض التنظيمات غير الحكومية الإسرائيلية مثل "**فلاينغ آيد**" مع الشعب السوري فكانت هذه أولى المنظمات التي ادركت الحاجة إلى بناء علاقة مع السوريون وقادت عددا من نشاطات الدعم الإنساني في الأردن وتركيا داخل سوريا، وتعد هذه الأعمال التي

---

[1]– سعيد عكاشة، "كيف تفكر إسرائيل في تداعيات الأزمة السورية"، متحصل عليه من :
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2626.aspx. (05-04-2016)

[2]– أمجد جبريل، "السياسة الإسرائيلية تجاه الثورات العربية: سوريا نموذجا"، **مجلة شؤون عربية**، العدد154، (2013)، ص 124.

تقوم بها المنظمات غير الحكومية المذكورة_من وجهة نظر إسرائيلية_ تهديد واضح و مباشر لأمن إسرائيل و محاولة زعزعة الإستقرار الداخلي فيها[1].

ترى إسرئيل أن وصول حركات الإسلام السياسي إلى سدة السلطة يؤدي إلى إنتعاش التيارات الأصولية و الجهادية و ذلك يجعل سوريا نقطة جذب للحركات السلفية و التنظيمات والجماعات المسلحة خاصة في المناطق الحدودية إضافة إلى أن تورط إسرائيل بتنفيذ هجمات وضربات جوية في سوريا برايهم هو إحباط عمليات يشتبه أنها لنقل أسلحة إلى حزب الله[2].

وفي حين يركز المجتمع الدولي على مخزون الأسلحة الكيمياوية، فإن إسرائيل متخوفة من الأسلحة الإستراتيجية الأخرى التي لدى النظام، بما في ذلك رادارات وصواريخ (أرض_أرض)، و قذائف، صواريخ (أرض_جو)، ومن الواضح أن الهجوم الجوي الذي شنته إسرائيل كان يستهدف مقاومة تلك التهديدات و إضافة إلى تأكد إسرائيل من دخول عهد جديد من عدم الإستقرار يجتمع فيه تحدي الجهاديين الحالي على طول الحدود مع سيناء مع تحدي مماثل يمثله الجهاديون من سوريا و ربما يكون هناك تنسيق بينهما[3].

كما إستجابت إسرائيل للتهديدات الأمنية الحدودية حيث شرعت مؤخرا في بناء سور أمني متطور في الجولان على غرار السور الذي أنهته في الجنوب، وتم نشر قوات وقدرات إستخباراتية إضافية في المنطقة ورفع مستوى التأهب ووضع خطط عملياتية للتدخل المحتمل

---

[1] – نير بومس و أساف هازاني، "معضلات إسرائيل بسبب الأزمة السورية"، ترجمة :عبد الرحمان الحسني، متحصل عليه من: http://www.alghad.com/articles/559588 (05-04-2016)

[2] – محمد السعيد إدريس، "إتجاهات معاكسة: مواقف فاعلين إقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد188، (أفريل، 2014)، ص 80.

[3] – مايكل هيرتسوغ، "إسرائيل تستعد لحالة عدم الإستقرار مع تدهور الأوضاع في سورية"، متحصل عليه من :
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/as-syria-crumbles-israel-prepares-for-instability. (05-04-2016)

عبر الحدود[1]، و هذا ما انهك الإقتصاد الإسرائيلي بتكاليف مرتفعة جدا أثرت على مختلف الأصعدة الأخرى داخل إسرائيل بالسلب، حيث يمكن أن تنعكس الأزمة السورية على إسرائيل بإدخالها في حرب مع الجماعات السلفية و الجهادية في المنطقة.

[1]– محمد برهومة، مرجع سابق، ص 70.

المبحث الثالث :السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية

مع تحول سوريا إلى ساحة صراع تتجاذبها التناقضات الإقليمية و الدولية، كثرت التكهنات بشان مالأت الوضع في سوريا في المستقبل، خاصة بعد فشل كل المساعي لإيجاد حل دبلوماسي يرضي طرفي النزاع و إتجاه النظام و المعارضة إلى المزيد من العنف المسلح، في ظل تزايد الدعم الخارجي بكل الوسائل لتحقيق مصالح عجز كل طرف عن تحقيقها في مؤتمر السلام حيث أن الطرفان غير مستعدان لإتخاذ مبادرة سياسية حقيقية ذات معنى، و من خلال هذا المبحث سوف يتم عرض عدة سيناريوهات بهدف إستشراف مستقبل الأزمة السورية.

المطلب الأول: سيناريو إستمرار الأزمة السورية

يستند هذا السيناريو على إستمرار أمد الأزمة السورية بين النظام والمعارضة و فق مباراة صفرية غير محسومة بنصر كامل لأحد الطرفين، ولا تسمح بالمساومات نظرا لتعقد وتعدد مستوياتها الداخلية والخارجية في ظل غياب حلول وسط أو تسويات عبر الحوار، حيث يسعى كل طرف لإستنزاف الطرف الآخر والقضاء عليه مستندا لأسس عرقية ومذهبية وطائفية ومساندة حلفائه الإقليميين و الدوليين[1]، وعند قراءة المشهد الحالي في سوريا، يبدو من الصعب التوصل إلى حل داخلي أو أممي في الوقت القريب، فمن المرجح إستمرار النظام في الحل الأمني مع بقاء الروس مساندين له لمراهنتهم على قدرته على البقاء في السلطة، في المقابل تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة المعارضة السورية و التغاضي عن تسليحها، وذلك بهدف إضعاف النظام حتى يتفكك تدريجيا من الداخل فتتناقص قدرته على السيطرة على الوضع[2].

[1]– سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 179.

[2]– رضوان قطبي، "الصراع في سورية: حقائق الأوضاع و آفاق الحل"، متحصل عليه من :

http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-44613.htm. (06-04-2016)

تبعا لمعطيات الأوضاع التي تشهدها مناطق الصراع في سوريا بين الجيش النظامي والمنظمات المسلحة سواء التابعة للمعارضة أو تنظيم "داعش"، فإننا نشهد مواجهات عنيفة بين الطرفين تنتهي في معظم الأحيان بسيطرة أحد الطرفين على منطقة معينة مقابل تراجع الطرف الآخر و هذا يؤثر بالطبع على مستقبل الصراع، و يعد هذا الأمر أحد الأسباب التي تساهم في إستمرار الصراع، فقد كانت المفاوضات بين الثوار و الحكومة صعبة بما يكفي قبل ظهور "داعش" على مسرح الاحداث في العام الماضي[1]، و بالمقارنة مع المواجهة بين طرفين تجعل المواجهة الثلاثية من الحل أكثر تعقيدا، فأي إتفاق سلام محتمل يرضي طرفين إثنين قد يثير غضب الطرف الثالث، كما أن الحصول على ممثلين عن جميع تلك الأطراف، يعترف كل منهم بشرعية الطرف الآخر و بحقه في التفاوض، هو بحد ذاته عقبة كبيرة ناهيك عن أن توصل الأطراف إلى أي إتفاق مشترك هو أمر شاق للغاية[2].

إن الحديث عن نصر كامل لأحد الطرفين المتصارعين مسالة غير ممكنة في المستقبل القريب، فثنائية الكر و الفر بين جنود النظام السوري و حلفائه و مقاتلي المعارضة هو العنوان الأبرز من خلال دخول النظام لبعض المناطق و تراجعه من مناطق أخرى والعكس بالنسبة للمعارضة المسلحة، هذا الوضع سيزيد من ضبابية الرؤية في الفترة المقبلة، ومن تعقيد المشهد عسكريا و سياسيا كما يزيد من إحتمالات التصعيد العسكري على أرض المعركة بين الطرفين، بغية إيجاد أوراق تفاوضية جديدة[3].

فحالة عدم الإستقرار و ضعف الدولة أسهم في إيجاد بيئة ملائمة لتزايد الدور الخارجي وتزايد حدته ودرجة إستقطابه و التحكم في تفاعلاته و توجيهها وفقا لأجندة و مصالح تلك القوى رغم أنه من غير المنطقي بقاء الأزمة و لكن قد يكون من مصلحة جميع الأطراف

---

[1]– نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 196.

[2]– إبراهيم غالي، "الحسم الوشيك : مؤشرات رحيل بشار الأسد"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 48، العدد 191، (جانفي، 2013).

[3]– عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 153.

تسليح الجانبين بحيث يبقى الصراع دائرا تفاديا لتشكيل نظام سياسي جديد يعارض مصالح القوى الدولية و الإقليمية في المنطقة[1]، كما أن هناك العديد من العوامل و المحددات التي يمكن أن تسهم في إبقاء الأزمة على حالها و التي تتمثل في تعثر عملية التحول الديمقراطي وتماسك النظام حول الطائفة العلوية و غياب التوافق بين المعارضة المعتدلة بشقيها، الإئتلاف والجيش الحر، وشقها المتطرف من الجماعات الأصولية المتطرفة و تزايد خلافاتها البنيوية[2].

كما أثبت عام 2014 هشاشة التحالف الإقليمي و الدولي الداعم للمعارضة، رغم أنه التحالف الأوسع حيث يشمل السعودية، قطر، تركيا، فرنسا، بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية لكنه لم يبد الحسم المطلوب لتسوية الصراع في مواقف عديدة، كما أن هذا التحالف ككتلة أو كوحدات وصل لحده الأقصى في الدعم العسكري للجيش السوري الحر، فلن يعني المزيد من التسلح أي تغيير جذري في معادلة القوة على الأرض[3].

من خلال إطالة أمد الأزمة سوف تدخل سوريا في حرب طويلة الأمد و هي حرب إستنزاف للمقدرات الوطنية على كافة الأصعدة :

سياسيا : حيث ستعجز سوريا عن إيجاد أي نظام سياسي يقوم على الديمقراطية، وذلك لتقسيم سوريا إلى عشائر و طوائف إضافة إلى خلق أزمة التوازن بين الأقليات.

إقتصاديا : ففي غياب البنية التحتية نتيجة التدمير الشامل لها فسيغيب أي نظام إقتصادي مؤسساتي لأن الشلل سوف يعم جميع الهياكل و القطاعات في الدولة.

إجتماعيا : الفرقة التي تغلب على طابع العلاقات بين أبناء المجتمع سوف تخلق صورة جد قوية من النزاعات الطائفية و العشائرية

---

[1]–سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 107.

[2]– وليدة ساعو، مرجع سابق، ص 202.

[3]– "هل تدخل الأزمة السورية مرحلة الحسم في عام 2014؟"، متحصل عليه من :

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3449.aspx .(05-04-2016)

جيوسياسيا : خط الساحل هو خط هجومي لا يمكن أن يخترق و لكن يحدث خطر على لبنان لمنع الجهاديين من التنقل إلى تركيا و في هذه الحالة سوف يذهبون إلى لبنان، آخذين من الهلال الشيعي صيرورة فلسفية، و في هذه الحالة لبنان هي الخاصرة الرخوة لسوريا[1].

ينظر للأزمة السورية على أنها محكومة إقليميا و دوليا بمعادلات هندسية محددة ومحسوبة بموازين القوى وإحتمالات الصراع في مربعات و ساحات حرب إقليمية متقاربة ومتوازية، مما يجعل من الضروري حساب نتائج و مردودات أي مواجهة مع سوريا على جبهة الخليج وعلى جبهة الصراع العربي_الإسرائيلي، ولقد كرس حالة يغلب عليها الإقتناع بأن بقاء الأوضاع الراهنة هو أقل الإحتمالات ضررا بالطبع ، و يحتاج تغيير هذه القناعة والحسابات إلى تغيير في المعادلات المحيطة بالأزمة السورية وهو أمر ليست هناك مؤشرات عليه بعد، و يمكن تصور إكتساب هذا السيناريو مددا أكثر في حال بروز مخاطر جديدة جراء التقييم الإقليمي و الدولي المستمرين لتطورات الأوضاع في سوريا[2].

ما يعزز حدوث هذا السيناريو هو عدم وجود دلائل حول إمكانية حدوث تفاهم في المستقبل القريب بين الدول المؤيدة لنظام الأسد و الدول المعارضة إلى جانب عدم حدوث تفاهم داخلي(النظام السوري_المعارضة) حول مستقبل سوريا و طبيعة نظامها وذلك لتضارب المصالح فكل طرف يسعى إلى تحقيق مساعيه الإقليمية إلى جانب سعي روسيا إلى إيجاد نظام في الشرق الأوسط يضمن إسترجاع أمجادها السوفياتية، و بذلك الإختلاف في التوجهات سيؤثر على الوضع في سوريا للإستمرار في حرب إستنزاف طويلة بين النظام والمعارضة[3].

---

[1]– وليدة ساعو، مرجع سابق، ص 209.

[2]– سلامة معتز، "سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد47، العدد 190، (أوت، 2014)، ص 95.

[3]– إبراهيم فنجان و آخرون، "موقف أمريكا و روسيا من سوريا: الأسباب و الأهداف و النتائج"، متحصل عليه من: http://alsaha2.com/viewtopic.php?t=5031. (07-04-2016)

لذلك يبقى دعم أطراف الأزمة من قبل الحلفاء الإقليميين والدوليين أحد العوامل المهمة لإستمرار بقائها من أجل إيقاع أكبر قدر من الخسائر بالطرف الآخر وفي حال عدم تمكن أحد الأطراف من حسم الأمر لصالحه في ظل عدم قدرة النظام الدولي والإقليمي على فرض خطة للحل، وقد يكون من مصلحة جميع الأطراف الإستمرار في تسليح الجانبين بحيث يظل الصراع دائرا تفاديا لمواجهة نظام سياسي جديد يعارض مصالح القوى الدولية وخاصة الإقليمية في المنطقة.

المطلب الثاني : سيناريو إستمرار النظام السوري

وفق هذا السيناريو فإن النظام السوري سيستمر برئاسة بشار الأسد وتعود سوريا إلى عهد ما قبل الأزمة ولن يتأنى ذلك إلا بالقضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، عبر دعم روسي و إيراني مكثف، وتبع لذلك فان بقاء الأسد في السلطة سيشكل ضربة قوية لواشنطن في المنطقة، في المقابل سيبقي تحالف روسيا وإيران وسوريا[1]، كما يقوم هذا السيناريو على إفتراض أن النظام السوري قد واجه العديد من الأزمات المتكررة في مطلع الثمانينات من القرن الماضي خلال فترة حكم الرئيس الراحل "**حافظ الأسد**" و تمكنه من قمع الإحتجاجات بالقوة العسكرية، وكذلك إستمرار الخلافات الداخلية بين المعارضة السياسية والمسلحة في حين يحصل النظام السوري على دعم جزء من الشعب يقف إلى جانبه معتبرا أن ما يحدث في سوريا مؤامرة خارجية تحاك ضد بلادهم[2].

[1]– ياسين الحاج صالح، **الخلاص أم الخراب: سورية على مفترق الطرق**، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، د س نً)، ص 73.

[2]– سهيل الكلاب، العلاقات السورية الإيرانية و أثرها على حزب الله، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية)، 2013، ص 120.

وتستند الكتابات التي تؤكد على أن النظام الحالي في سوريا سيستمر ولن يسقط إلى ما يلي :

- إستمرار تماسك البنية الأساسية للنظام الذي يعتمد على الطائفة العلوية و التداخل و الترابط الشديد بين حزب البعث و الجيش و أجهزة الأمن و الإستخبارات.
- إستمرار تماسك القوات المسلحة السورية وولائها للنظام رغم الإنشقاقات المتتالية مع بداية الأحداث.
- وجود تخوفات لدى بعض القطاعات المهمة في المجتمع السوري من تأثير الأزمة على مصالحها التي تجندت بصورة أساسية مع النظام الحالي.
- تفكك المعارضة و عدم إتفاقها على أجندة عمل وطنية موحدة[1].

هذا إضافة إلى دعم دولي و إقليمي قوي يسهم في تحقيق تقدم مستمر على الأرض أو من خلال فوضى إقليمية غير محسوبة ومن خلال الحكم العسكري للقضاء على المعارضة بشقيها السياسي و العسكري، مما يؤدي في النهاية لحسم الأزمة لصالح النظام، كما أن هذا السيناريو يستند إلى العديد من المعطيات اتي تسهم في بقاء نظام الأسد وعدم التدخل عسكريا كما حدث في ليبيا[2]

ومن المؤشرات التي يستند عليها هذا السيناريو في دعمه لإستمرار بقاء النظام السوري هو إستمرار وجود دعم إقليمي قوي للنظام خاصة من جانب إيران وحزب الله، والذي تراوح بين الدعم السياسي والعسكري، إلى جانب إستمرار الدعم الروسي للنظام في سوريا ورفضها لإسقاطه بالقوة العسكرية، وقد ذهبت روسيا إلى أبعد الحدود الممكنة في دعمها للنظام السوري من خلال قيامها عدة مرات بعرض لقواتها البحرية بما فيها حاملة الطائرات "الأميرال كوزناتشوف" والتي قامت بعدة مناورات قبالة الشاطئ السوري حيث أرادت من خلاله روسيا

[1] – عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 185.

[2] – ياسين الحاج صالح، مرجع سابق، ص 89.

إظهار مدى حيوية دورها الداعم لبقاء النظام السوري و الذي يبدوا أنه مرشح للإستمرار طالما يخدم المصالح الحيوية الروسية في منطقة الشرق الأوسط[1].

كما ان النظام السوري قد يعتمد في بقائه على حساسية الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الإرهاب و تهديد أمن إسرائيل خصوصا في ظل ما يقوم به "داعش"و الذي تمدد ووصل إلى العراق و بات يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة فالولايات المتحدة الأمريكية تفضل بقاء نظام الأسد بدلا من وصول الحركات الإسلامية المتشددة، لذلك قد تقبل واشنطن بالتفاوض وتجديد التحالف السوري_الإقليمي، مما قد يفتح خطوط التفاوض على أساس غلق الصفحة، والعودة إلى روحية "التضامن العربي" و الحوار السوري _الأمريكي والمفاوضات مع إسرائيل بالإضافة إلى المشاركة الدولية العربية في إعادة بناء البلد الذي دمر[2].

ووفقا لهذا السيناريو أيضا فإن روسيا ستعمل على دفع المواجهة لحدها الأقصى بالنظر إلى إستمرار الولايات المتحدة الامريكية في إستراتيجية التطويق لها، ومحاولتها محاصرة قواعد إرتكازها في مجالها الحيوي المتبقي في غرب آسيا وهو ما يعني أن روسيا لن تتخلى عن تأييد الموقف السوري، بل ستعمل على مساندة النظام السوري بكل إمكانياتها حتى ينجح في الفضاء على المعارضة، و تدرك روسيا أن تراجعها عن هذا التوجه و فشل النظام السوري في القضاء على معارضيه سيؤثر على أمنها الحيوي و مصالحها في المنطقة و يضيع مصداقيتها لدى حلفائها لاسيما إيران[3].

---

[1]– حسام أكرم و وحيدة مروة، "الأزمة السورية وتداعياتها على دول الجوار"، مركز بغداد للدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من: http://www.baghdadcenter.net/details-145-htm

[2]– حمزة المصطفى، "جبهة النصرة لاهل الشام من التاسيس الى الانقسام"، **سياسات عربية**، العدد 05، (نوفمبر، 2013)، ص 74.

[3]– إيمان عبد الحليم، "متغيرات جديدة، مسارات الصراع السوري بعد فوز الأسد بالإنتخابات"، متحصل عليه من : http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3755.aspx. (08-04-2016)

ويبقى المؤشر الأكثر أهمية على إمكانية إنتصار النظام السوري هو حالة الإقتتال الداخلي بين صفوف المعارضة المسلحة إضافة إلى إمتلاك النظام العديد من عناصر القوة التي تمكنه من البقاء أهمها العلويين و الثقل العسكري للجيش النظامي.

المطلب الثالث : سيناريو سقوط النظام السوري

يتضمن هذا السيناريو نهاية حقبة النظام السوري ممثلا بالرئيس "**بشار الأسد** بالتنحي أو الرحيل عبر التفاوض أو إلزامه بالقوة نتيجة إنتصار عسكري للمقاومة أو بدخوله صراع دولي يؤدي إلى نفس مصير الزعيم الليبي، أو الإنقلاب عليه داخليا، و بالرغم من مساندة القوى الإقليمية و الدولية للنظام السوري لكن يمكن تصور حدوث بعض الإختلالات التي يمكن أن تساعد الدول الداعمة للمعارضة في تنسيق سياساتها بما يسهم في تحقيق هذا السيناريو[1]، و يمكن الإستناد إلى العديد من المتغيرات التي قد تؤدي إلى حدوث هذا السيناريو و هي كالتالي :

- تنظيم المعارضة و توحيدها، حيث يبدو أن المعارضة السياسية في سوريا بحاجة للحوار و الوحدة كي تشكل نواة صلبة تهدف إلى تقريب الرؤى السياسية فيما بينها، من خلال تشكيل وفد سياسي مشترك قادر على مواجهة الأسد و تجاوز معضلة التفتت الشديد في صفوفها و كسر العزلة و خلق مقاربة سياسية جديدة للوضع في سوريا من شأنها أن تؤدي إلى تقرير مكانة المعارضة وواقعها سياسيا و عسكريا[2].
- تكتل مجموعات الفصائل المسلحة لمواجهة قوات النظام، حيث أن قوات المعارضة قد حققت مكاسب و إنجازات مستمرة خاصة في درعا و القنيطرة، و ذلك نتيجة التنسيق بين عدد كبير من المجموعات الدائمة "للجيش السوري الحر"، إضافة إلى المكاسب المحققة في

[1]– سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 192.

[2]– رضوان قطبي، "الصراع في سوريا حقائق الأوضاع و آفاق الحل"، صحيفة الراكوبة، متحصل عليه من :

http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-44613.htm. (09-04-2016)

كل من "اللاذقية" و" حلب "و محافظتي "إدلب" و "حماة"، وهذا يدل على قدرة مقاتلي المعارضة على تغيير مسار الحرب لصالحها[1].

- حدوث إنشقاقات داخل النظام السوري : تعد المؤسسة العسكرية أحد العناصر الحاسمة في قدرة أي نظام سياسي على البقاء و مواجهة الحركات و الثورات التي تسعى نحو إسقاطه و لقد بدأت المؤسسة العسكرية في سوريا تشهد العديد من التحديات بعد أن فقد "**بشار الأسد**" شرعيته و بات سقوطه مطلبا شعبيا.
- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن زيادة الدعم الإستخباراتي والتدريب لقوات المعارضة المعتدلة وهذا جاء معاكسا لإصرار النظام السوري على أولوية الحل الأمني لتحقيق الحسم العسكري ضد مقاتلي المعارضة، وهذا يعني عدم تقديم أي تنازلات جوهرية ترضي طموحات المعارضة مما يجعلها تدفع بكل إمكانياتها إلى حسم الصراع لصالحها[2].

فيما يخص الأطراف الإقليمية التي ستدفع في هذا الإتجاه فمن الواضح أن كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على إسقاط النظام خاصة و أنها مازالت تدعم هذه الجماعات إضافة إلى أن المفاوضات التي سعت روسيا من خلالها إلى الخروج بحل سلمي للأزمة فشلت أمام تماسك كل طرف بأحقية موقفه ورؤيته للأوضاع التي تمر بها سوريا، إضافة إلى الرفض الأمريكي لبقاء الرئيس الأسد الذي يمثل جوهر مصلحتها في المنطقة، ولن تجد فرصة مواتية أكثر من هذه الفرصة للتخلص من الأسد فسقوطه لا يعني فقط وجود نظام موالي لها و دعم أمن إسرائيل و إنما يعني أيضا محاصرة روسيا و إفشال سعيها للعب دور فاعل في النظام الدولي وعودتها كقوة عظمى[3].

بسبب الأوضاع السياسية والإنسانية وتزايد عدد الضحايا السوريين أصبحت هناك أزمة ثقة بين النظام ومحيطه الإقليمي بإستثناء إيران بعد رفضه لكل النصائح العربية، لذلك يمكن

[1] – تشارلز ليستر، مرجع سابق، ص 2.

[2] – أكرم حسام و مروة وحيدة، مرجع سابق، ص26.

[3] – نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص ص، 198-199.

حدوث تدخل دولي تحت مظلة البند السابع في قانون الأمم المتحدة الذي يجيز إستخدام القوة المسلحة إذا إستدعى الأمر أو من خلال تحالف دولي بإستخدام القوة العسكرية بعد إستنفاذ الحلول الدبلوماسية الإقليمية و الدولية التي طرحت عبر الجامعة العربية والأمم المتحدة في تقريب وجهات النظر بين النظام و المعارضة لإحتواء الأزمة وذلك لدوافع إنسانية في حماية المدنيين من بطش النظام كإستناد للأمن الإنساني و الذي محوره الفرد[1]، وقد يدفع تزايد العنف في سوريا إلى تزايد الضغط الدولي بشكل هائل لمنع تدهور الأوضاع نحو حرب أهلية تخرج عن السيطرة و تهدد سوريا نفسها بالإنقسام و قد تمتد إلى دول المنطقة بما قد يهدد مصالح القوى الكبرى، حينها تضطر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى تجاوز العقبة الروسية و القيام بتدخل عسكري بحجة حماية المدنيين، وحسب العديد من الخبراء فإنه رغم تراجع سيناريو الضربة العسكرية ضد سوريا بعد تسوية ملف الكيمياوي[2]، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما عادت لحشد الدعم الدولي للتدخل في سوريا بحجة محاربة "داعش"، و تبعا لذلك أعلن الكونغرس الأمريكي في سبتمبر 2014 على موافقة القيام بضربات عسكرية، كما أقر الرئيس الأمريكي "**باراك اوباما**" "برنامج تدريب و تجهيز"مقاتلي المعارضة المعتدلة ضد مقاتلي "داعش" و قوات النظام السوري، كل ذلك يؤدي إلى ترجيح كفة المعارضة على حساب النظام السوري[3].

ومن وجهة نظرنا سيضع هذا السيناريو سوريا أمام تحديات حقيقة في مرحلة ما بعد الأسد نظرا للتشابك بين الداخل و الخارج مما يزيد من تعقيد الوضع السوري حول بناء هيكلية الدولة السورية فهي ستصبح أمام خيار التوجه نحو التحول الديمقراطي و تشكيل دولة وطنية ذات نظام ديمقراطي تعددي يقوم على انتخابات دورية وتداول السلطة، أما الخيار

[1]– عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 159.

[2]– فايز الدوري، "خيارات العمل العسكري ضد سوريا"، متحصل عليه من :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/08/20.html. (09-04-2016)

[3] – تشارلز ليستر، مرجع سابق، ص 3.

الثاني هو قيام دولة مركزية ضعيفة تفتقد للقدرة على الحفاظ على وحدة سوريا و يفترض هذا السيناريو أن نظام الأسد سيسقط لكنه لن يفقد قوته بالكامل و أن المرحلة النهائية سوف تتسم بالفوضوية و سيادة العنف بين العناصر الأكثر تشددا من مختلف الطوائف.

المطلب الرابع: سيناريو الحل السلمي للأزمة السورية

يقوم هذا السيناريو على إفتراض توصل أطراف النزاع لحل سلمي للأزمة السورية من خلال مبادرة تقدمها هيئة الأمم المتحدة إضافة إلى النظم الغربية و العربية حيث يوافق النظام السوري و المعارضة بشقيها السياسي و العسكري، و يكون أهم بند فيه هو بقاء الأسد في السلطة حتى إنتهاء فترة رئاسته ليتم بعد ذلك إنتقال السلطة إلى المعارضة و التي سيتم دمجها في تسيير شؤون الحكم خلال فترة تواجد "**بشار الأسد**" في السلطة من خلال تشكيل حكومة ائتلافية لا تستثني رموز النظام أيضا و سنتعرض إلى بعض المبادرات التي قدمت لتعزيز سيناريو حل الأزمة سلميا.

الفرع الأول : الجهود الأممية لتسوية الأزمة السورية

صدر عن مجلس الأمن عدة قرارات بخصوص القضية السورية، من ضمنها قرارات التمديد و المبعوثين الدوليين مع العلم أن المجلس إجتمع عدة مرات لمناقشة القضية السورية، لكن تلك الإجتماعات إنقضت دون حدوث إتفاق[1]، و كان أول قرار صدر من الأمم المتحدة بهذا الشأن في 14 افريل 2012، وقد نص على "وقف إطلاق النار من جميع الأطراف وإرسال 30 مراقبا عسكريا" ضمن خطة المبعوث الأممي كوفي عنان المؤلفة من 6 نقاط *، لكن عدم إلتزام الأسد بهذه الخطة دفع مجلس الأمن لإصدار قرار في 21 أفريل 2012 يطالب الإلتزام بالخطة و إنشاء بعثة خاصة بالامم المتحدة إلى سوريا، ورفع

[1]– "تساؤلات حول فاعلية الأمم المتحدة في سوريا"، متحصل عليه من :

https://www.alsouria.net/content/ . (09-04-2016): تاريخ التصفح

* انظر الملحق رقم (02)، ص ص 145-146.

عدد المراقبين إلى 300، و في 20 جوان من نفس العام تم التمديد للبعثة من قبل مجلس الأمن[1].

وأصدر المجلس في 27 سبتمبر 2013 قرار بتدمير ترسانة الأسلحة الكيمياوية لدى النظام السوري بعد إستهداف النظام لريف دمشق بتلك الأسلحة وقد وضع صدور هذا القرار رقم2118 لتفكيك الترسانة الكيمياوية للنظام الأزمة السورية حيز التدويل عمليا ، حيث دخلت هذه الأزمة في تفاعلات جديدة بناءا على المعطى الدولي الأخير و يمثل وقف إطلاق النار عنصرا حيويا في خطة السلام التي إقترحها المبعوث الأممي "**كوفي عنان**" وجامعة الدول العربية إلى سوريا و المؤلفة من النقاط الستة التي قدمها إلى الرئيس السوري "**بشار الأسد**" في العاشر من مارس، وأعلن موافقته عليها في في 27 مارس[2].

وعقب فشل مهمة كوفي عنان جاءت مهمة المبعوث الأممي و العربي السيد "**البشير الأخضر الإبراهيمي**" و التي بدأها بالحديث عن تنحي الأسد كخطوة مبدئية للحل، فقد حاول الإبراهيمي من خلال جولاته في الدول المحيطة بسوريا لبلورت رؤية إقليمية في ظل المستجدات التي تفرض على القوى الإقليمية مراجعة مواقفها و المضي قدما في سبيل البحث عن مخرج للأزمة.

و فيما يخص الدائرة الدولية، فقد فتح الإبراهيمي المجال للبحث عن حل سياسي تفاوضي بين القوى الكبرى على حساب تزايد التكلفة البشرية في الداخل[3]، إضافة إلى جانب مجهودات المبعوث الأممي "**دي مستورا**" حيث سعى إلى حشد التأييد الدولي و الإقليمي

---

[1]– لزهر شناقي و عزالدين جعلاب، مرجع سابق، 76

[2] – "خطة كوفي عنان في سوريا"، متحصل عليه من:

http://islahnews.net/66456.html .(06-04-2016)

[3]– "الإبراهيمي يبحث تسوية الأزمة السورية"، متحصل عليه من :

https://arabic.rt.com/news/598272 (09-04-2016)

لمقترحاته المتعلقة بإقامة مناطق صراع مجمدة في مناطق سورية مختلفة و في مقدمتها "مدينة حلب" ، و التوصل إلى هدنات مؤقتة تتيح ممارسة إدارة ذاتية في هذه المناطق[1].

الفرع الثاني: المبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية

كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين موسكو و العواصم الغربية و تركيا تتمثل في إصرار الروس على أن حل الأزمة السورية يجب أن يكون في أيدي السوريين أنفسهم وأنه يتعين على الأطراف الخارجية الإمتناع عن التدخل أو معاقبة دمشق، وقد عبرت روسيا عن إستعدادها لإستضافة مفاوضات بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة في موسكو وكذلك الإتصالات الهادفة إلى توحيد المعارضة السورية، وقد طرحت في مبادرة عقد مؤتمر دولي يتعق بسوريا تحت رعاية الأمم المتحدة، ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين المؤثرين الذين تتصدرهم إيران إلى جانب قطر و السعودية و لبنان والأردن و العراق و تركيا إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي بينما رفضت واشنطن رفضا قاطعا إشتراك طهران في هذا الإجتماع[2].

بعد ذلك إجتمعت "مجموعة العمل الدولية حول سوريا"بتحرك من الأمم المتحدة و ذلك في "جنيف"بدعوة من مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية "كوفي عنان"، وهو مؤتمر دولي بمشاركة من جميع الأطراف المحلية والدولية فيه إلى جانب إشراك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين–فرنسا–روسيا–بريطانيا–الولايات المتحدة الأمريكية)، إضافة إلى تركيا، الكويت كما شارك أمين عام الأمم المتحدة "**بان كي مون**".

وقد صدر بيان جنيف 1 في30 جوان 2012، وتم الإعلان فيه عن أن أي تسوية سياسية للأزمة السورية يجب أن تتضمن مرحلة إنتقالية و أن يتم التوصل لهذه المرحلة

[1] – عمر كوش، "جذور الأزمة الوطنية في سوريا"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد56، (أفريل، 2014)، ص 15.

[2]– نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 193.

الإنتقالية بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء و العنف[1]، و من أهم الخطوات الرئيسية في المرحلة الانتقالية ما يلي :

- تشكيل حكومة إنتقالية متوافقة تشمل أعضاء من الحكومة السورية الحالية و المعارضة.
- إجراء حوار شامل لجميع فئات الشعب السوري قصد وضع أسس البناء الدستوري والقانوني للنظام السوري الجديد.
- إجراء إنتخابات حرة و نزيهة تشترك فيها جميع الأحزاب.
- العمل من أجل إعادة الأمن و الإستقرار إلى البلاد عن طريق تعاون جميع الأطراف مع الحكومة الإنتقالية لضمان وقف دائم لأعمال العنف و نزع السلاح.

وقد أدى التباين في تفسير منطلقاته-جنيف1-خاصة على المستوى الداخلي(النظام والمعارضة) إلى فشله و عدم تطبيق بنوده، و بناءا على عدم العمل ببنود ميثاق -جنيف1- تم إنعقاد مؤتمر جنيف2 في جانفي 2014 حيث عبر عن بداية لإنطلاق مسار تفاوضي يمثل الطريق الوحيد المتفق عليه حتى الآن لحل الأزمة السورية، تشترك فيه وفود من النظام السوري و المعارضة[2]، وبعد انتهاء المفاوضات أعلن الوسيط الأممي "**الأخضر الإبراهيمي**" عن وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، في حين كان هناك تقدم طفيف تم إحرازه فيما يخص إدخال المساعدة الإنسانية لآلاف الفلسطنيين في مخيم اليرموك للاجئين بدمشق، أما فيما يخص سبب فشل هذه المفاوضات فيرجع إلى خلاف بين الطرفين يرتبط بالدرجة الأولى بتشكيل هيئة الحكم الإنتقالية في سوريا، فممثلوا الإئتلاف السوري لقوى المعارضة على بدء مناقشة هذا الأمر بما في ذلك عدد أعضاء هذه الحكومة الإنتقالية وصلاحياتها، في حين أصر وفد دمشق الرسمي بأولوية مكافحة الارهاب[3].

---

[1] -عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 169.

[2] - يوري بانيف، "مناقشات جنيف2"، متحصل عليه من :

http://arab.rbth.com/world/2013/09/17/24677.html . (09-04-2016)

[3] - عمر كوش، مرجع سابق، ص 19.

الفرع الثالث :المبادرات العربية لحل الأزمة السورية(الجزائر-مصر)

كشفت مصادر دبلوماسية عربية أنه تم الإتفاق مبدئيا على تولي الجزائر ومصر دور الوساطة لحل الأزمة في سوريا و ذلك نظرا لخبرة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات سياسيا بعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي على غرار الوساطة في مالي و الدور الذي تقوم به الجزائر لحل أزمة ليبيا سياسيا.

تميزت الجزائر بمعارضة التدخل في الشؤون الداخلية للدول إحتراما لأعراف العمل العربي المشترك و ميثاق الجامعة العربية، هذا يمكن رده إلى تاريخ الجزائر الذي يأبى التدخل في الشؤون الداخلية من جهة و نظرا لطبيعة الأوضاع المعقدة في سوريا ، لكن بالنظر إلى ان عدم استقرار الأوضاع في البلدان العربية مثل سوريا يمكن أن يؤثر على الأمن الجزائري[1]، كما أنه قد تم خلال عقد إجتماع بين وزراء خارجية السعودية، مصر، قطر، الإمارات و الأردن طرح مبادرة عربية لحل سياسي جديد للأزمة السورية، و ستقود كل من الجزائر و مصر وتسعى المبادرة إلى إنهاء الحرب الدائرة في سوريا بين المعارضة و النظام، وإجراء حوار سوري-سوري للإتفاق على شكل النظام السياسي الجديد الذي سيحكم سوريا، وهي المقاربة التي رافعت عليها الدبلوماسية الجزائرية منذ إندلاع الأزمة في سوريا[2].

كما أن تصريحات "**عبد الفتاح السيسي**"، أول رئيس مصري بعد الإنقلاب العسكري التي أاكد فيها أن مصر لا تدعم المعارضة السورية ولا النظام، جاءت لتمهيد الإجواء مع دمشق لقبول الدور المصري-الجزائري في إيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا، حيث شددت الجزائر أيضا إلى جانب روسيا ضرورة التوصل إلى حل سياسي عاجل للأزمة السورية و التي لديها إنعكاسات أمنية كبيرة على المنطقة، وذلك حسب ما

[1]- سهام بورسوني، "جزائر الثورة لا يمكن أن تختار بين أطراف الأزمة السورية"، متحصل عليه من:

http://www.djazairess.com/elkhabar/339488. (09-04-2016)

[2]- "الجزائر مرشحة للعب دور الوساطة لحل الأزمة السورية"، متحصل عليه من :

http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=284053. (09-04-2016)

أفاد به بيان لوزارة الشؤون الخارجية و أوضح البيان أنه تم التعبير على هذا الموقف خلال اللقاء الذي جمع وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي "**رمضان لعمامرة**" برئيس الدبلوماسية الروسية "**سيرفي لافروف**" في إطار المحادثات الثنائية التي أجراها مع نظرائه على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأكد البيان أن الوزيرين بحثا المسألة السورية على ضوء آخر تطورات الوضع في المنطقة و سمح اللقاء للطرفين ببحث معمق للمسائل الثنائية و السبل الواجب تطبيقها لمحاولة حل الأزمة بطرق دبلوماسية سلمية[1].

وفي ختام الحديث عن السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأزمة السورية تتبين صعوبة الحديث عن وضع تصور واضح و دقيق للمسارات أو الإحتمالات التي يمكن الوصول إليها في مسيرة الأزمة السورية، كما ترى الدراسة أن السيناريو الأقوى هو بقاء الصراع دائر بين طرفي الأزمة لعدة سنوات في ظل مباراة صفرية ويعود ذلك لحالة الإنقسام والتفكك التي تشهدها البيئة الداخلية السورية، وحالة الإستقطاب على الصعيدين الإقليمي والدولي خاصة بين محوري الإعتدال والممانعة فكل منهما يحاول تحقيق مصالحه، وفرض أجندته السياسية على المنطقة من خلال دعمه لأحد طرفي الأزمة ومن هنا يتبين أن الخاسر الوحيد في ظل هذه الأزمة هو الشعب السوري.

[1]– "الجزائر و روسيا تدعوان لحل سياسي عاجل للأزمة في سوريا"، متحصل عليه من :

http://arabic.sputniknews.com/arab_world/20151001/.html. (09-04-2016)

خلاصة الفصل:

- تعد الأزمة السورية السبب الرئيسي في ظهور تحالفات إقليمية جديدة داخل النظام العربي تقودها دولتان إيران كحليفة للنظام السوري و التي تهدف إلى إقامة هلال شيعي في المنطقة ، وتركيا حليف المعارضة وهدفها إسقاط النظام السوري.
- سيؤدي إستمرار الأزمة السورية إلى خلق توترات إقليمية ومعضلة أمنية بين دول الجوار الإقليمي وذلك لإنقسام الدول إلى مؤيد ومعارض للقضية السورية وكل حسب مصالحه.
- يمكن للأزمة السورية أن تكون السبب الجوهري لإندلاع إحتجاجات داخل الدول الأخرى المجاورة خاصة (لبنان–العراق) لتأثر البيئة البيئة المجتمعية لكلا البلدين بالإحتجاجات وإصرار الشعب السوري على تقرير مصيره .
- إن الأحداث التي تشهدها سوريا الآن ستلقي بضلالها على الشعب الكردي داخل سوريا و خارجها خاصة في تركيا و ستعمل الطائفة الكردية على البدء في التحضير و المطالبة بإقليم مستقل و دولة ذات سيادة.
- إنعكست الأزمة السورية على الأمن الإقليمي للمنطقة بالسلب فأثارت الخلافات والتوتر بين كل من إيران وتركيا، إيران و السعودية، وتضرر العلاقات الدولية بشكل رئيسي من هذه الأحداث والإنقسامات خاصة الإنقسام والتنافر بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.
- إن حل الأزمة السورية لم يعد مقتصرا على التفاهم بين الأطراف الداخلية فقط بل على حدوث تفاهم بين القوى الإقليمية و الدولية وتقارب الرؤى و المصالح حول الأزمة.
- يعد سيناريو إستمرار الأزمة دون حسمه لأي من الأطراف هو السيناريو الأقرب للتحقق وذلك إستنادا للمتغيرات الداخلية–الخارجية المتعلقة بالأحداث السورية.

الخاتمة

ركزت هذه الدراسة هدفها على فهم واقع وطبيعة الأزمة السورية إضافة إلى تأثيرات الأزمة على واقع دول الجوار الإقليمي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات، يمكن رصدها على النحو التالي:

أ-النتائج :

- الأزمة السورية أزمة ذات أبعاد دولية أكثر من كونها أزمة شرعية النظام السوري.
- فشل المعارضة في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الإنتقالية.
- حدوث إختلالات أمنية بالمنطقة و إنتشار ظاهرة التطرف الجهادي على الحدود مع دول الجوار سبب تزايد أعداد النازحين و المهاجرين قسرا.
- لا يمكن وصف الأزمة في سوريا على أنها حرب أهلية بين مجموعة من الإثنيات لكن يعتبر سيطرة طائفة واحدة (العلوية) على مقاليد الحكم و الحياة المدنية بسوريا لفترات طويلة سبب رئيسي لتأجيج حالة الإحتجاجات التي بدأت بشكل سلمي مطالبة بالإفراج عن بعض الأطفال لتصل إلى المطالبة بإسقاط النظام .
- إستمرار إعتماد الحل الأمني و العسكري من قبل النظام الحاكم و تطور العنف المسلح بين كافة أطراف الأزمة السورية أدى إلى خروج الأزمة من أيدي السوريين، إضافة إلى تزايد التدخل و الإستقطاب الإقليمي و الدولي لطرفيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- شكلت الأزمة السورية مدخلا لإعادة رسم تحالفات المنطقة و توازناتها حيث تحولت الأزمة إلى صراع إقليمي و دولي تغلب فيه الحسابات الجيوسياسية ، ما يجعل التوصل إلى حل سياسي للأزمة أمر صعب.
- تسبب اللجوء السوري الضاغط بآثار بالغة على البنى التحتية و الخدماتية و على الإقتصاد الوطني للدول المستضيفة للاجئين السوريين.
- أهمية العامل الطائفي في الأزمة و هو الأمر الذي دفع بعض القوى الخارجية لدعم النظام في حين عملت قوى أخرى على دعم المعارضة .

- وضعت سوريا –عقب تفجر الأزمة –بحسب صندوق السلام في سلم الدول العشر الفاشلة ، و سيساعد هذا الفصل في الشأن السوري الدول الغربية خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل بغرض حماية الأمن الدولي و الإنساني خاصة كون الدول الفاشلة لا تستطيع حماية مواطنيها و هي ذات أنظمة حكم غير شرعية.
- كشفت الأزمة السورية مدى الإزدواجية التي تتعامل بها الدول تبعا لمصالحها لا مصالح الشعوب المتظاهرة ، حيث أن تقاطع مصالح الدول الإقليمية لا يخدم فكرة إيجاد حل سلمي للأزمة.
- أثبتت الأزمة السورية عدم حيادية السياسة الخارجية التركية بسبب إرتباط مؤسساتها السياسية و الإقتصادية و الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل بهدف الضغط على سوريا.
- أحدثت الأزمة السورية إختلالا في توازن القوى الإقليمية و الدولية حيث أسهمت الأزمة في حدوث تغيير في أدوار الفاعلين على الساحة الإقليمية و الدولية.
- ساهمت الأحداث في سوريا في إزدواجية القراءة الرسمية الإيرانية للأزمة في سوريا على غرار باقي الأحداث في الوطن العربي ، حيث رأت أن الأزمة في سوريا مفتعلة و موجهة فقط ضد الدول ذات التبعية للولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل.
- أصبحت الأزمة السورية أزمة دولية بامتياز بعد أن أدى إستخدام النظام السلاح الكيميائي و انتقال الصراع من صراع داخلي و إقليمي إلى صراع دولي تدخل فيه المصالح الدولية كفاعل رئيسي في تحديد ملامحه .
- أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي الرئيسي المتصاعد في الأحداث ، حيث أثبتت قدرتها على موازنة الدور الأمريكي و الدول الإقليمية و الدولية الأخرى في المنطقة ، كما أثبتت الأزمة قدرة روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن .
- يعتبر الدافع الجيوستراتيجي هو أساس ثبات الدعم الروسي لسوريا و أن مكانة روسيا مرتبطة بمستقبل الأزمة في سوريا ، إذ تعتبر روسيا أن هذه الاخيرة تشكل منفذا مهما

للوصول إلى المياه الدافئة ، و أن أي عدم إستقرار فيها سيؤثر سلبا على العديد من جمهورياتها و هو ما قد يهدد أمنها القومي .

- يعود فشل مسار جنيف1 و جنيف 2 إلى تدخل الأطراف الخارجية و دعم كل واحدة منها لطرف يعد إنتصاره أمر يخدم مصالحها بالمنطقة.

عموما يمكن القول أن مستقبل سوريا مفتوح امام سيناريوهات عديدة ستؤثر على الأمن الإقليمي و الدولي ، لعل أهمها :

1. حرب أهلية تؤدي إلى تقسيم البلاد
2. تدخل عسكري من طرف حلف الشمال الأطلسي الناتو لتغيير موازين القوى في سورية
3. إنهيار الحكم قبل وجود بديل يقود المرحلة الانتقالية و بالتالي نشوء حالة من الفوضى واللأمن.

ستؤدي الأزمة في سوريا في حالة إستمرار الوضع الحالي إلى إنقسامات طائفية وستشكل خطرا يهدد أمن دول الجوار بما فيها تركيا لبنان الأردن و العراق ، حيث إنعكست الأزمة بالسلب على جل الأصعدة في الدول سابقة الذكر ، فقد خلفت عجز في المستوى الإقتصادي لكل من لبنان و الأردن بسبب تكلفة مسألة اللاجئين و تردي الوضع الأمني في تركيا و تهديد تنظيم داعش للدول مثل "**تفجيرات اسطنبول**" إضافة إلى الخطر الذي تمثله الطائفة الكردية لتركيا و لبنان و العراق حيث أن إستمرار الأزمة سيؤدي إلى مطالبة الأكراد بإقامة دولة مستقلة.

التوصيات:

- أهمية فهم طبيعة الصراع الدائر حاليا في سوريا: أسبابه و أهم الفاعلين المؤثرين فيه وذلك من أجل التوصل إلى حلول قابلة للتنفيذ .
- عدم النظر إلى الأزمة على أنها صراع طائفي بشكل أساسي.
- إشراك بقية العرقيات و الطوائف في مراكز القرار و الإقرار بحقوقهم المدنية كبقية الشعب السوري من الطائفة العلوية.

- القيام بإصلاحات مؤسساتية عميقة تطال الدستور و الهيئات التشريعية و القضائية مع تشجيع المبادرات السياسية لحل الأزمة في سوريا عن طريق الجلوس إلى طاولة التفاوض (النظام و المعارضة) دون تدخل اطراف خارجية.
- ترتيب المشهد السوري عبر تقسيم المقاعد في مجلس الشعب و إقرار نظام إنتخابي وقوانين و أحزاب و أمن وطني يراعي التعدد العرقي و المذهبي في سوريا بحيث لا يكون البلد عرضة لإستقطابات فرعية قد تهدد أمنه و إستقراره .
- العمل على توحيد أهداف المعارضة.
- يجب على الدول المضطلعة بالشأن السوري تقدير موقفها من الأزمة على أسس أخلاقية إنسانية على غرار مصالحها بالمنطقة لأن ذلك سيعقد الأحداث أكثر.
- العمل على ملئ الفراغ السياسي في حال سقوط نظام "**بشار الأسد**" و ذلك لعدم ترك المجال لكل من إيران و تركيا للتدخل و تعقيد الوضع أكثر.
- عدم الأخذ بذريعة ضرب الإرهاب في سوريا.
- أهمية دور مراكز البحث و الفكر العربي في تطوير شبكة لدعم الشعب السوري وتقديم رؤى و مقترحات لموازنة الأطراف الإقليمية خاصة تركيا و إيران في ظل غياب الموقف العربي.
- يجب على سوريا الإنضمام إلى معاهدة حظر نشر الأسلحة الكيمياوية و ذلك لتفادي الضربة العسكرية الأمريكية من خلال تنفيذ بنود المبادرة الروسية الخاصة بتدمير الأسلحة الكيمياوية.

قائمة الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال:

أ – قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات الدولة الفاشلة	28
02	التبادل التجاري السوري– الروسي 2002-2012	81

ب – قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة سوريا	53
02	مناطق سيطرة المعارضة	73
03	الوجود العسكري الروسي في سوريا	79

ملحق رقم (01)

نص المادة الثامنة من دستور سوريا الجديد لعام 2012:

1. يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية وتتم ممارسة السلطة ديمقراطيا عبر الإقتراع
2. تسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الإنتخابية في الحياة السياسية الوطنية و عليها إحترام مبادئ السيادة الوطنية و الديمقراطية
3. ينظم القانون الأحكام و الإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية
4. لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو مهني أو بناءا على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون
5. لا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة سياسية أو حزبية أو انتخابية.

الملحق رقم (02)

النقاط الست التي تضمنتها خطة المبعوث الأممي كوفي عنان هي

1. الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الأطياف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري وتهدئة مخاوفه ومن اجل هذا الغرض الالتزام بتعيين وسيط له سلطات عندما يطلب المبعوث ذلك
2. الالتزام بوقف القتال والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد

ولتحقيق هذه الغاية على الحكومة السورية أن توقف على الفور تحركات القوات نحو التجمعات السكنية وإنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة داخلها وبدء سحب القوات العسكرية داخل وحول التجمعات السكنية

ولاتخاذ هذه الإجراءات على الحكومة السورية أن تتعأون مع المبعوث للتوصل إلى وقف دائم للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف مع وجود آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة

3. ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال ولتحقيق هذه الغاية وكخطوات فورية قبول وتنفيذ وقف يومي للقتال لأسباب إنسانية وتنسيق التوقيتات المحددة وطرق الوقف اليومي للقتال من خلال آلية فعالة بما في ذلك على المستوى المحلي
4. تكثيف وتيرة و حجم الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفيا وبوجه خاص الفئات الضعيفة والشخصيات التي شاركت في أنشطة سياسية والتقديم الفوري دون تأخير عبر القنوات الملائمة لقائمة بكل الأماكن التي يجري فيها احتجاز هؤلاء الأشخاص والبدء الفوري في تنظيم عملية الوصول إلى تلك المواقع والرد عبر القنوات الملائمة على الفور على كل الطلبات المكتوبة للحصول على معلومات عنها أو السماح بدخولها أو الإفراج عن هؤلاء الأشخاص

5. ضمان حرية الصحفيين في أنحاء البلاد وانتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول
6. احترام حرية التجمع وحق التظاهر سلميا كما يكفل القانون.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية :

أ- الكتب:

1. أبو جودة إلياس ،العرب في دائرة النزاعات الدولية،(بيروت:مطبعة سيكو،2001).
2. أبو صالح ثائر، صراع الإستراتيجيات في سوريا،النظام السياسي في مواجهة الأزمة، (سوريا:المركز السوري للدراسات السياسية،2012).
3. إبن العابدين بشير ، الجيش والسياسة في سوريا: 1917 2000،(د.ب.ن: دار الجابية 2007).
4. إبراهيم الظاهر نعيم ، إدارة الأزمات (الأردن : عالم الكتب الحديث ، 2009).
5. أحمد الخضيري محسن ،إدارة الأزمات:منهج إقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الإقتصادي القومي و الوحدات الإقتصادية،(القاهرة: مكتبة مدبولي،2003).
6. أحمد سعيد نوفل و آخرون،التداعيات الجيو إستراتيجية للثورات العربية،(بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2014).
7. أحمد عبد الغفار محمد، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية،(الجزائر: دار هومة،2003).
8. أحمد ياغي إسماعيل ، تاريخ العالم المعاصر ، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع ، 2000).
9. الأسود الظاهر ، علم الإجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة ، (القاهرة: الدار المصرية للبنانية ، 2003).
10. بابليس جون و سميث ستيف، عولمة السياسة االعالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2000).
11. بود بوس رجب ، محاضرات في علم الثورة ، (القاهرة : المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر,2011).

12. بوزنادة معمر ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي،(الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2005).

13. بوكرا إدريس ، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990).

14. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ،أروبا والحلف الأطلسي ، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،2005).

15. باروت محمد جمال وآخرون،كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية:دراسة حالة سوريا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010).

16. برقاوي أحمد وآخرون ، إستراتيجية سلطة الإستبداد في مواجهة الثورة الروسية ، (د.ب.ن: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية ،2012).

17. بشارة عزمي، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

18. الحمش منير،السلام المدان: الشرق الأوسط الجديد من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى،(دمشق:مكتب الدراسات و الإستشارات الإقتصادية،1995).

19. الحشاش عبد الهادي ، الإنتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987 ، 1988 ، دراسة في أثرها على الكيان الصهيوني في موقعها في برامج القوى الفلسطينية وصداها عربيا ودوليا (دمشق: الإتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطنيين، 1985).

20. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسة، الجزء الثالث ،ط^{2}(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،د س ن).

21. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1985).

22. الكيلاني شمس الدين ، عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014).

23. النعامي صالح، العقل الإستراتيجي الإسرائيلي:قراءة في الثورات العربية و إستشراف لمآلاتها،(د.ب.ن: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013).

24. السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار و المصير: يوميات من مشهد متواصل،(بيروت: جداول للنشر و التوزيع،2011).

25. السيد سعيد،إستراتيجية إدارة الأزمات و الكوارث،(القاهرة:دار العلوم للنشر،2006).

26. السيد عليوة، إدارة الوقت و الأزمات و الإدارة،(القاهرة:دار الأمين للنشر و التوزيع،2007).

27. الريماوي سهيلة، الحكم الحزبي في سوريا،(عمان:دار المجدلاوي،1998).

28. الشربجي عادل مجاهد و آخرون،ازمة الدولة في الوطن العربي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2011).

29. جاد الله محمود،إدارة الأزمات،(عمان:دار اسامة للنشر و التوزيع،د س ن).

30. ديب كمال، تاريخ سورية المعاصر:من الإنتداب الفرنسي إلى صيف 2011،(بيروت:دار النهار للنشر،2011).

31. هنتغنون صمويل ، صدام الحضارات: إعادة صناعة النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط^{2}، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والبحوث الاستيراتيجية، 1999).

32. واكيم جمال ، صراع القوى الكبرى على سوريا ، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2013).

33. زيدان ناصر ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013).

34. زكريا حسين ، الأمن القومي ، (القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية ، 2007).

35. ياسين الحاج صالح، الخلاص أم الخراب؟سورية على مفترق الطرق،(القاهرة :مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،د.س.ن).

36. لوغاك دانييل،سورية في عهد الجنرال الأسد، ترجمة:عبد الغني حصيف،(القاهرة: مكتبة مدبولي،2006).

37. ليستر تشارلز، الأزمة المستعرة :تحليل المشهد العسكري في سوريا،(الدوحة: مركز بروكنجز،2014).

38. ماهر أحمد، إدارة الأزمات، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2006).

39. موسى الجبالي نبيل ، جغرافية الوطن العربي، (عمان: مكتبة المجتمع العربي،2012).

40. مصطفى نبيل ، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان: دراسة نظرية وتطبيقية على ضوء المعاهدات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)،

41. ناصف حقي يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

42. نصر مهنا محمد،إدارة الأزمات،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجمعية،2006).

43. نصر ربيع وآخرون ، الأزمة السورية: الجذور والأثار الإقتصادية والإجتماعية،الجذور التنموية للأزمة،(د.ب.ن,المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ،2013).

44. سالم الجويلي سعيد ، مدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني،(القاهرة: دار النهضة العربية،2006).

45. سلطان علي، تاريخ سسورية 1908 1918،(دمشق: دار طلاس،1996).

46. سعد الله عمر، معجم القانون الدولي المعاصر،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005).

47. سعد الله عمر،دراسات في القانون الدولي المعاصر،ط^{2}،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005).

48. سرور الحريري محمد ،إدارة الأزمات السياسية و إستراتيجية القضاء على الأزمات السياسية الدولية، (الأردن:دار الحامد للنشر و التوزيع،2012).

49. عامر صلاح الدين،المقاومة الشعبية المسلحة،(القاهرة:دار الفكر العربي،د س ن).

50. عبد الباسط ضرار عامر، إدارة الأزمات:رؤية إسلامية،(مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع ، 2000).

51. عزمي بشارة ، سوريا :درب نحو الآلام والحرية في التاريخ الراهن،(بيروت: المركز العربي للأبحاث 2013).

52. عبد الحي وليد، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،2012).

53. عبد المنعم خطاب عبد العزيز، إدارة الأزمات الأمنية، (القاهرة: دار العلوم للنشر، 2003).

54. عبد الرزاق محمد عبد الفتاح ، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، (الأردن: دار الدجلة، د.س.ن).

55. عبد الرحمان زيدان مسعد، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، (مصر: دار الكتب القانونية، 2008).

56. عبد الرحمان يعقوب محمد ،التدخل الإنساني في العلاقات الدولية،(أبو ظبي: مركز إمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،2003).

57. صفوح خير، سوريا:دراسة في الجغرافية السياسية ،(دمشق: منشورات وزارة الثقافة،2003).

58. شربل كمال موريس،الموسوعة الجغرافية للوطن العربي،(بيروت:دار الجبل،1998).

59. تشومسكي نعوم ، الدولة الفاشلة ، ترجمة: الكعكي سامي،(لبنان: دار الكتاب العربي،2007).

ب. المجلات و الدوريات:

60. أبو زيد هاجر ، "تداعيات الأزمة السورية على الوضع السياسي و الأمني لحزب الله"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط العدد 63، (8 ماي،2014).

61. الحمد سرمد ، "التدخل الروسي في سوريا: أبعاده ونتائجه"، مجلة كتابات، (27 جويلية 2015).

62. الحسيني دعاء و آخرون "إتجاه التفاعلات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد194، (2013).

63. الكيالي عبد الحميد ، "تداعيات الأزمة السورية على الأردن" مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 67، (سبتمبر، 2013).

64. اللباد مصطفى ، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة و التنمية، خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية"، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية و الدولية، العدد07(2012).

65. المصطفى حمزة ، "جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الإنقسام"'سياسات عربية، العدد 05، (نوفمبر، 2013).

66. النعامي صالح ، "الإتفاق الروسي الأمريكي لنزع السلاح الكيمياوي السوري في ضوء خريطة المصالح الإسرائيلية ،مجلة سياسات عربية، العدد05، (نوفمبر، 2013).

67. السعيد إدريس محمد ، "إتجاهات معاكسة، مواقف الفاعلين إقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد188، (افريل، 2014).

68. الشيخ نورهان ، "الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري"، مجلة السياسة الدولية'العدد 190، (افريل 2015).

69. الغندور عبير ، "بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، (مارس، 2012).

70. برهومة محمد ، "التحالفات المتغيرة :العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 186(أكتوبر، 2012).

71. بشير هشام ، "خسائر مشتركة: التداعيات الإقتصادية الإقليمية للأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد190، (أكتوبر، 2012).

72. بشير عبد الفتاح، "تركيا و الأزمة السورية"، مجلة أوراق الشرق الأوسط العدد 57، (أوت، 2012).

73. جبريل أمجد ، "السياسة الإسرائيلية تجاه الثورات العربية: سوريا نموذجا"، مجلة شؤون عربية، العدد154، (2013).

74. جلال معوض علي ، "الإرتباك : تحليل أولي للدور التركي في الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، (أكتوبر، 2011).

75. دلي خورشيد ، "تركيا : أزمة الدور و جموح التطلعات"، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 121، (نوفمبر، 2012).

76. درويش عيسى،"البعد العرقي في السياسة الخارجية"،الفكر السياسي،العدد176 ،(7 ديسمبر،2007).

77. كوش عمر ، "جذور الأزمة الوطنية في سوريا"، مجلة المستقبل العربي، العدد 56، (أفريل، 2014).

78. محارب محمود ، "إسرائيل و التغيرات الجيو إستراتيجية في الوطن العربي"، مجلة سياسات عربية، العدد 01 ، (مارس، 2013).

79. محمد الحموري قاسم ، "الأداء التصديري وأثره في الجو الإقتصادي"، مجلة جامعة دمشق ، مجلد 17، عدد1، (2001).

80. محمد هلال رضا ، "التداعيات المحتملة للتدخل الدولي في الأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد194، (2014).

81. محمد مدني مايسة ، "التدخل الروسي في الأزمة السورية"، مجلة كلية الإقتصاد العلمية، العدد04، (2014).

82. محمد العامري إبتسام ، "الموقف الإقليمي من الأزمة السورية"، مركز دراسات الدولية، العدد215، (جوان، 2012).

83. محمد خميس خلود ، "الأزمة السورية وإستراتيجية التدخل الروسي"، دراسات دولية، العدد 60، (أكتوبر، 2015).

84. معتز سلامة ، "سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة"، مجلة السياسة الدولية، المجلد47، العدد 190، (أوت، 2014).

85. ناجي محمد عباس ، "الإنكماش : مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، (أفريل، 2011).

86. ناجي عباس محمد ، "الإنكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، العدد 185، (جانفي، 2015).

87. نور الدين محمد ، "تركيا و الثورات العربية: كل شيئ أو لا شيئ"، مجلة شؤون عربية، العدد 149، (مارس، 2012).

88. نزار عبد القادر ، "روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو إستراتيجية وتعقيدات مع الغرب"، مجلة الدفاع الوطني، العدد84، (اكتوبر 2013).

89. عصام عبد الشافي ، "عوائق التغيير الشامل في السعودية و سوريا"، مجلة السياسة الدولية، العدد184 ، (2011).

90. عقيقي منير ، "تداعيات الأزمة السورية على لبنان"، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، (أوت، 2014).

91. قدري السعيد محمد و آخرون، "المسارات المحتملة للأزمة السورية و تداعياتها الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد194، (أكتوبر، 2013).

92. قنديل أحمد ، "التأثيرات المحتملة للأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، (أكتوبر،2012).

93. رهبان عبد الرؤوف ، "الأهمية الإقتصادية للتجارة الخارجية الروسية والعوامل المؤثرة فيها "، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد3، (2013).

94. غالي إبراهيم ، "الحسم الوشيك :مؤشرات رحيل بشار الأسد"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 48، العدد 191، (جانفي، 2013).

95. توتش ناتالي ، "أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، (أكتوبر، 2012).

96. "العلاقات السورية الروسية"، تاريخ طويل من التنسيق الشامل والرؤى المشتركة للقضايا الدولية، مجلة القدرات، العدد 2518، (28 ديسمبر 2016).

ج. الرسائل الجامعية:

97. بوزيدي عبد الرزاق ، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010_2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2015.

98. حجار عمار ، "السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2004.

99. حمو فريدة، الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، 2004.

100. دحدوح نور الهدى ، السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية إتجاه الأزمة السورية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، (جامعة أم البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2015.

101. دماغ مريم، إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من كردستان العراق1991 والصومال1992، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2010.

102. رياض عماد ، السياسة الخارجية الأمريكية و الروسية تجاه أزمة سوريا، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، (جامعة أم البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2015.

103. زردومي علاء الدين ، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2013.

104. زقاغ عادل ،إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، رسالة ماجستير،(جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2009.

105. زياني زيدان ، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دار فور، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير ، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)، 2009.

106. ساعو وليدة ، الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيو إستراتيجية و متغيرات المنطقة العربية:دراسة حالة سوريا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2014.

107. سهيل الكلاب، العلاقات السورية الإيرانية و أثرها على حزب الله، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية)، 2013.

108. شناق لزهر و جعلاب عز الدين ، دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية: الأزمة السورية نموذجا، مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2015.

109. ظريف شاكر ،التنسيق الإقليمي و أثره على بنية الأمن و الإستقرار في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: تحديات ورهانات، أطروحة دكتوراه،(جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية)،2015.

110. عمورة أعمر ، التهديدات اللاتمائلية في منطقة الساحل الإفريقي، مقاربة جيو أمنية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)، 2011.

111. فتحي سليمان أبو مصطفى سهام ، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية و الدولية 2012 2013، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية)، 2015.

112. قوجيلي سيد أحمد ،الحوارات المنظورية و إشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية،رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، 2011.

113. محي الدين يوسف خولة ، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام ، رسالة دكتوراه ، (جامعة دمشق ، كلية الحقوق قسم القانون الدولي)، 2012.

114. مدوخ نجاة ، السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سوريا 2010_2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)، 2015.

115. مهديد فضيل، التنظيم الدولي للنزاعات المسلحة الداخلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، (جامعة تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق)، 2014.

د. المواقع الإلكترونية:

116. أبو هلال فراس ، "الموقف الإسرائيلي من الإنتفاضة السورية ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، متحصل عليه من :

http://www.dohainstitute.org.

117. أبو غسان ، "تشكيلة النظام السوري"، متحصل عليه من:

www.4salaf.com/vb/showthread.php?t=21073.

118. أحمد صافيناز محمد ، "التاثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار"، مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه من:

.http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2738/

119. الدوري فايز ، "خيارات العمل العسكري ضد سوريا"، متحصل عليه من :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/08/20.html.

120. العمران عامر ، "واقع الإقتصاد العراقي في ظل الأزمة السورية"، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من:

rawabetcenter.com/archives/13822.

121. الشريف يوسف ، "تداعيات الأزمة السورية على الشارع التركي"، متحصل عليه من:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1736.aspx .

122. بانيف يوري ، "مناقشات جنيف2"، متحصل عليه من :

http://arab.rbth.com/world/2013/09/17/24677.html .

123. بومس نير و هازاني أساف ، "معضلات إسرائيل بسبب الأزمة السورية"، ترجمة عبد الرحمان الحسني، متحصل عليه من:

http://www.alghad.com/articles/559588

124. بورسوني سهام ، "جزائر الثورة لا يمكن أن تختار بين اطراف الأزمة السورية"، متحصل عليه من:

http://www.djazairess.com/elkhabar/339488

125. جاغايتاي سونر ، "الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة"، متحصل عليه من :

http://www.center-lcrc.com/index.php?s=news&id=7078 .

126. هيرتسوغ مايكل ، "إسرائيل تستعد لحالة عدم الإستقرار مع تدهور الأوضاع في سورية"، متحصل عليه من :

http://www.washingtoninstitute.org.

127. حلوة سهام ، "تداعيات الأزمة السورية على الأردن"، متحصل عليه من :

http://www.sarahanews.net/html.

128. حمدي أبو القاسم محمود ، "تداعيات خطيرة:أبعاد التدخل العسكري الروسي في سورية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من:

awabetcenter.com/archives/15132

129. حسام أكرم و وحيدة مروة، "الأزمة السورية وتداعياتها على دول الجوار"، مركز بغداد للدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من: http://www.baghdadcenter.net/details-145-htm

130. ياماورا تاكايوكي ، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقانت الدولية"، ترجمة: عادل زقاع، متحصل عليه من:

http://iraq.great-forum.com/montada-f5/topic.htm

131. ياسين أمل ، "المواقف الإقليمية و الدولية و أثرها في الازمة السورية"، مركز الراي للدراسات ومتحصل عليه من:

www.**alrai**.com/article/515433.html

132. كروفر أنطون ، "الحرب في سوريا"، ترجمة رائد الباش ، متحصل عليه من:

https://ar.qantara.de/content/.

133. لوند آرون ، "الصراع من أجل التكيف:جماعة الإخوان المسلمين في سوريا الجديدة"، مركز كارنيغي، متحصل عليه من: http://carnegie-mec.org/2013/05/07

134. موسى النمس إيمان و مثنى فائق العبيدي، "تعامل العراق و الجزائر مع الربيع العربي دراسة مقارنة في الموقف والإنعكاسات"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، متحصل عليه من:

www.beirutme/?p10123

135. محمد براك السعدون واثق ، "مستقبل العلاقات العراقية التركية في المجال الأمني"، مركز الدراسات الإقليمية، متحصل عليه من: regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news

136. نزار عبد القادر، "ابعاد التدخل الروسي"، متحصل عليه من:

http://www.addiyar.com/article/1050430

137. عباس ناجي محمد ،"العراق و تحديات الأزمة السورية"، متحصل عليه من:

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/11/16

138. عباس ناجي محمد ، "إيران وأزمة سورية"، متحصل عليه من:

www.aljazeera.net

139. عبد الحليم ايمان ، "متغيرات جديدة، مسارات الصراع السوري بعد فوز الأسد بالإنتخابات"، متحصل عليه من :

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3755.aspx

140. عكاشة سعيد ، "كيف تفكرإ في تداعيات الازمة السورية"، متحصل عليه من :

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2626.aspx

141. فنجان ابراهيم و آخرون، "موقف أمريكا و روسيا من سوريا: الأسباب و الأهداف و النتائج"، متحصل عليه من:

http://alsaha2.com/viewtopic.php?t=5031

142. فرانسيس ألكساندرا ، "أزمة اللاجئين في الأردن"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط متحصل عليه من :

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=61296

143. قطبي رضوان ، "الصراع في سورية، حقائق الأوضاع و آفاق الحل"، متحصل عليه من :

http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-44613.htm

144. رأفة أسماء ، "الحلم العثماني: إنعكاسات الأزمة السورية على السياسة الإقليمية التركية"، مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه من:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2958.aspx

145. شينكر ديفيد ، "الأردن لم يتجاوز الصعوبات بعد "، معهد واشنطن، متحصل علي من:

http://www.washingtoninstitute.org/

146. "أبعاد التدخل العسكري الروسي في سورية"، مركز أسبار للدراسات و البحوث الإستراتيجية السياسية و الإقتصادية، متحصل عليه من:

www.addiyar.com/archives/1050430

147. أي شيئ إلا السياسة، "وضع المعارضة السياسية في سورية"، متحصل عليه من:

http://www.refworld.org/ /rwmain/opendocpdf.pdf?

148. "الأثار غير المباشرة للأزمة السورية تمزق لبنان و تؤدي الى حافة الانهيار"، متحصل عليه من:

http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/

149. "التداعيات الإقتصادية للأزمة السورية السورية على العراق و لبنان"، وكالة أنباء براثا، متحصل عليه من:

burathanews.com/archives/13822

150. "الجزائر مرشحة للعب دور الوساطة لحل الأزمة السورية"، متحصل عليه من :

http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=284053

151. "الجزائر و روسيا تدعوان لحل سياسي عاجل للأزمة في سوريا"، متحصل عليه من:

http://arabic.sputniknews.com/arab_world/20151001/.html.

152. "الإبراهيمي يبحث تسوية الأزمة السورية"، متحصل عليه من :

https://arabic.rt.com/news/598272

153. "الوضع في سورية لعام 2015"، متحصل عليه من:

https://arabic.rt.com/news/77704

154. "إنعكاسات الأزمة السورية على الإقتصاد الإيراني"، متحصل عليه من:

www.**syrian**ef.org/?p=3282

155. "هل تدخل الأزمة السورية مرحلة الحسم في عام 2014؟"، متحصل عليه من :

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3449.aspx .(05-04-2016): تاريخ التصفح

156. "واقع المعارضة السورية وأفاقها" ، متحصل عليه من:

http://www.mokarabat.com/

157. "لبنان تحمل وطاة الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للصراع السوري"، البنك الدولي، متحصل عليه من:

www.al**bank**aldawli.org

158. "مؤشر الدولة الهشة"، مؤسسة صندوق السلام 2010- 2015 ، متحصل عليه من:

http://www.rcssmideast.org/Article/38782015

159. "سوريا من الإستقلال إلى حافظ الأسد"، متحصل عليه من:

http://www.moqatel.com/openshare/Siasia21/soria/.htm

160. "سوريا ومكانتها الإستراتيجية عند أمريكا والغرب"، متحصل عليه من:

http://alwaght.com/ar/News/23673/.

161. "تاريخ العلاقات الروسية السورية" ، متحصل عليه من:

www.addiyar.com/article/1046221.

162. "تحديات الحكومة السورية المؤقتة"، متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

163. "تساؤلات حول فاعلية الأمم المتحدة في سوريا"، متحصل عليه من :

https://www.alsouria.net/content/

164. "خطة كوفي عنان في سوريا"، متحصل عليه من:

http://islahnews.net/66456.html

باللغة الإنجليزية:

Books:

165. Derek Torrington, effective management :people organization,(new york :prentice hall book,1989).

166. -ITAMAR RABINOVICH ،ISRAEL AND THE CHANGING MIDDLE EAST, (WASHINGTON :THE BROOKINGS INSTITUTION ، 2015).

167. JEALY FRANK, TURKISH POLICY WITH WESTERN POWER IN THE MIDDLE EAST, (LONDON :HOLM PUBLISH HOUSE).

168. Paul d.williams ,security studies :in introduction,(London: routledge,2008).

169. paul R-viott,mark V,kauppi,international relaions theory : Realism,pluralism,globalism and beyond, 3rd ed, (London : allyn baçon, 1999) .

170. petre sutch, juanita elias, international relation : the basics, (new york : routledge, 2007).

Article:

171. Gerald helman and steven ratner,saving failed state,forgein policy,vol89,no04,(1993).

Webe site:

172. BARRY BOSUN ,"THE SECURITY DILEMMA AND ETHNIC CONFLIT",IN: http://web.mit.edu/ssp/people/posen/security-dilemma.pdf.

173. "The fund for peace:" http : ffp.statesindex.org

باللغة الفرنسية:

Livre:

174. charles philippe ,david théories de la securité, (parise: montchrestien, 2002).

175. Jean jacques roche,théorier des relations international ,5eme édition (paris : montghrestion,2004).

Rapport:

176. iriq loporn ،docoument of the world bank, economic and social impact assesment of the syrian confict,poverty reduction and

economic management depertment,middle east and north africa region,lebanon,20 september 2013.

Cite internet:

177. CHRISTIAN GEISER ,LES APPROCHES THEORIQUES SUR LES CONFLITS ETHNIQUES ET LES REFUGIES,SUR : http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf

Abstract:

The Syrian crisis is characterized by its complexity, it drew world attention and aroused fear among the countries of the region, this crisis is the source of threat and danger to the security and stability in various fields. In light of the cooperation of many regional and international internal factors in the worsening of this crisis, which lasted more than five years. This crisis has been transformed from a simple demonstration demanding the release of detainees, an international conflict between the great powers (regional and international). The reason goes back to the difference between the great powers. So that each of them is trying to reach some interests in the region. This division has led to the prolongation of the crisis without reaching a solution with respect to a party (the system - the opposition in its various forms). This reflects negatively on the internal situation in Syria, more serious consequences imposed by the crisis on most countries in the region. Which increases the repulsion between the powers and the deteriorating security situation in Syria is the delay in the adoption of a resolution by the Security Council to stop the fight. The Security Council remained divided and therefore has not reached a consensus on a political settlement to save and maintain peace and security in Syria and the region. Finally, the interests of major powers and regional accounts, have become the actual rudder control events in Syria.

الملخص:

إتسمت الأزمة السورية بالتعقيد وإستقطبت إهتماما عالميا وأثارت خوفا لدى دول المنطقة مما تشكله هذه الأزمة من تهديد وخطر لأمنها و إستقرارها على مختلف الأصعدة وهذا في ظل تظافر العديد من العوامل الداخلية الإقليمية و الدولية على تفاقمها وإستغراقها أكثر من خمس سنوات حيث تحولت الأزمة من إحتجاجات للمطالبة بالإفراج عن معتقلين إلى ساحة دولية للصراع بين القوى الكبرى (القوى الإقليمية و القوى الدولية) و السبب يعود إلى إختلاف الرؤى بين هذه القوى و ذلك لسعي كل منها إلى تحقيق مصالح معينة بالمنطقة وقد أدى هذا الإنقسام إلى إطالة أمد الأزمة دون حسمها لأي طرف سواءا النظام أو المعارضة بمختلف أطيافها و هذا إنعكس سلبا على الوضع الداخلي بسوريا إضافة إلى التداعيات الخطيرة التي تفرضها الأزمة على دول المنطقة وقد زاد تنافر الآراء الإقليمية والدولية من الأزمة في تدهور الوضع الأمني في سوريا فعطل تبني مجلس الأمن قرار بوقف القتال فيها وبقي المجلس منقسما ولم يصل إلى توافق على تسوية سياسية تنقذ سوريا وتحفظ السلم والأمن فيها و في المنطقة ككل وأخيرا فإن حسابات المصالح للدول الكبرى والإقليمية أضحت هي الموجه الحقيقي لمجريات الأحداث في سوريا

الفهرس

الفهرس:

خطة الدراسة.	
مقدمة.....	أ-ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة.....	**9**
المبحث الأول: مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية.....	**10**
المطلب الأول: تعريف الأزمة.....	**10**
المطلب الثاني: خصائص الأزمة.....	**13**
المطلب الثالث: الأزمة و المفاهيم المقاربة لها.....	**15**
الفرع الأول: الثورة.....	**15**
الفرع الثاني: الإنتفاضة.....	**16**
الفرع الثالث: الحرب الأهلية.....	**18**
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.....	**20**
المطلب الأول: مقاربة الأمن الإنساني.....	**20**
الفرع الأول: تطور مفهوم الأمن.....	**20**
الفرع الثاني مفهوم الأمن الإنساني.....	**22**
الفرع الثالث: أبعاد الأمن الإنساني.....	**23**
المطلب الثاني: مقاربة الدولة الفاشلة.....	**25**
الفرع الأول: تعريف الدولة الفاشلة.....	**25**
الفرع الثاني: خصائص الدولة الفاشلة.....	**27**
الفرع الثالث: مؤشرات الدولة الفاشلة.....	**27**
المطلب الثالث: المقاربة الإثنو واقعية.....	**29**

المبحث الثالث: التدخل الخارجي من منظور العلاقات الدولية.....	**32**
المطلب الأول: ماهية التدخل الخارجي.....	**32**
الفرع الأول: تعريف التدخل لغة.....	**32**
الفرع الثاني:تعريف التدخل الخارجي اصطلاحا.....	**33**
الفرع الثالث: العناصر الأساسية للتدخل الخارجي.....	**35**
المطلب الثاني: التدخل الخارجي من المنظور الواقعي.....	**36**
الفرع الأول:النظرية الواقعية.....	**36**
الفرع الثاني: النظرة الواقعية للتدخل الخارجي.....	**37**
الفرع الثالث: دوافع التدخل الخارجي حسب الواقعيين.....	**39**
المطلب الثالث: التدخل الخارجي من المنظور الليبيرالي.....	**41**
الفرع الأول: المفاهيم الأساسية للنظرية الليبيرالية.....	**41**
الفرع الثاني: دوافع التدخل الخارجي حسب الليبراليين.....	**42**
المطلب الرابع: مدخل التدخل الإنساني.....	**44**
خلاصة الفصل.....	**48**
الفصل الثاني: واقع الأزمة السورية في ظل التدخل الروسي.....	**50**
المبحث الأول: المكانة الإقليمية لسوريا في المنطقة.....	**51**
المطلب الأول: المكانة الجغرافية لسوريا	**51**
المطلب الثاني: الإمكانات الإقتصادية لسوريا.....	**54**
المطلب الثالث: الأهمية الجيو إستراتيجية.....	**57**
المبحث الثاني: طبيعة الأزمة السورية.....	**60**
المطلب الأول: كرونولوجيا الأزمة السورية.....	**60**
المطلب الثاني: دوافع الأزمة السورية.....	**64**
الفرع الأول: الدوافع السياسية.....	**64**
الفرع الثاني: الدوافع الإقتصادية.....	**65**
الفرع الثالث: الدوافع الإجتماعية.....	**67**

المطلب الثالث: الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة السورية.....	**68**
الفرع الأول: النظام السوري.....	**68**
الفرع الثاني: المعارضة السياسية.....	**70**
المبحث الثالث: التدخل الروسي في الأزمة السورية.....	**76**
المطلب الأول: تاريخ العلاقات السورية– الروسية.....	**76**
المطلب الثاني: دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية.....	**78**
الفرع الأول: الدوافع الجيو إستراتيجية.....	**78**
الفرع الثاني: الدوافع الإقتصادية.....	**81**
المطلب الثالث: أبعاد التدخل الروسي في الأزمة السورية.....	**83**
خلاصة الفصل.....	**88**
الفصل الثالث: إنعكاسات الأزمة السورية على دول الجوار الإقليمي و سيناريوهاتها المستقبلية.....	**90**
المبحث الأول: إنعكاسات الأزمة السورية على الدول المؤيدة لبقاء النظام السوري....	**91**
المطلب الأول: إنعكاسات الأزمة السورية على إيران.....	**91**
المطلب الثاني: إنعكاسات الأزمة السورية على لبنان.....	**95**
الفرع الأول: الإنعكاسات على المستوى الإقتصادي.....	**96**
الفرع الثاني: الإنعكاسات على المستوى السياسي و الأمني.....	**98**
المطلب الثالث: إنعكاسات الأزمة السورية على العراق.....	**100**
الفرع الأول: الإنعكاسات على المستوى السياسي و الأمني.....	**100**
الفرع الثاني: الإنعكاسات على المستوى الإقتصادي.....	**103**
المبحث الثاني : إنعكاسات الأزمة السورية على الدول المعارضة لبقاء النظام السوري.....	**105**
المطلب الأول: إنعكاسات الأزمة السورية على تركيا.....	**105**
المطلب الثاني: إنعكاسات الأزمة السورية على الأردن.....	**111**
الفرع الأول: الإنعكاسات على المستوى السياسي و الأمني.....	**111**

الفرع الثاني: الإنعكاسات على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي.....	**113**
المطلب الثالث: إنعكاسات الأزمة السورية على اسرائيل.....	**114**
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية.....	**120**
المطلب الأول: سيناريو إستمرار الأزمة السورية.....	**120**
المطلب الثاني: سيناريو إستمرار النظام السوري.....	**124**
المطلب الثالث: سيناريو سقوط النظام السوري.....	**127**
المطلب الرابع: سيناريو الحل السلمي للأزمة السورية.....	**130**
الفرع الأول: الجهود الأممية لتسوية الأزمة السورية.....	**130**
الفرع الثاني: المبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية.....	**132**
الفرع الثالث: المبادرات العربية لحل الأزمة السورية (الجزائر– مصر).....	**134**
خلاصة الفصل.....	**136**
الخاتمة.....	**138**
قائمة الملاحق.....	**143**
قائمة المصادر و المراجع.....	**148**
الفهرس	
الملخص	